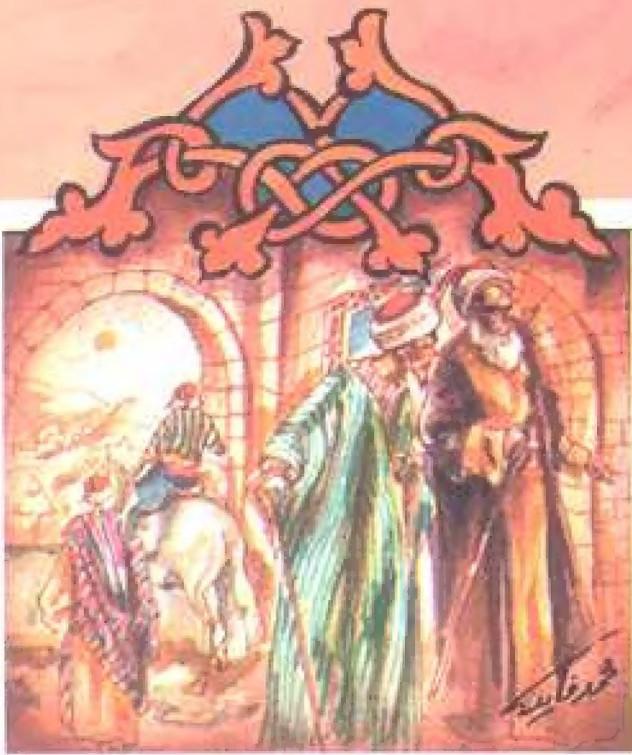


# نهضتنا الحديثة بين العلمانيّة والإسلام

الدكتور محمد عمارة



دار الرشاد



نهضتنا الحديثة  
بين  
العلمانية والإسلام

**دار الرشاد** : الناشر

العنوان : ١٤ شارع جواد حسني - القاهرة

تليفون : ٣٩٣٤٦٠٥ - ٢٩٩٢٦١٥

رقم الإيداع : ٩٧ / ٥٠٨٥

الرقم الدولي : ٩٧٧ - ٥٣٢٤ - ٤١ - ٦

**طبع : عربية للطباعة والنشر**

العنوان : ١٠٠٧ ش السلام - أرض اللواء - المهدسين

تليفون : ٣٠٣٦٠٩٨ - ٣٠٣١٠٤٣

**الجمع : أرمس للكمبيوتر**

العنوان : ٣٢ ش على عبد اللطيف - مجلس الشعب

تليفون : ٣٥٦٤٤٠٤

**جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة**

الطبعة الثانية : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م «الأولى للدار»

**خطوط الغلاف : لعلى فهيم**

**تصميم الغلاف : محمد فايد**

**نَهْضَةُ الْحَدِيثَةِ  
بَيْنَ  
الْعَلَمَانِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ**

الدَّكْقُونِ حَمَدَ عَمَارَةٌ



## مقدمة الطبعة الثانية

لا نغالى إذا قلنا إن الصراع الفكرى والسياسى والقيمى بين ، الإسلامية ، و ، العلمانية ، . ومن ثم بين ، الإسلاميين ، و ، العلمانيين ، . قد أصبح المحور الذى أحدث ويحدث أخطر الاستقطابات الفكرية والانقسامات السياسية فى حياتنا المعاصرة ، على امتداد وطن العروبة وعالم الإسلام .. بل وعلى امتداد عالمنا المعاصر بأسره .. فالجهود الغربية المعلنة . وهى كثيرة وخطيرة . وغير المعلنة . وهى أكثر وأخطر . والتى تواجه وتتحدى اليقظة الإسلامية المعاصرة إنما تستهدف الوصول إلى ، علمنة الإسلام ، لتطويعه كى يقبل النموذج الغربى فى العلمانية ، ومن ثم تنكرس التبعية الحضارية للغرب فى وطن العروبة وعالم الإسلام ، بما تعنيه من ثمرات التبعية فى الأمن والسياسة والاقتصاد ..

وفصائل العلمانيين فى بلادنا العربية والإسلامية . والغلاة منهم على وجه التحديد . ليسوا أكثر من وكلاء ونواب وعملاء حضاريين لهذه الدوائر الغربية التى تستهدف ، علمنة الإسلام ، سواء أوعوا هذا الدور البائس الذى يقومون به أم لم يعوه ..

وفي مواجهة هذا التحدى العلمانى الشرس تقف . أو يجب أن تقف . كل فصائل اليقظة الإسلامية المعاصرة . مجدين كانوا لم مقلدين .. إصلاحيين كانوا أم ثوريين .. من أهل العقلانية كانوا لم من المتصوفين .. فالتحدي

العلماني إنما يستهدف عزل السماء عن الأرض ، بتحرير الدولة والسياسة والمجتمع وال عمران البشري من حاكمية الشريعة الإلهية ، بجعل العالم مكتفياً بذلك عن تدبير السماء .. والإنسان مكتفياً بذلك عن شريعة الله .. وفي ذلك عداون على التصور الإسلامي لآفاق فعل وعمل وتدبير الذات الإلهية .. فالله - سبحانه وتعالى - في هذا التصور الإسلامي - ليس كإله أسطو (٣٨٤) .

(٣٢٢ق.م) ، أو الوثنية الجاهلية ، والعلمانية : مجرد خالق ، لا شأن له بتدبير العالم ، وتنظيم الحياة وحكم الاجتماع الإنساني .. بل إنه «الخالق» ، «المدير» ، إنه «الموجد» ، «الهادى» ، إنه «المنشئ» ، «الراعي» ، ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ (١) ، ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾ (٤٩) ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ (٥٠) (٢) ..

ولأن هذه هي حقيقة التصور الإسلامي ل نطاق وآفاق عمل الذات الإلهية ، كان الإسلام - الشريعة كالعقيدة .. والحضارة كالقيم والأخلاق - روحًا سارية وأطرا حاكمة فيسائر مناحي حياة الإنسان ﴿قُلْ إِنَّ مَحَلَّتِي رَبُّكِي وَمَنْسُكِي وَمَحِيَّاً وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* لَا شَرِيكَ لَهُ وَيَدْلِكَ أَمْرَتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٣) .. فالعلمانية عداون على «العقيدة» ، «الإسلامية» ، كما أنها عزل «الشريعة الإسلامية» عن عرش التدبير لحياة الناس ..

(١) الأعراف: ٥٤.

(٢) طه: ٤٩، ٥٠.

(٣) الأنعام: ١٦٢، ١٦٣.

ولأن هذا الكتاب قد تصدى لمحاولات علمنة نهضتنا الحديثة .. تلك التي  
قادها الدكتور لويس عوض - عندما كتب ، قصة العلمانية في مصر ، .. فإن  
تصاعد حدة هذا الصراع بين ، الإسلامية ، و ، العلمانية ، قد استدعت تقديم  
طبعته الجديدة هذه إلى القراء ..

سائلاً الله - سبحانه وتعالى - أن يجعل منه كلمة سواء ، يهتدى إلى أرضها  
المشتركة كل المخلصين من مختلف الفرقاء .. وما ذلك على الله بعزيز .. ولا  
على العقلاء من الإسلاميين والعلمانيين بغرير ؟!

جمادى الثانية ١٤١٧ هـ .

القاهرة  
نوفمبر ١٩٩٦ م .

دكتور

محمد عمارة

## القضية

في الفكر السياسي القديم لحضارتنا العربية الإسلامية كان الخلاف حول طبيعة السلطة السياسية للدولة السبب الرئيسي الذي أحدث أعمق الانقسامات في صفوف المسلمين .. عندما أصبحوا :

\* **سُنَّة** : يرون هذه السلطة ، مدنية ، لأن الخليفة وأمير المؤمنين - (رأس الدولة) - حاكم مدنى ، تختاره الأمة بالشوري ، وتباعه .. ثم ترافقه ، وتحاسبه .. وتعزله إن هو ضعف أو فسق أو أخل بشروط التفويض ...

\* **وشيعة** : جعلت الإمامة شأنًا إليها ، لا دخل للبشر فيه ، وأصنفت على الأئمة قداسة وعصمة ارتفعت بهم عن مصاف البشر .. وجردت الأمة من أي حق لها في هذا المنصب اختياراً أو مراقبة أو حسابا ...

ولا تزال هذه القضية وراء هذا الانقسام القائم في صفوف المسلمين حتى عصرنا الذي نعيش فيه ! ..

وفي فكرنا السياسي الحديث يلعب الخلاف حول طبيعة السلطة في الدولة الإسلامية دور ، المحور ، الذي يحدد الاتجاهات والتيارات ...

\* فالذين يرون «السياسة والدولة» ، دينا خالصا ووضعها إليها ، يقيسون خلافاتهم مع خصومهم بمعايير : الكفر ، والإيمان ، .. ونکاد أن نظاهر وتشيع في كتاباتهم مراسم ، الغفران ، و ، الحرمان ، ! ..

\* أما الذين فصلوا ، الدين ، عن ، الدولة ، و باعدوا بين ، الرسالة ،  
و السياسة ، .. فإنهم هم الذين يبنون اليوم - في حياتنا الفكرية . الدعوة إلى  
العلمانية ، ... إما من منطلق الخوف من مخاطر ، الدولة الدينية .  
الشيفراطية ، التي جريتها أوروبا في عصورها الوسطى ، فنكتب بقرون من  
التخلف والرجعية والجمود ... وإما من منطلق العشق للنمط الأوروبي في  
النهضة والإحياء ، وهو نفط لعبت فيه ، العلمانية ، دورا تقدما لا سبيل إلى  
الشكوك فيه ...

والذين ينظرون إلى واقعنا الفكري الراهن تزعمهم أبعاد هذا الانقسام بين :  
١ - سلفية نصوصية ، تبعد بظواهر نصوص لا قداسة لها ؛ لأنها  
أفكار ، لمفكرين ، وليس دينا ولا حياء سماويا .. وهي تسعى إلى هدف  
مستحيل : أن تصب حاضرنا ومستقبلنا في قوالب السلف وتجارتهم ، معاندة  
بهذا السعي قوانين التطور التي هي سنة من سنن الله في الكون دائمة الفعل  
والتأثير ..

٢ - و سلفية نصوصية ، تبعد هي الأخرى - بظواهر نصوص ،  
لم يدعها ، سلفنا ، وإنما أبدعها مفكرو الحضارة الغربية ، منذ اليونان وحتى  
عصر النهضة الأوروبية الحديثة ! .. وهي تسعى - هي الأخرى - إلى هدف  
مستحيل .. أن تصب حاضر أمتنا ومستقبلها في قوالب الغرب وتجاريه .  
معاندة بهذا المعنى قانون التمايز الحضاري ، والخصوصية القومية التي هي  
ثمرة لتمايز المواريث الفكرية ، واختلاف أنماط التطور لدى الأمم العربية في  
الحضارة ، والغنية بالعطاء والإبداع ..

إن هذا الانقسام بين ، السلفية النصوصية ، الموروثة ، وهذه ، السلفية

الخصوصية ، الواقفة قد بلغ من الحدة درجة ، الطائفية الحضارية ، ! .. ففريق يعيش ، بفكرة ، خارج العصر ، أسيراً للتصوّص تجاوزها التطور .. وفريق يعيش ، بفكرة ، خارج الوطن أسيراً للتصوّص إن كانت قد ناسبت ، الغير ، فلا سبيل إلى زرعها - بالقسر . في كياننا الحضاري المتميّز - بالقطع - عن ذلك ، الغير ، ! ..

وفي هذا الانقسام الذي قادنا إلى هذه ، الطائفية الحضارية ، تلعب «العلمانية» ، دوراً رائداً ورئيسياً .. لأنها تفجر القضية كلها .. قضية طبيعية السلطة السياسية في الدولة ، كما يراها الإسلام ...

وهل نحا الإسلام نحو ، الدولة الثيوقراطية ، و ، السلطة الدينية ، - في الفكر ، أو في التطبيق - أو فيهما معاً . فتكون ، العلمانية ، هي الحل ، في الإطار الإسلامي ، كما كانت الحل لمشكل ، الثيوقراطية المسيحية الغربية ، !! ..

أم أن للإسلام - كدين وحضارة - في هذه القضية نهجاً آخر ، يرفض «العلمانية» ، رفضه ، للدولة الدينية - الثيوقراطية ، !! .. ثم .. ما هو هذا النهج الإسلامي ، إن كان ؟ ! ..

تلك هي القضية المحورية التي نسعى إلى طرحها .. وإلى حسمها بصفحات هذا الكتاب ..

والله من وراء القصد .. وهو ولـى السداد وال توفيق

رجب سنة ١٤٠٥ هـ .

القاهرة أبريل سنة ١٩٨٥ م .

د . محمد عمارة

## الدلالات .. وملابسات النشأة

كثيرة ، ومتعددة تلك التحديات التي جوهر بها الإسلام والمسلمون وأوطانهم ، منذ ظهوره وحتى العصر الذي نعيش فيه ..

ومن هذه التحديات ما كان مصدراً لها الأعداء الخارجيين .. ومنها ما كانت صادرة من الداخل ، من البيئة والواقع ، يغذيها ويرعاها الأعداء الخارجيون؟!..

فمن حروب عصر صدر الإسلام ضد حرية الدعوة والدعاة .. إلى التيارات الفكرية المناهضة .. هلينية .. وغنوصية .. وزندقة .. وشعوبية .. وجموداً يتبعيد بظواهر النصوص؟! .. إلى التتر .. وحروب الإبادة والاستعمار الاستيطاني لفرسان الإقطاع الصليبيين .. إلى التخلف المملوكي العثماني .. إلى الهجمة الاستعمارية الحديثة التي يبلغ عمرها الآن نحو قرنين من الزمان ، بالغاً عمر الغزوة الصليبية ، التي كانت أطول وأيشع وأعجب التحديات التي جابهات الإسلام والمسلمين في تاريخهم الطويل ! ..

ويبدو أن طموح الغرب الاستعماري من وراء غزوته الحديثة التي بدأت بحملة بونابرت ( ١٧٦٩ - ١٨٢١ م ) على مصر ( ١٢١٣ هـ / ١٧٩٨ م ) كان عظيماً وخطيراً .. فلم تكن الأهداف مجرد نهب استعماري ، وقواعد عسكرية تحمى هذا النهب ، وتضمن السوق ، والمواد الخام ، والمعالة الرخيصة .. ذلك

أن الغزاة الجدد قد أدركوا معنى الخبرات المستخلصة من صراعهم الطويل والناجي من عالم الإسلام ، ورأوا أن ، الاحتلال ، لا بد يوماً أن يستفز المقاومة الوطنية والقومية ويستنفرها فينهي الأمر ، بالجلاء ، .. ومن ثم فلابد - لتأكيد النهب والاستغلال والتبعية - من تحويل عالم الإسلام إلى ، هامش حضاري ، لحضارة الغرب ، حتى تتأكد عملية تحويله إلى ، هامش اقتصادي ، تلك العملية التي أجزها الغزو والاحتلال !؟ ..

إن بونابرت لم يصحب معه المدفع وحده ، بل أتى ، بفكرة الحضارة الغربية ، والمطبعة والصحيفة أيضا .. ومنذ ذلك التاريخ بدأ ، التغريب ، كواحد من أخطر التحديات التي واجهت وتواجه الإسلام والمسلمين في العصر الحديث ! ..

ونحن عندما نقارن الغزو الصليبي بالغزو الحديثة يتبدى لنا الفارق بينهما ، في هذا الجانب ، ويظهر لنا خطره .. ففي حقبة الحروب الصليبية (٤٨٩ - ٦٩٠ هـ / ١٠٩٦ - ١٢٩١ م ) كانت أوروبا تعيش عصورها ، الوسطى - المظلمة ، قلم يكن لديها - في الفكر - ما يغرس العرب والمسلمين ، بل على العكس ، انتهت هذه الحروب بتأثير الغزاة بحضارة البلاد التي غزواها ، فشرعوا - بعد هزيمتهم في السير نحو النهضة والإحياء ! .. لقد جاءوا بهم - كما يقول الفارس المؤرخ أسامة بن منقذ (٤٨٨ - ٥٨٤ هـ / ١٠٩٥ - ١١٨٨ م ) - جاءوا بهم ، بهائم ، ليس لهم من ، الفضائل ، إلا ، فضيلة القتال ، ؟ ثم عادوا إلى بلادهم وقد اكتشفوا حضارة الإسلام ، بل واكتشفوا تراثهم اليوناني عبر حضارة الإسلام ..

غير أن الأمر قد اختلف تماماً أماماً ومع الغزو الاستعماري الغربية الحديثة .. فقبلها كانت بلادنا تعيش قرولاً طويلاً في نيل العصر المملوكي العثماني الحالك الظلام .. فتختلف ، على حين نهض الأوروبيين وتقديموا ، فكان الفارق هائلاً عندما حدثت المواجهة على امتداد القرن التاسع عشر الميلادي ، الأمر الذي أتاح الفرص وفتح الطرق والسبيل لتأثيرات الغرب الفكرية ، في القيم والحضارة ، وفي أساليب العيش وأنماط التفكير .

وزاد من فرص هذا المد ، التغريبي ، الغازى انقطاع الصلة والتواصل بين أمتنا - يومئذ - وبين تراثها المشرق ومنابعها الفكرية الجوهرية والنفحة وسمات حضارتها في عصر الخلق والإبداع والازدهار ، الأمر الذي جعل المقارنة القائمة والمطروحة والمتاحة هي - فقط - بين جهالة العصر المملوكي العثماني ونحافته ، وبين الحضارة الغربية التي يخطف بريقها الأ بصار ، وتدشن إنجازاتها البصائر .. فلم يسمح الوضع بفرص حقيقة للفكر المتأني - عند كثيرين معن أرادوا النهضة - في نمط حضاري بديل !.. لقد اعتقاد الكثيرون - بإخلاص - أن ، الحضارة الغربية ، هي ، الحضارة الوحيدة ، للعصر .. ومن ثم فقد سموها : «الحضارة الإنسانية» ، «العالمية» ، «حضارة العصر» ، وأدخلوا مادتها في عداد ، التراث البائد ، وـ ، تاريخ ما لفظه التاريخ ، !..

وإذا كان تيار ، التغريب ، هذا قد مثل تحدياً كبيراً وخطيراً وعاماً للإسلام وأهله ، ولحضارتنا العربية الإسلامية المتميزة - رغم افتتاحها وتفاعلها مع كل الحضارات . فقد كانت ، العلمانية ، واحدة من أخطر الجبهات في ذلك الصراع الذي مارسه ، التغريب ، ضد الإسلام ؟!..

ولما كانت ، العلمانية ، وارداً غريباً وغريباً ، فإننا لا نفضل رفضه لهذه العلة : علة أنه ، وافق ، ومستورد ، وغريبي ، - كما يصنع البعض من يذكرون إمكانية وفائدة التفاعل بين الحضارات . . وإنما الذي نفضل له هو النظر في نشأة ، العلمانية ، في بنيتها الأصلية ، وظروف هذه النشأة وملابساتها وأسبابها ، ثم ننظر . على ضوء ديننا الإسلامي وطبيعته ، وتطورنا التاريخي . لترى : هل نحن محتاجون إلى هذه ، العلمانية ، ؟ .. وهل تمثل بالنسبة لنا ذلك ، التقدم ، الذي مثلته في بنيتها الأوروبية ؟ .. أم أنها - بالنسبة للمجتمعات الإسلامية . نبت غريب ، وغير صالح ، بل وضار ؟ ..

لكن ... قبل ذلك كله ، لنعرض لمعنى هذا المصطلح .. مصطلح «العلمانية» .. إن مصطلح «العلمانية» هو نسبة . غير قياسية إلى ، العالم ، . بفتح اللام ، . أو إلى ، العالمية ، SECULARISM .. والعلمانى Secuiar هو الذي يتبعها ، فرداً كان أو جماعة أو مجتمعاً أو دولة .. ولقد نشأت ، العلمانية ، وصيغت كمقابل لـ « المقدس» . بمعناه الكنسي اللاهوتي الكاثوليكي - وليس بمعنى المقابل ، للدنس ، . وك مقابل لـ خارق الطبيعة ، و ، التقليدي . الجامد ، الذي لا يراعى ، النفع ، وينكر ، التغيير ، و ، التجديد ، فهي المقابل لما هو ، ديني وكهنوتي ، على النحو الذي عرفته أوروبا الكاثوليكية في عصورها الوسطى والمظلمة ..

\*\*\*

هذا هو معنى مصطلح «العلمانية» ، الذي رفض أنصاره «الدولة الدينية» ، و«المجتمع المقدس» ، و«المؤسسات المقدسة» ، و«الأكليروس المقدس» ، وسلطة الكنيسة ، المقدسة ، وفkerها ، المقدس ، الذي هيمن على مختلف ألوان النشاط البشري - الذهني والمادى - فى أوربا فى ذلك التاريخ .. لقد رفض العلمانيون هذا ، المقدس ، ودعت علمانيتهم ، إلى الانطلاق من «الدنيا .. الواقع .. والعالم ، والاحتکام إلى علوم هذه الدنيا وقوانين هذا العالم ، فلعبوا الدور الرئيسي والبطولى فى الإحياء الحضارى لأوربا عندما انتقلوا بها من العصر المظلمة إلى النهضة والتنوير (١) ..

والذين يتابعون النشأة الأوروبية ، للعلمانية ، ومدلولاتها وتطوراتها هناك ، يلاحظون تفاوتا فى مفاهيمها لدى كثير من المفكرين الذين ارتدوا ميدانها ودافعوا عن نهجها فى الفكر والمجتمع ، والنظرية والتطبيق .. لكن هذا التفاوت لا ينفي إمكانية تحديد طورين ومرحلتين مرت بهما «العلمانية» ، فى الفكر الأوربى :

**الأولى** : تلك التى كانت العلمانية فيها تعنى : عزل الدين والكنيسة عن شئون المجتمع و سياساته و مؤسساته لحساب بناء الدولة البورجوازية ، وفي سبيل دعمها .. والسعى لتصفية اللاهوت المسيحي الكاثوليكى و تنفيته مما هو غير

(١) انظر في معنى هذا المصطلح ( معجم العلوم الاجتماعية ) وضع مجمع اللغة العربية - القاهرة سنة ١٩٧٥ م . و ( قاموس علم الاجتماع ) بإشراف الدكتور عاطف غيث . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠ م . و د. محمد البهى ( العلمانية والإسلام بين الفكر والتطبيق ) ص ٨،٧ طبعة القاهرة ١٩٧٦ .

عقلاني .. من مثل أسرار عقيدة التثلث ، والطبيعة الإلهية للمسيح - عليه السلام . .. والعمل على رفع الوصاية الدينية الكنسية عن التعليم ، تمكينا للفطرة الإنسانية من الاختيار ! ..

لقد عرفت أوروبا ، العلمانية ، - بهذا المعنى - في طورها الأول ، عند فلاسفة ومفكرين من أمثال ، هوبرز ، HOBBES ( ١٥٨٨ - ١٦٧٩ م ) و ، لوك ، LOKE ( ١٦٣٢ - ١٧١٦ م ) و ، ليبنتز ، leibniz ( ١٦٤٦ - ١٧١٦ م ) و ، روسو ، Rousseau ( ١٧١٢ - ١٧٧٨ ) و ، ليسينج ، Lessing ( ١٧٢٩ - ١٨٧١ م ) .. الخ .. الخ ..

والثانية : مرحلة ، العلمانية الثورية ، .. التي مثّلها فلاسفة ثوريون من أمثال ، فيورباخ ، Feuerbach ( ١٨٠٤ - ١٨٧٢ م ) و ، ماركس ، Marx ( ١٨١٨ - ١٨٨٣ م ) ولينين Lenin ( ١٨٧٠ - ١٩٢٤ م ) .. وهي المرحلة التي استهدفت فيها هذه ، العلمانية الثورية ، : هدم الدين ، وتخليص الاشتراكية ومجتمعها من تأثيراته ، وذلك لحساب العدل الاجتماعي - الاشتراكية ، فالشيوعية . ثم السعي إلى مجتمع يزول منه الدين تماما ، وتنمحى منه مؤسساته .. فالهدف هنا - للعلمانية الثورية . ليس مجرد عزل الدين عن المجتمع ، والفصل بيته وبين ، الدولة ، ، بل السعي - في المدى الطويل - إلى تخليص ، الفرد ، من الدين ، وتحريره من مؤسساته ، (١) ..

هكذا نشأت ، العلمانية ، في أوروبا ، وهكذا تطورت .. على الأقل ، كفكرة ،

---

(١) (العلمانية والإسلام) ص ١٨، ١٧ - ٢٧ .

لأنها لم توضع كاملة في «التطبيق»، إذ لا نزال نشهد الدول الاستعمارية «العلمانية»، تنظر للإسلام وعالمه وأهله بذات الروح الدينية المتعصبة، روح الحروب الصليبية، وتنفق على التبشير الديني - سبيلاً للسيطرة الاستعمارية - وتغدق على «المؤسسات الدينية الكنسية»، بل .. ونشهد ملامح تنسيق إمبريالي - بابوي، لم يبلغ بعد مرحلة «التحالف الصريح»، !.. كما نشهد تراجع «العلمانية»، التورى، عن بعض من طموح أهدافها في الصراع ضد الدين !.. كما نشهد الأحزاب المسيحية - الرثيقة الصلة، بالكنيسة، - تقپض على زمام «الحكم»، و«الدولة»، في كثير من ربوء الغرب، «العلمانى»، ...!<sup>١</sup>

والآن ... لابد من وقفه أمام مضمون هذا المصطلح - «العلمانية»، - كما عرفته أوربا الكاثوليكية - لنرى - في إيجاز - هل هناك خيوط تجعل له مكاناً في ظل الإسلام ومجتمعاته؟ - وذلك قبل أن نعرض لهذه القضية بشيء من التفصيل - وعلى سبيل المثال :

\* ففي لسوف، العلمانية، هوارد بيكر Howard Becker قد صاغ مصطلح «العلمانى» Secular كى يقابل مصطلح «المقدس» Sacred ... فالدولة العلمانية، إذن هي المقابل ، للدولة الدينية ، و ، المجتمع العلمنى ، هو المقابل ، للمجتمع المقدس،<sup>(١)</sup> و ، المقدس ، هنا ، ليس المقابل له ، الدين ، وإنما هو المقابل له ، المنظور، والمتجدد ، لأنـه - في عرف ، بيـكـر ، منحصر فيما هو ديني أو روحيـانـي أو إلهـي أو كـنـسـي ،<sup>(٢)</sup> ذلك هو المعنى المحدد لهذا المصطلح ..

(١) (قاموس علم الاجتماع) مصطلح Secutor - علمنى - .

(٢) المرجع السابق ، مصطلح Sacred - مقدس - .

فإذا جئنا إلى حال الإسلام وجدناه لا يعرف ، الدولة الدينية ، ولا ، المجتمع المقدس ، لأنَّه لا يُعرف ، رجل الدين ، ولا ، المؤسسات الدينية ، فهو ينكر الوساطة ، بين الإنسان وربِّه ، ويرفض ، الكهانة والكهنوت ، ومن ثم فهو لا يحتاج لمجتمعاته . كي تتطور - ما يقابل هذه المعانى والأفكار والمؤسسات - أى لا يحتاج ، العلمانية ، ومؤسساتها . لأنَّه لم يشهد . فكرا شرعياً أو تطبيقاً مثروعاً . تلك الثانية التي شهدتها أوروبا الكاثوليكية ، حيث نشأت العلمانية ، ! ..

\* و ، المجتمع العلماني ، كما تحدد في فكر أوروبا ، العلمانية ، وفي تطبيقات هذا الفكر له سمات وسمات :

(أ) فقيمة تتميز بالتفعية ،<sup>(١)</sup> .. أى أنه يعلى من مقام ، المصلحة ، بقصد القيم الأولية في المجتمع .. فماذا بالإسلام عن هذه القسمة ؟ إنَّ الإسلام هو الدين الذي يقدم - في شتون المجتمع وسياسة الدولة وأمور الدنيا . المصلحة ، على ، النص ، .. وهو الذي يتحدث عن أن الشريعة : مقاصد وغايات .. والذى يجعل المرجع في حسن الأمور وفتحها إلى الأمة التي ترى وتقرر ما يحقق مصلحتها ، والله . سبحانه . وهو شارع ، النصوص ، يبارك رأى الأمة ، في أمور الدنيا والمجتمع ، إذ القاعدة الإسلامية الشهيرة تقول : ما رأه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ، ! ..

(ب) والمجتمع العلماني ، يساند التغيير ويدعو إلى التجديد ويدعمه ،<sup>(٢)</sup> فماذا في إسلامنا عن هذه القسمة ؟

(١) المرجع السابق . مصطلح : مجتمع علماني Secular Society

(٢) المرجع السابق . مصطلح : مجتمع علماني secular society

إن إيمان الإسلام بقانون التطور ، وفي كل الميادين ، ليس له حدود . فهو سنة من سنن الله في الكون . ودعوة الإسلام للتجديد قد تعدد شلون الدنيا إلى شلون الدين .. وليس بعد حديث الرسول ﷺ : إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة عام من يجدد لها دينها .<sup>(١)</sup> .. ليس بعد هذا الحديث دليل على تميز الإسلام وأمتيازه بالإيمان بالتطور والتجديد ، في كل الميادين .. ومن الذي يقرأ لعمر بن الخطاب - في التربية والتعليم - كلاماته التي تعنى : لا تغفوا بتعليم أولادكم عند علومكم ، فإنهم قد خلقوا لزمان غير زمانكم ؟! .. من الذي يقرأ هذه الكلمات وأمثالها ، ثم يفتقد ، التطور والتجديد ، في نهج الإسلام وفكرة ، فيبحث عنه في ، العلمانية ، !؟ ..

(ج) ويتميز المجتمع العلماني ، بفقدانه الاهتمام بما هو خارق للطبيعة ،<sup>(٢)</sup> .. فماذا في إسلامنا عن هذه القسمة ؟ إن انحياز الإسلام للعقل والعقلانية واضح ، وأكيد ، وحاسم ، ومشهور .. والحديث فيه وعنده طويل<sup>(٣)</sup>! .. بل إن ، خارق الطبيعة ، وبالآخرى خارق العادة . المعجزة - الآية . التي تحدى بها نبى الإسلام . عليه الصلاة والسلام . قومه . وهو القرآن الكريم . قد جاء ليحثكم إلى العقل الذي جعله الله مناطاً للتکلیف . ودليله منه للإنسان کي يسترشد ببراهينه ويهتدى ، حتى في أمور الألوهية والدين ..

(١) رواه أبو داود .

(٢) (قاموس علم الاجتماع) مصطلح : مجتمع علماني secular society

(٣) انظر كتابنا : (العرب والنحدر) الفصل الثالث ، بالعقل انتصرت العربية وانتشر الإسلام ، ص ٧٧-١٢٢ . طبعة الكويت سنة ١٩٨١ م .

فالعقل هو الحكم حتى في إطار النصوص ، وعليه تعرض آيات القرآن :  
خارق الطبيعة ، الإسلامي الوحيد .

( د ) والمجتمع العلماني يتميز بعدم اهتمامه بالقيم المرتبطة بالنزعة التقليدية وبالاتجاه المحافظ ،<sup>(١)</sup> فماذا في إسلامنا عن هذه القسمة ؟ ..

هذا يميز الإسلام - ولا بد له من ذلك - بين القيم المعاوقة للتطور والتقدم - (الرجعية) - وبين القيم التي تلعب دوراً إيجابياً وتقديماً في حياة الأمة والمجتمع - رغم أنها موروثة وقديمة - فيرفضون الأولى ؛ لضررها - لا لأنها موروثة وتقلدية - ويتبنّى الثانية ؛ لتفعها - لأنها موروثة وتقلدية - فالمعيار هو ، المصلحة ، و ، مصلحة مجموع الأمة ، على وجه التحديد ! ..

ثم .. هل حقاً حدث أن رفض ، العلمانيون ، الأوروبيون مواريثتهم في القيم : لأنها موروثة وتقلدية ؟ ..

إن أحياءهم نيراثهم اليوناني ، ونمثله في حضارتهم الحديثة ، وكذلك دور ومكان النهج ، الكلاسيكي ، ( التقليدي ) - في جهود النهضة الأوروبية وعصرها ، شاهد صادق على أن مجتمعهم العلماني لم يعم الرفض لكل ما هو تقليدي ومورث ! .. وما تبشير دعاء ، التغريب ، بينما بضرورة إدارة الظاهر للموروث والتقليدي - بإطلاق - إلا محاولة - واعية أو غير واعية - لأن يخلو ، موروثنا ، المكان له ، وافد ، التغريب ، !!؟ ..

---

( ١ ) ( قاموس علم الاجتماع ) مصطلح مجتمع علماني secular society

تلك هي مضمونين ، العلمانية ، .. وهذه هي سمات مجتمعها .. وفي المقارنة - الموجزة - بينها وبين معالم ، الإسلام السياسي والاجتماعي والحضاري ، تظهر جلية حقيقة المقوله التي نذكرها ، والتي تقول : إنه لا مكان ، للعلمانية ، مع الإسلام ، ولا حاجة بال المسلمين [إليها] ، إذا كانوا حقاً مسلمين يسترشدون بالإسلام ! ..



## الإسلام .. والكاثوليكية الأوروبية

وبعد هذه المقابلة الموجزة بين « العلمانية » وبين « الإسلام » ، لا نجد بدا من بعض التفصيل لهذه النقاط ، وذلك حتى لا يكون الحديث خاصاً بمن لا حاجة بهم إلى الأدلة ؛ لأنهم سلفاً مفتقرون ، أو أقرب إلى الافتئاع بما نقول؟!..

ونحن نسوق هذا ، التفصيل ، أيضاً . في عدد من النقاط :

١ - إن « العلمانية » تضع « العلم » - المرتبط بالعالم ، وبما هو واقعي ودنيوي ومدنى - تضعه مقابلـاً ، بل ونقيضـاً ، للدين .. وذلك لنشأتـها وتبلورـها في بيـئة حضـارية شـهدت صـراعـاً شـهـيراً ومرـيراً بين « الدين » ، كما قـدمـه اللاهوـت الـكنـسي الكـاثـوليـكي في أورـيا ، وكـما تـصـورـه وصـورـه الرـأـي الرـسـمي لـلكـيـسـة الكـاثـوليـكيـة ، وبين « العلم » الذي تـأسـست على قـوـاعـدهـ النـهـضةـ الأورـبيةـ الحـديـثـةـ .

لقد استبدـت الكـيـسـة بالـحـيـاة السـيـاسـيـة في أورـيا طـرـالـ فـرـونـ عـصـورـها الوـسـطـيـ والمـظـلـمةـ ، فأـضـفتـ قـدـاسـةـ الـحـقـ الإـلهـيـ ، عـلـىـ مـنـ حـالـفـتـ وـبـارـكتـ ، وـحـكـمـتـ ، بـالـلـعـنةـ وـالـحـرـمانـ ، عـلـىـ مـنـ نـبـذـتـ وـخـاصـمـتـ .. ولـقـدـ فـرـضـتـ بـهـذا الـاستـبـادـ عـلـىـ الـحـيـاة السـيـاسـيـة أـسـوـاـ النـمـاذـجـ الـتـيـ عـرـفـتـهاـ الـبـشـرـيـةـ عـبـرـ تـارـيخـهاـ فـيـ الـاستـبـادـ؟!.. وكـماـ يـقـولـ جـيـبـونـ ، فـيـ كـتـابـهـ ( اـضـمـحلـ الـإـمـپـراـطـوريـةـ )

الرومانية وسقوطها) : فقد كان الحاكم في ، الدولة الكنسية والحكومة الكنسية .. وهو من - بحكم تعليمه وبنائه . أكثر الناس عداء للعقل والإنسانية والحرية . لقد تعلم - وهو عبد أسير لعقيدته . أن يؤمن ؛ لأنه من الحق أن يجعل كل ما يدعو إلى التحقيق ، وأن يحرق كل ما يستحق تقدير الرجل المتعقل ، وأن يعاقب المهوو وكأنها جريمة ، وأن يكافيء الزهد والعزوبة كأعظم الفضائل ، وأن يضع القديسين المذكورين في التقويم فوق أبطال روما وحكماء أثينا ، وأن يعتبر كتاب القدس والصلب أداتين أكثر نفعاً من المحراث والنول ..؟!(١) .

أما المعارضون لهذا الاستبداد الكنيسي فقد كان مصيرهم ، الإعدام المعنوي ، بمراسيم ، اللعنة والحرمان ، .. ونموذج الإذلال الذي مارسه البابا جريجوري السابع ( ١٠٧٣ - ١٠٨٥ م ) للإمبراطور هنري الرابع ( ١٠٥٠ - ١١٠٦ م ) شاهد يجسد هذا الاستبداد ، فحيثما اختلفا حول حق تعيين الأساقفة على إقطاعياتهم أعلن البابا ، حرمان ، الإمبراطور ، وأحل أتباعه الأمراء من ولائهم له ، فما كان من الإمبراطور إلا أن سعى إلى البابا تائبا ، فذهب إلى كانوسا ، سنة ١٠١٧ م يطلب الغفران ، وهناك مكث ثلاثة أيام ، حافي القدمين ، متذمراً بالخيش ، وسط الثلوج المتساقطة والمترآكمة في قيادة قلعة كانوسا ،(٢) .

(١) (اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها) ج ٢ ص ٤٤ . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .

(٢) د . محمد حسين (الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر) ج ١ ص ٢٥٤ . طبعة القاهرة سنة ١٩٨٠ م

فهل عرف الإسلام أو تاريخه صورة هذا الاستبداد الكنسي بالحكم ،  
وصورة هذا الإذلال الذي مارسته ، المؤسسة الدينية ، !؟ ..

لقد خلا تاريخ الإسلام من ، المؤسسات الدينية ، .. ومن ، رجال الدين ،  
ومن ، الوساطة الدينية ، .. وصورة الحاكم الإسلامي ، كما حددتها المتكلمون  
والفقهاء في ، شروط الخليفة ، تشرطـ . ضمن ما تشرطـ . أن يكون ، عالما ، ،  
بالغاً في العلم مرتبة الاجتهاد ، وأن يكون ، عادلا ، ، بالغاً في العدالة حد  
التفويـ ، ! .. وأن يكون ، سائسا ، للأمة ، بالشوريـ ، ذا دراية بفنون الحكم  
وعمران البلاد .. الخ .. الخ ..

وإذا كان تاريخ المسلمين قد شهد نماذج لحكام جهلهـ ومستبدـين ، فإنـ  
الإسلام وعلمـاءـ لم يباركوا هؤلاءـ الحكام ، وإنـماـ صنفـوهـمـ تحتـ عنـوانـ ، الـولـاةـ  
المـتـغـلـبـينـ ، علىـ السـلـطـةـ ، بالـقـهـرـ ، .. وـظـلتـ فـرـيـضـةـ الـأـمـرـ بـالـمـعـرـوفـ وـالـنـهـيـ  
عـنـ الـمـنـكـرـ تـدـعـوـ الـأـمـةـ لـتـغـيـرـ ، ولـاـةـ الـجـورـ وـالـتـغـلـبـ وـالـاستـبـدـادـ ، .. وـلـمـ يـعـرـفـ  
تـارـيخـ الـمـسـلـمـينـ اـضـفـاءـ الـقـدـاسـةـ الـدـيـنـيـةـ عـلـىـ هـؤـلـاءـ الـوـلـاةـ الـمـسـتـبـدـينـ ؟ ..

وكـماـ استـبـدـتـ الـكـنـيـسـةـ الـكـاثـوـلـيـكـيـةـ الغـرـيـبـةـ بـالـحـيـاـةـ السـيـاسـيـةـ . عـلـىـ هـذـاـ التـحـرـ .  
فـلـقـدـ استـبـدـتـ . وـهـىـ الـجـامـدـةـ الـجـاهـلـةـ . بـالـحـيـاـةـ الـفـكـرـيـةـ .. فـأـمـاـتـ تـرـاثـ أـورـيـاـ  
الـبـيـونـانـيـ ، وـقـطـعـ تـوـاصـلـهاـ الـحـضـارـيـ ، وـأـعـافـتـ كـلـ الـمـبـادرـاتـ الـعـلـمـيـةـ ، وـقـبـرـتـ  
كـلـ مـحاـولـاتـ الـاخـرـاعـ وـالـيـقـظـةـ وـالـتـجـدـيدـ .. فـكـانـ الـعـلـمـ . فـيـ نـظـرـهـاـ . اـسـحـراـ  
لـسـودـ ، تـحرـقـ كـتـبـهـ ، وـيـحرـقـ أـهـلـهـ .. وـكـمـاـ يـقـولـ دـ . كـرـيـتـ فـيـ كـتـابـهـ (ـ تـارـيخـ  
صـرـاعـ الـعـلـمـ مـعـ الـلـاهـوتـ فـيـ الـعـالـمـ الـمـسـيـحـيـ )ـ ، فـبـنـ كـلـ خـطـوةـ إـلـىـ الـأـمـامـ فـيـ

البحث عن المعرفة قد حوريت باسم الدين ، (١) !

لقد تميز هذا الواقع الأوروبي بمحاربة الكنيسة للعلم والعلماء ، وللعقل والعلقانية ، حتى افترضت هيمنتها الدينية بسيادة عصور الظلمة والانحطاط .. فأين هذا من الإسلام الذي جعل العلم فريضة شرعية وضرورة واجبة ، وليس مجرد حق ، من حقوق الإنسان ؟! .. وأين هذا الواقع الأوروبي من واقعنا الإسلامي الذي مكن لعلماء الكلام المسلمين من تأسيس الفلسفة الإسلامية على قواعد الدين ، فكانت فلسفة متدينة لدين قد تفاسف ؟! .. الأمر الذي جعل ويجعل تطورنا التاريخي والفكري والحضاري ليس فقط مغاييراً للنموذج الأوروبي ، بل وعلى النقيض منه .. ففقد ارتبطت هيمنة الدين هناك بسيادة الاستبداد وتكرّس الجهالة وقيام عصور الظلمة والانحطاط .. على حين ارتبطت سيادة الشريعة الإسلامية في تاريخنا بعصور الإزدهار والخلق والإبداع لأكثر الصفحات بإشراقاً في تاريخ أمتنا ! .. كما كانت ، العثمانية ، التي أزاحت هيمنة الدين عن الواقع الأوروبي هي سبيل النهوض بذلك الواقع .. على حين كان الانحراف عن نهج الشريعة الإسلامية منذ سيطرة العماليلك على الدولة الإسلامية . هو المدخل إلى عصر الانحطاط في تاريخ المسلمين ؟!

فأين هو وجه الشبه بين موقف الإسلام من العلم ، وموقف اللاهوت الكنيسي من العلم ، حتى يكون ، حلهم ، العثماني هو ذات ، حلنا ، ١٩٧١ ..

---

(١) ( تاريخ البشرية ) ، القرن العشرون ، ج ٢ مجلد ١ ص ٢٨٦ . إعداد للجنة الدولية بإشراف منظمة اليونسكو . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .

إنه بصرف النظر عن الموقف الجوهرى للديانة المسيحية فى هذه القضية ، وعن الظلم الذى أحقته التفسيرات الكنسية برأى المسيحية الحقة فى «العلم» ، فالأمر الذى لا شك فيه أن عداء «الدين» ، «للعلم» ، والصراع بينهما ، هو خاصية كاثوليكية - أوروبية ، ولا وجه للشبه بين المقدمات والملابسات التى أثمرت هذا العداء وهذا الصراع وبين واقع الإسلام وموقفه ورأى أغلب تيارات الفكر الإسلامي ومذاهبه فى هذا الموضوع ..

ويزيد من وضوح هذه الحقيقة ورسوخها العلم بأن الإسلام لا يعد نطاقاً لعلوم الوحي والشرع ، إلى كل الميادين الدينوية ، التي ترك الفصل فيها والتفسير ، لعلوم العقل والتجربة الإنسانية ،<sup>(١)</sup> ومن ثم فقد تأخرى فيه «العلم» و«الدين» ، و«العقل» ، و«النقل» ، و«الحكمة» ، و«الشريعة» ، و«الدنيا» ، و«الآخرة» ، عن طريق تحديد الميادين لكل نمط فكري ، وعن طريق الجمع والتأليف والترفيق ، بالوسطية الإسلامية التي تقيم التوازن بين ماءعاً في الحضارة ، الكاثوليكية - الأوروبية ، متناقضات لا سبيل للجمع بينها ، فضلاً عن التوفيق ، وعن طريق استخدامها جمِيعاً . في نظرة تكاملية . لتهذيب الإنسان وتطوير حياته ، باعتبار هذا التهذيب وذلك التطوير غير ممكنين دون الاستعانة ، بالأقطاب ، المتعددة في ظواهر الفكر والحياة .. وليس بخطب واحد من الظاهرة الواحدة ..

(١) انظر كتابنا ، الإسلام وقضايا العصر ، فصل ، الإسلام والعلوم التجريبية ، طبعة بيروت . الثانية سنة ١٩٨٤ م .

٢ . ويؤكد اختصاص «العلمانية» ، بالواقع الأوروبي والغربي ما استقرت عليه المسيحية من نظام ، الكهانة والكهنوت ، ذلك النظام الذي جعل بين الإنسان العادى وبين ربه وسيطا ، هو ، رجل الدين ، ، الكاهن ، ، الأمر الذى جعل هناك ، طبقة ، أو ، فئة ، احتكرت ، الرأى الرسمى ، الدين ، بل وحق الحديث باسم السماء ! .. وما استتبع ذلك من إضفاء ، القدسية والقدسية ، على هؤلاء الرجال والمؤسسات التى أقاموها لهذا الدين ! .. وتلك أمرور لم يعرفها الإسلام ، بل هو ينكرها ويشن عليها حربا شعواء ! ..

صحيح أن ، الواقع التاريخي الإسلامي ، قد شهد محاولات لتقليد المسيحية - دون قصد أو وعي - في هذه الآفة أحيانا ، فتحول بعض من ، علماء ، الدين الإسلامي إلى ، رجال ، دين ، وزعموا لأنفسهم سلطانا في ، التحليل والتحريم ، واحتكروا ، لأرائهم ، صلاحيات الرأى الوحيد . ومن ثم الرسمى - للإسلام ! .. رغم أن ، اجتهاد ، المجتهد ، - في الإسلام . لا يلزم غيره من ، المجتهدين ، ، بل ولا يلزم ، المقلدين ، لمجتهدين آخرين ... لكن هذا ، التقليد ، في هذه ، الآفة ، قد ظل ، واقعاً تاريخيا ، لم يُعرف به الإسلام ، ولم يتحول إلى جزء من الدين .. بل ظل واقعاً مذاماً من تيارات الفكر الإسلامي جمعياً ، ولم يصبح مقبولاً إلا في إطار المذهب الشيعي وحده ! .. ومن ثم فإن السبيل إلى مناهضة هذا الانحراف هو الإسلام ، وليس ، العلمانية ، التي تنفي الإسلام ...

وهذه الحقيقة تجعل الاحكام - دائما وأبدا - في علاقة ، العلم ، ، باندين ، ، إلى ، الفكر ، الإسلامي الذى آخر بينهما ، والذي جعل ، العلم ، ، على إطلاقه

ـ فريضة دينية وضرورة شرعية واجبة ، وليس إلى رجال ، الذين الذين  
صافت آفاؤهم عن بعض العلوم فناصبواها شيئاً غير قليل من العداء ! ..

٣ - إن مقام ، العقل ، الذي هو أداة العلم - في الإسلام مقام لا  
تخطىء علوه وسموه البصيرة ، بل ولا البصر .... فمعجزته - القرآن الكريم -  
تتجه إلى العقل ، وهو الحاكم بين ظواهر النصوص وبين ثمرات البراهين  
العقلية إذا ما لاح التعارض بينهما ... ولقد أدى ذلك إلى تأسيس الحضارة  
العربية الإسلامية - وهي عقلانية في لبها وجوهرها - على الدين ، الإسلامي  
وليس على استبعاده ، كما هو حال الحضارة الأوروبية الحديثة مع المسيحية ..

إننا يجب أن نعي تلك الحقيقة الجوهرية من حقائق التمايز بين حضارتنا  
والحضارة الغربية .. حقيقة أن العقلانية الأوروبية ، غير متدنية .. فلقد  
تبثرت في الحقبة اليونانية - عندما لم يكن هناك ، وهي ، ولا ، نقل ، ولا  
ديانة سماوية - ... ثم كان ازدهارها وإحياؤها في العصر الحديث مرتكزاً على  
التحرر من الإطار المسيحي والصورات اللاهوائية الكنسية في الأساس ، على  
حين تأسست ، العقلانية الإسلامية ، على يد المعتزلة ، وفي علم الكلام  
الإسلامي ، على الدين الإسلامي ! .. الأمر الذي جعل و يجعل ، الفكر الديني  
للإسلام ، و ، النهج العقلاني ، في الحضارة الإسلامية غصنين في شجرة  
واحدة ، شاهدين على انتفاء التعارض والتناقض بين ، العلم ، وبين ، الدين ،  
في محيط الإسلام ، وبنائه الحضاري .

٤ - أن كون الشريعة الإسلامية هي خاتمة الشرائع السماوية للبشرية

إنما يعني بلوغ الإنسانية من رشدها ؛ فلم تعد صورة البشر هي صورة «الخraf الصنالة» ، وإنما أصبحت صورتها هي صورة الإنسان الذي استخلفه الله في عمارة الكون وسياسته ، وكرمه وفضله حتى على الملائكة ، وسخر له كل عوامل الطبيعة والكون وظواهرهما ، وجعله الخليفة المؤتمن في هذه الحياة .. وبما يعنيه الرشد - أيضاً - من الاقتصاد في ، الغريب والفيبيات ، ، وترك الميادين الواسعة ، وال مجالات الجديدة ، والأفاق المستحدثة للعقل الإنساني وللنجدية الإنسانية .. بل لقد أصبح للعقل الإسلامي سلطان حتى في بعض مجالات ، الغريب ، ، فقال الأكثرون من علماء الإسلام : إن سبيل إدراك الألوهية هو العقل ، لا النصوص والمأثورات ، وصدق الجماهير الإسلامية على هذا الرأي عندما جعلت من حكمها الشانعة المأثورة : «ربنا عرفوه بالعقل ، ! .. ورأينا الذين صنعوا العلوم - في حضارتنا . يضعون ، العلم الإلهي ، في باب ، المعقولات ، ، التي لا تبدل بتبدل الحضارات ، ولا تتغير بتغيير الديانات ، ولم يضعوا ، العلم الإلهي ، في باب ، الشرعيات ، والعلوم الشرعية ، (١) ! ..

٥ - إن ، الإسلام : الدين ، لم يدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله .. أي لم يعزز أمور الدولة والسياسة والمجتمع .. وأيضاً فهو لم يضع لدولة المسلمين النظم والقوانين والنظريات .. وإنما اتخذ لنفسه موقفاً وسطاً في هذا الميدان متسقاً في ذلك مع النمط الحضاري الذي يتميز به في العديد من الأمور ..

---

( ١ ) التهاني (كتشاف اصطلاحات الفتن ) ج ١ ص ٤٢ - ٦٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٣ م.

فلا أنه الشريعة الخاتمة ، ولأن أمور الدولة والمجتمع والحياة في تطور مستمر ، كانت هناك استحالة في الوحي بنصوص حاكمة مفصلة لتنصيبي واقعا يحركه التطور باستمرار ... ولأنه لم يتغير موقف ، الفصل ، بين ، الدين ، والدنيا ، و ، الدولة ، منها . كان انحيازه لموقف ، التمييز ، بينهما .. فلا فصل ، ولا اوحدة ، وإنما ، تميز ، فهو لا يضع ، النظم ، ولا ، النظريات ، ولا أغلب ، القوانين ، التي تركها للعقل والتجربة . وإنما وضع ، الفلسفة ، و ، المثل ، و ، المعايير ، و ، المفاصد ، و ، الغايات ، التي تمثل الأطر الحاكمة لهذه ، النظريات ، و ، النظم ، و ، القوانين ، ..

فهو قد جعل ، الشوري ، فلسفة للنظام السياسي ، دون أن يضع نظاما سياسيا محددا .. وجعل ملكية رقبة المال والثروة لله . سبحانه . والإنسان هو خليفته ونائبه ووكيله في هذا المال ، وتلك هي فلسفة نظامه المالي ، الذي يتحدد ويتطور على النحو الذي يقترب بالإنسان من تحقيق هذه الفلسفة .. كما جعل ، المصلحة ، ونفي ، الضرر والضرار ، المعيار الذي يحكم أطر النظم والقوانين والنظريات . على اختلاف العصور والنظم والقوميات . التي تبدع وتصوغ . بالاجتهاد . لواقعها المنتظر : النظم والقوانين والنظريات ..

ومن ثم .. فنحن لسنا مواهيم ب تلك الثنائية المتناقضة ، ولا بذلك الاستقطاب الحاد اللذين شهدت بهما الحضارة الغربية وواقعها ، وللذين جعلا الأمور هناك : أبيض ، أو أسود ، فقط ! .. والإجابة إما بـ ، نعم ، أو ، لا ، فحسب ! .. فلذلك كانت . هناك . ، العلمانية ، بما تعنى من فصل الدين عن الدولة ، أو السعي لهدمه وانتزاع تأثيره وأثره من الدولة والمجتمع معا . كانت

، العلمانية ، أو ، الكهانة ، والسلطة الدينية ، والحكم بالحق الإلهي ... إما هذه ؟ .. وإما تلك ؟ .. ولا طريق بينهما هناك ! ..

نحن لستا مواجهين بذلك الثنائيّة ، ولا بأي من المقدّمات والملاييسات التي أثمرت نشأة ، العلمانية ، في واقع الحضارة الغربية ... وحتى عندما نواجه القلة القليلة من «علماء» الدين الإسلامي الذين يحاولون أن يجعلوا من أنفسهم «كهنة ورجال دين» ، فإننا لا نواجههم ، بالعلمانية ، التي تعزل ، الدين ، عن ، الدولة ، وإنما نواجههم ، بالإسلام : الدين ، الذي ينكر الكهانة والسلطة الدينية ، والذي لم يحدد المسلمين نظاماً معيناً ومفصلاً في الحكم ، أو في السياسة أو في الاقتصاد .. والذي - في ذات الوقت - لم يدر ظهره لأمور الدنيا وشئون الدولة وسياسة المجتمع ، وإنما وضع القواعد العامة ، والأطر المرنة ، والقواعد الكلية ، ثم أطلق للعقل والتجربة العنوان ليضمنا النظم والقوانين والنظريات المتغيرة دائماً والمتغيرة أبداً ، وفق الفصلحة ، وعلى ضوء هذه «المثل» وـ«الكليات» ..

٦ - وأخيراً .. فإن هناك حقيقة بالغة الأهمية تنفي أي تشابه بين طبيعة الإسلام وحضارته وبين طبيعة المسيحية وحضارتها الغربية في هذا الميدان .. ميدان الواقع الذي جعل ، العلمانية ، حلاً مقبولاً هناك ، على حين رأها ويراهَا شذوذًا مرفوضًا في واقع الإسلام والمسلمين ... ذلك أن ، العلمانية ، في الحضارة الغربية فوق أنها كانت رد الفعل الطبيعي على استبداد الكهانة الكاثوليكية بشئون الدولة والمجتمع المادي والفكري ، وجمودها ، وتجاوزاتها .. فإن هذه «العلمانية» ، كانت الحل الطبيعي والصحيح في إطار الحضارة المسيحية .. ذلك

لأن المسيحية ديانة روحية ، ليس بها تشريع مدنى لحكم الدولة وسياسة المجتمع ، وهى قد دعت إلى ترك ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، وحددت كنیستها ميدانا لا تتعداه هو «خلاص الأرواح » .. ومن هنا ، فإن « الدولة » ، في ظل الديانة المسيحية ، لابد وأن تكون « علمانية » ، تفصل « الدين » عن مكان الهيمنة على المجتمع ومؤسساته الدينية ، فالعلمانية - في الإطار المسيحي - لا تمثل عدوانا على المسيحية ولا على كنیستها ، وإنما تمثل التصحيح ، الذى يعيد الكنيسة ولاهوتها إلى إطارهما الطبيعي والصحيح ! ..

أما في ظل الحضارة الإسلامية فإن الدعوة إلى سيادة « العلمانية » تتجاوز في الغرابة والشذوذ كونها مجرد « تقليد » للغرب ، وبطبيعة لحضارته ، واستعارة « حل » ، ليست له في واقعنا ، مشكلة ، تستدعيه ! .. تتجاوز هذه الدعوة ، في الغرابة والشذوذ هذا النطاق ، لتصبح « عدوانا » على الدين الإسلامي الذي أجمع العلماء - مسلمون وغير مسلمين - على أنه : « عقيدة » و« شريعة » ، و« دين » و« دولة » ، وليس مجرد رسالة روحية .. فالدولة في ظل الإسلام - على عكس المسيحية . لا يستقيم لها أن تكون علمانية بحال من الأحوال !

وإذا كانت « النهضة » ، الأوروبية قد افترت بالعلمانية ، بل وارتکبت عليها .. بعد أن افترن انحطاطها بهيمنة الدين والكنيسة على الدولة والمجتمع .. فإن مسيرة حضارتنا العربية الإسلامية قد كانت - في هذا الأمر - على العكس والنفيض ؟ .. فقد افترت النهضة العربية الإسلامية بهيمنة الشريعة الإسلامية على الدولة المدنية الإسلامية ، على حين كان الانحراف عن « إسلامية القانون » بداية طريق أمتنا إلى عصور الجمود والانحطاط .. هذا الانحراف

الذى بدأه المماليك عندما جاءوا به ، ياسة ، جنكيز خان ( ٥٦٢ - ١٢٤٥ هـ / ١١٦٧ - ١٢٢٧ م ) فجعلوها القانون الذى يتحاكم إليه ، الجندي ، وتخصيص لأحكامه ، أجهزة الدولة ، الدواوين السلطانية . فأخرجوا ، جهاز الدولة ، من نطاق هيمنة شريعة الإسلام ! ..

ومقرizi ( ٧٦٦ - ٨٤٥ هـ / ١٣٦٥ - ١٤٤١ م ) يحکي هذه الحقيقة اليامنة ، في سياق حديثه عن معنى وأصل مصطلح ، السياسة ، فيقول : «اعلم أن الناس في زماننا ، بل ومنذ الدولة التركية . ( المملوكية ) - بدبار مصر والشام ، يرون أن الأحكام على قسمين : حكم الشرع . وحكم السياسة ... فالشريعة هي : ما شرع الله تعالى من الدين وأمر به ، كالصلة والنجع وسائر أعمال البر ... والسياسة هي القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح ، وتنظيم الأحوال ... والسياسة نوعان : سياسة عادلة ، تخرج الحق من الظالم الفاجر ، فهي من الأحكام الشرعية .... وسياسة ظالمة ، فالشريعة تحرمها .... وليس ما يقوله أهل زماننا في شيء من هذا ، وإنما هي كلمة ، مُغَلِّبة ، أصلها ، ياسة ، فحرفها أهل مصر ، وزادوا بأولها سينا فقالوا : ، سياسة ، ، وأدخلوا عليها الألف واللام ، فظن من لا علم عنده أنها كلام عربية ، وما الأمر فيها إلا ما قلت لك .... واسمع الآن كيف نشأت هذه الكلمة حتى انتشرت بمصر والشام ... إن جنكيز خان فرر قواعد وعقوبات أثبتتها في كتاب سماه ، ياسة ، ومن الناس من يسميه ، يسق ، والأصل في اسمه ، ياسة ، .. جعله شريعة لقومه فالالتزام أول المسلمين حكم القرآن .. فلما كثرت وقائع القتل في بلاد المشرق والشمال وببلاد القبجاق ، وأسرروا كثيراً منهم وباعوه ،

تنقلوا في الأقطار ، واشترى الملك الصالح نجم الدين أبوب جماعة منهم سماهم البحرية ، ومنهم من ملك ديار مصر ، وأولهم المعز أبوب ... وكأنوا إنما رُبوا بدار الإسلام ، ولفتقوا القرآن وعرفوا أحكام الملة المحمدية .. فجمعوا بين الحق والباطل ، وضمنوا الجيد إلى الرديء ، وفوضوا لقاضي الفضة كل ما يتعلّق بالأمور الدينية من الصلاة ، والصوم ، والزكاة ، والحج ، وناظروا به أمر الأوقاف والأيتام ، وجعلوا إليه النظر في الأقضية الشرعية .... واحتاجوا في ذات أنفسهم إلى الرجوع لعادة جنكيز خان ، والاقتداء بحكم الياسة ، فإذا ذلك نصبوا الحاجب ليقضى بينهم .. على مقتضى الياسة ، وجعلوا إليه . مع ذلك .  
النظر في قضايا الدواوين السلطانية ! ... (١) .

فالمعاليك هم الذين سدوا هذه السنة السيئة . سنة إخراج جهاز الدولة من إطار هيمنة الشريعة الإسلامية . ثم جاءت الغزوة الأوروبية الحديثة فأمعنت في السير على ذات الطريق ! ..

فالشبه بيننا - إذن - وبين واقع الحضارة الغربية وطبيعة ديانتها المسيحية ليس غالباً فقط ، وإنما كلاماً . نحن وهم . على طرفٍ نقِيض ! .. لقد أثمر خروجهم من سلطان الدين نهضتهم العملاقة ... بينما كان خروجنا من سلطان الشريعة بداية الجمود والانحطاط !؟ ..

فالعلمانية - إذن - ليست سببنا إلى التقدّم .. بل ولا حتى لمراجحة القوى التي تتبّنى تخلّفنا الموروث وتنسبّث به وتدافع عنه ... وإنما سببنا إلى التقدّم

---

(١) المقريزي ( الخطط ) ج ٢ ص ٦٠، ٦١، ٦٣ . طبعة دار التحرير . القاهرة .

هو الوعي والفقه بحقيقة موقف ، الإسلام : الدين ، من هذه القضية ، ذلك الموقف الذي ينكر ويرفض ، العلمانية ، رفضه لنقيضها ، الكهانة والسلطة الدينية والدولة الدينية ، كما شهدهما واقع الحضارة الغربية ..

وما الذين يختارون ، هنا ، العلمانية ، أو يسعون إلى ، الدولة الدينية ، لا مقلدون - يواعي أو بغير وعي - للحضارة الغربية الغازية ، غافلين أو متغافلين عن أشياء جوهرية هي بالنسبة للمصطلح الثوري العربي والعملم أساسية ، ومن بينها موقف ، الإسلام : الدين ، في هذا الموضوع ..



## الدين والدولة

ولذا كنا نؤمن بصدق وصلابة هذه الحقائق التي تتفق الشبه بين تطورنا وواقعنا وديتنا وبين ما يقابلها في المسيرة التطورية للحضارة الغربية - بصدق هذه القضية . فإننا نعلم أن قلة قليلة قد شذت عن المجرى العام لفكرة الأمة فرعمت قيام التشابه في هذه القضية ، بينما وبين الحضارة الغربية المسيحية ، وجادلت في حقيقة أن الإسلام ، دين ، و ، دولة ، وقالت إنه - هو الآخر - مجرد رسالة روحية ، لا شأن لها بالدولة والسياسة والسلطان ! ... ولذلك وجب علينا الوفاء بما يكشف الشبهات عن حقيقة موقف الإسلام في هذا الموضوع ..

\* لقد ، ابتكر ، هذه الداعوى المرحوم الشيخ على عبد الرزاق ( ١٣٥٥ ) ١٢٨٦ هـ / ١٩٦٦ م ) في كتابه ( الإسلام وأصول الحكم ) ، فقال : إن محمدا - صلى الله عليه وسلم - ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين ، لا تشوبها نزعنة ملك ولا حكومة ، وأنه - صلى الله عليه وسلم - لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها . ما كان إلا رسولاً كإخوانه الخالين من الرسل ، وما كان ملكاً ولا مؤسس دولة ، ولا داعياً إلى ملك ( ١ ) ... !

\* ولقد تابعنه - في هذه الداعوى - جماعة من الذين غلبت على ثقافتهم ، فكريّة التغرب ، .. وكانت ، حجتهم ، الأولى في هذه الداعوى هي خلو

( ١ ) على عبد الرزاق ( الإسلام وأصول الحكم ) ص ١٥٤ . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .

القرآن الكريم من الحديث عن محمد ﷺ كرجل دولة ، فقالوا : إن القرآن الكريم لم يجعل النبي العربي محمد بن عبد الله - عليه الصلاة والسلام - ملكاً أو رئيس دولة ، وظل ينعته بالنبي الرسول .. وليس من حقنا بأي حال من الأحوال أن نلتزم بغير ما جاء به القرآن الكريم ، ونستبدل به بغيره . لم يكن النبي الإسلام في أي وقت من الأوقات ملكاً أو رئيس دولة ، وإنما ظل دائماً النبي الرسول<sup>(١)</sup> ...

\* ونحن إذا شئنا كشف الشبهات التي تلقيها هذه الدعوى على حقيقة موقف الإسلام من ، الدولة ، و ، سياسة ، الأمة وتنظيم المجتمع ، وجب علينا أن نعلم أن كل تيارات الفكر الإسلامي السنية وأعلام علمائها مجتمعون على أن الدولة ، ليست ، ركنا ، ولا ، أصلا ، من أركان ، الدين ، وأصوله .. فهذه الأركان والأصول قد حددتها حديث الرسول ﷺ الذي يقول : يبني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة وآياته الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً ..<sup>(٢)</sup>

والمؤشر ، الإمامية - الخلافة ، كما يقول ابن تيمية (٦٦١ - ٦٢٨ هـ / ١٢٦٣ - ١٣٢٨ م) . ليست ركناً من أركان ، الإيمان ، الستة . ( وهي : الإيمان بالله ، والملائكة ، والكتب ، والرسل ، والميرم الآخر ، والقدر ) . . ولاركتنا من أركان ، الإحسان ، ( التي يجمعها : أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك )<sup>(٣)</sup> ...

(١) د. محمد أحمد خلف الله ( النعم والاجتهاد والحكم في الإسلام ) - دراسة . مجلة ( العربي ) الكوبية . عدد ٣٠٧ رمضان سنة ٤١٤٠ هـ / يونيو سنة ١٩٨٤ ص ٤٣ .

(٢) رواه البخاري ومسلم والترمذى والنسانى وأبي حذيفة .

(٣) ابن تيمية ( منهاج السنة النبوية ) ج ١ ص ٧٠ - ٧٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٢ م .

ولم يقل أحد من هؤلاء الأعلام إن الوحي القرآني قد فصل للدولة الإسلامية نظاماً ، ولا أن الله قد أوجب على رسوله - في القرآن - إقامة الدولة ، كما أوجب إقامة أركان الإسلام وفرائض الدين وأصول الاعتقاد .. فـ ، الدين ، وضع إلهي ، وهو ، في الرسالة الخاتمة ، قد اكتملت أركانه وعقائده وأصوله وشريعته في القرآن الكريم ، الذي لم تشمل آياته على نظام للحكم ولا تشريع للدولة ولا تفصيل للحكومة التي يزكيها كى ترسوس مجتمع الإسلام ..

وبالطبع ، فليس بين أهل الإسلام من يعتقد أن هذا ، السكوت القرآني ، عن تفصيل شأن ، الدولة ، ونظام الحكم السياسي راجع إلى السهو أو القصور أو التقصير .. فحاشا الله وتنزه سبحانه .. لكن الذي يعتقد المسلمون هو أن القرآن - ذلك الكتاب الذي لا رب له - لما كان كتاب الرسالة الخاتمة ، فإنه قد وقف عند النهج والمقاصد والغايات والفلسفات في كل ما يتصل بالأمور التي هي محل وموضوع للتغير والتطور ، الذي هو قانون طبيعي وسنة من سنن الله في الكون الذي أبدعه ويرعاه .. ومن هذه الأمور .. إقامة ، الدولة ، وقيادة الأمة وسياسة المجتمعات ..

فكرون ، الدولة ، ليست ركنا من أركان ، الدين ، لا يعني انتفاء العلاقة بينهما ، على نحو ما يفهم ، العلمانيون ، .. لا لما قدمنا من السبب الذي أخرجها من نطاق الثوابت الدينية فقط ، وإنما لأسباب أخرى تشهد لوجود العلاقة بين ، الدين ، و ، الدولة ، على النحو الذي تغرس في الإسلام وتعمّز به الإسلام ..

\* فالقرآن الكريم الذى لم يفرض على المسلمين إقامة ، الدولة ، كواجب دينى . فــ قد فرض عليهم من الواجبات الدينية ما يستحيل عليهم القيام به والوفاء بحقوقه إذا هم لم يقيموا ، دولة ، الإسلام ! .. فهناك من فرائض الإسلام وواجباته الدينية حدود لابد لقيامها وإقامتها من ، الولاية ، و ، الدولة ، و ، السلطة العامة ، و ، السلطان ، .. ذلك مثل : جمع الزكاة من مصادرها ، ووضعها فى مصارفها .. ومثل : القصاص وــ ما يلزم له من تعديل للشهود ، وتنظيم للقضاء .. ومثل : رعاية المصالح الإسلامية ، على النحو الذى يجلب النفع ويمنع الضرر وــ انتصار .. ومثل : تنظيم فريضة الشورى الإسلامية فى أمر المسلمين .. ومثل : القيام بــ فريضة العلم .. ومثل : وضع الآية القرآنية التى توجب على المسلمين طاعة ، أولى الأمر ، منهم فى التطبيق ، وذلك لأن القرآن الكريم قد توجه إلى ولاة الأمر ، أهل ، الولاية ، و ، الدولة ، و ، السلطان ، ، فأوجب عليهم أداء الأمانات . أمانات الولاية والسلطة العامة . إلى المحكمين « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ يُعِظُّكُمْ بِإِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا »<sup>(١)</sup> ثم توجه . في الآية التى تلت هذه الآية . إلى الرعية والأمة ، فأوجب عليها طاعة أولى الأمر الذين ينهضون بأداء هذه الأمانات « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَيْتُمُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ أَنْتُمُ الْمُنْكَرُ فَلَمَّا تَأَذَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرَدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ

(١) النساء : ٥٨ .

**خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا** (١) .. فوجود ، ولادة للأمر ، يجب عليهم أداء الأمانات إلى المحكومين .. وجود رعية تجب عليها طاعة ، ولادة الأمر ، هؤلاء ، هي فرائض دينية لا سبيل إلى الوفاء بها إذا غابت ، الدولة ، من عالم الإسلام والمسلمين .. هذه ، الدولة ، ليست مطلق دولة ، من حيث الفيصل الذي تلتزمه والشرع الذي تحكم إليه ، وإنما هي ، الدولة الإسلامية ، لأنها هي وحدها الأداة الكافية لإقامة الواجبات الشرعية الإسلامية التي لا تقوم ولا تقام إلا بهذه الأداة ! .. وهكذا نجد أن ، الدولة ، رغم أنها ليست فريضة قرآنية ولا ركنا من أركان ، الدين ، إلا أنه لا سبيل - في حال غيابها - إلى الوفاء بكل الفرائض القرآنية الاجتماعية ، والواجبات الإسلامية الكفائية ، التي يقع الإثم بمخالفتها على الأمة جموعاً ، والتي كانت . لذلك ، أكد من فروض الأعيان! .. فوجوب ، الدولة ، إسلامياً ، راجع إلى أنها مما لا سبيل إلى أداء الواجب الديني إلا به .. ومن هنا تأتي علاقتها وعلقها ، السياسة ، بـ ، الدين ، في نهج الإسلام ... إنها ، واجب مدنى ، افتضاه ويقتضيه ، الواجب الدينى ، الذي فرضه الله على المؤمنين بالإسلام .

\* ويزيد هذه الحقيقة الإسلامية جلاءً ووضوحاً اتفاق المسلمين - باستثناء أبي بكر الأصم (٢٧٩ هـ / ٨٩٢ م ) من المعتزلة - و ، النجاشي ، - أتباع نجدة ابن عامر الحنفي (٣٦ - ٦٩ هـ / ٦٥٦ - ٦٨٨ م ) من الخوارج - اتفاقهم على ضرورة الدولة ووجوبها ، شرعاً أو عقلاً ، أو للاعتبارين .. لأن ، الناس ينتظرون فيما بينهم بالشره والحرص المركب في أخلاقهم ، فلذلك احتاجوا إلى

الحكام ،<sup>(١)</sup> .. ولأن ، الإنسان مطبوع على الافتقار إلى جسمه ، واستعانته صفة لازمة لطبعه ، وخلفة قائمة في جوهره<sup>(٢)</sup> .. .. ولأن ، صلاح الدنيا ، معتبر من وجهين :

أولهما : ما ينtrapط به أمور جملتها ..

والثاني : ما يصلح به حال كل واحد من أهلها<sup>(٣)</sup> ..

ومع اتفاق علماء الإسلام على ، ضرورة ، الدولة و ، وجودها ، فإنهم قد انفقوا - خلا الشيعة الإمامية - على أنها من ، الفروع ، ، وليس من أصول العقائد ولا من أركان الدين<sup>(٤)</sup> .. فهي واجب مدنى اقتضاه ويقتضيه الواجب الديني ، المشتمل على تحقيق الخير للإنسان في هذه الحياة ..

فهي ليست ركنا دينيا .. وإنما هي ، واجب مدنى ، ، و ضرورة مدنية ، ، لكن ليس بالمعنى الذي يقطع صلاتها و علاقتها بالواجبات والفرائض الدينية ،

---

(١) الجاحظ ( رسائل الجاحظ ) ج ١ ص ١٦١ . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ م .

(٢) الماوردي ( أدب الدنيا والدين ) ص ١٢٢ . تحقيق مصطفى السقا . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م .

(٣) المصدر السابق . ص ١٣٤ .

(٤) انظر الغزالى ( الاقتصاد في الاعتقاد ) ص ١٣٤ . طبعة صبيح . القاهرة . بدون تاريخ . و ( فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ) ص ١٥ . طبعة القاهرة سنة ١٩٠٧ م . والجروشى ( الإرشاد ) ص ٤١٠ طبعة القاهرة ١٩٥٠ م . والإيجي ، والجرجاني ( شرح المواقف ) ج ٢ ص ٢٦١ . طبعة القاهرة سنة ١٣١١ هـ . والشهرستانى ( نهاية الإقدام ) ص ٤٧٨ طبعة جيوم . بدون تاريخ أو مكان الطبع ( مصورة ) وابن خذون ( المقدمة ) ص ١٦٨ طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ .

على النحو الذي يقول به العلمانيون ؛ لأن قيام الكثير من الواجبات ، الدينية ، متوقف على تحقيق هذا الواجب ، المدنى ، ... ، المدنية ، - هذا - تعنى انتفاء ، الكهانة ، و ، الثيوقراطية ، Theo-cracy عن طبيعة ، الدولة ، والسياسة في الإسلام ، ولا تعنى العلمانية التي تفصل ، الدولة ، عن ، الدين ، .

\* ونحن إذا تأملنا موقف أبي بكر الصديق من قتال القبائل التي بقيت على إسلامها ، بعد وفاة الرسول ﷺ لكنها امتنعت عن تسليم زكاة أموالها إليه ، كخليفة للدولة الإسلامية .. إذا تأملنا هذا الموقف وجدناه نموذجاً جيداً للتعبير والبرهنة على طبيعة العلاقة بين « الدين ، و ، الدولة ، في نهج الإسلام » .

فالذى رفضته هذه القبائل وارتدت عنه لم يكن « دين ، الإسلام .. لأنهم ظلوا قائمين على الإيمان ، بالتوحيد ، الدينى فى الألوهية ، وعلى ، النبوة ، محمد ﷺ ، يصومون ، ويصلون ، ويحجون .. بل لقد ميز مالك بن نويرة (١٢هـ/٦٣٤ م ) وأصحابه الزكاة عن أموالهم ، لكنهم امتنعوا عن إعطائهما الدولة ، الجديدة : دولة الخلافة التي قامت بالمدينة عقب وفاة الرسول ﷺ .. وكانوا - في هذا الموقف - مرتدين عن وحدة الدولة ، والتوحيد القومى ، ، رغم إيمانهم بالتوحيد الدينى ، الذى جاء به الإسلام ! ..

لكن ، أبو بكر الصديق ، - بعقريته السياسية التاريخية - لم يقبل منطق عمر ابن الخطاب الذى سأله معتبرضاً : كيف نقاتلهم وهم يشهدون أن لا إله إلا الله؟! .. وفي السنة النبوية أن من شهد بها فقد عصم ماله ودمه؟! .. لم يقبل أبو بكر هذا المنطق ، الذى وقف عند ، الدين ، ، ولم يبصر علاقته بـ ، الدولة ، فمع تسليمه بإيمان القوم - المرتدين - ، بالإسلام الدين ، ، رغم ارتدادهم عن

وحدة ، الدولة ، الإسلامية ، أبصراً الصديق علاقة ، الدين ، بـ ، الدولة ، ،  
ورأى ، وحدة الدولة ، حقاً بقتصنية ، التوحيد في الدين ، ! ..

فوجود ، دولة الخلافة ، يومئذ . وهي ضرورة مدنية وواجب سياسى - كان  
السبيل لتنظيم ، الزكاة ، ، التي هي واجب ديني ، وركن من أركان الإسلام  
الدين .. وهذا هو المعنى الحقيقي والعميق لعبارة ألى بكر التي حسمت الحوار  
الذى دار حول مشروعية قتال هؤلاء المرتدين عن وحدة الدولة الإسلامية : إن  
الزكاة هي حق لا إله إلا الله؟! .. والله لو مدعونى عفلاً كانوا يؤدونه  
لرسول الله لقاتلتهم عليه ، ! .. وبهذا المنطق الذي ربط به أبو بكر بين  
«الدين ، و ، الدولة ، ، شرح الله صدر عمر بن الخطاب لرأى الصديق في هذا  
الموضوع الخطير! ..

بل لعلنا لا نغالي إذا قلنا : إن وجود ، دولة الخلافة ، - والتي حماها  
الصحابة ودعموها بقتالهم للمرتدين - رغم طابعها المعنوى ، وانتفاء وصف  
«الواجب الدينى ، والفريضنة الدينية ، والدولة الدينية ، عنها . إن وجودها كان  
السبيل لها هو أكثر من إقامة ، فريضة الزكاة الدينية ، ، كركن من أركان الدين  
.. إذ أنها كانت السبب لإقامة الإسلام كله كدين .. ، فالدولة ، هي التي نشرت  
الإسلام خارج شبه الجزيرة ، بعد أن أعادت رفع أعلامه التي طواها العرب  
المرتدون .. ولو لاها لتهدمت الإسلام مخاطر لأن يصبح مجرد نحلة من النحل  
التي عرفها التاريخ ، أو ديانة يقف شرف التدين بها عند قلة من الناس .. لقد  
كانت هذه ، الدولة ، هي الأداة التي تحقق بها وعد الله سبحانه في فرآنه

الكريم : « إِنَّا نَحْنُ نَرَكُ الدِّيْكَرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ »<sup>(١)</sup> ..

إن ، التشيع ، - كمذهب - لم يبلغ في المنطق والاتساق والتماسك مبلغ الاعتزال ، .. وعقبريه الليث بن سعد ( ٩٤ - ١٧٥ هـ / ٧٩١ - ٧١٣ م ) ومحمد بن جرير الطبرى ( ٢٢٤ - ٣١٠ هـ / ٨٣٩ - ٩٢٣ م ) في الفقه لا نقل - إن لم تزد - عن عبقيه مالك بن أنس ( ٩٣ - ١٧٩ هـ / ٧٩٥ - ٧١٢ م ) .. لكن وجود محمد بن إدريس الشافعى ( ١٥٠ - ٢٠٤ هـ / ٨٢٠ - ٧٦٧ م ) .. لفظه مالك ، الجماعة المنظمة ، هو الذى ضمن البقاء لمذهب التشيع ، ولفظه مالك والشافعى ، على حين ذاب الاعتزال ، واندثر إيداع الليث والطبرى كفقهاء ! .. وهذا برهان على أهمية ، النظام والتنظيم ، بالنسبة لبقاء وانتشار الدعوات .. وبرهان على مكان ، الدولة ، رغم طابعها المدنى - من الإسلام كدين .. فتميز طبيعتها عن طبيعة الدين ، وإن برأها من ، الكهانة والتقوف اعطيه ، إلا أنه لا يقطع الصلات بينها وبين الدين ، على التحول الذى يقول به العلمانيون ، فهي واجبة ، بنظر الإسلام ، وضرورة شرعية سياسية ؛ لأن فى تخلفها - رغم كونها من ، الفروع ، تخلف كثير من ، الأصول ، والواجبات التى فرضها الدين ! ..

على أن أبلغ رد على ، العلمانيين ، القائلين ، بعلمانية الإسلام ، - والذين يدعون أنه ، دين ، ورسانة روحية مخصصة ، وليس ، دولة ، و ، سياسة ، ولذلك يزعمون أن محمداً لم يوسع دولة ولم يقم حكومة ولم يكن قائدا

( ١ ) الحجر : ٩ .

- يا رسول الله : إن بيننا وبين الرجال - (يهود يشرب) - حبالا ، وإنما  
فاطعوها ، فهل عسىت إن نحن فعلنا ذلك ، ثم أظهرك الله ، أن ترجع إلى  
قومك وتدعنا ؟ ! .

جوابا على هذا التساؤل قال ~~نهى~~ - وهو يبتسم - : بل الدم الدم ،  
والهدم الهدم - (أى منزلى فى منازلكم .. وقبرى فى مقابركم .. ومن  
طلب دمكم فقد طلب دمى !) - أنا منكم ، وأنتم منى ، أحارب من  
حاربتم وأسلم من سالمتم !

ولقد طلب النبي من هذه ، الجمعية التأسيسية ، أن يختاروا منهم القيادة ،  
التي كانت بمثابة وزراء الرسول ومستشارى حكومته بين الأنصار .. فقال :  
أخرجوا إلى منكم الثى عشر يكونون على قومهم بما فيهم ،  
فاختاروا تسعة من الخزرج وثلاثة من الأوس (١) .

\* فلما هاجر النبي ~~نهى~~ والمؤمنون من أهل مكة إلى المدينة ، وجد بها إلى  
جانب من آمن بالإسلام من الأوس والخزرج - (الأنصار) - فطاعات من  
قبائل المدينة العربية قد تدين باليهودية .. فانتفق وممثلى هذه القطاعات  
والجماعات التي لم تدخل بعد في الدين الجديد ، على أن يدخلوا في الدولة  
الجديدة ، كجزء من رعيتها السياسية ، مع احتفاظهم بحرية اعتقاد الدينى ..  
فكانت الرعية السياسية للدولة الوليدة ، التي قاد الرسول حكومتها ، من

---

( ١ ) رفاعة الطهطاوى (الأعمال الكاملة) ج ٤ ، ص ١٥٩ ، ١٦٠ دراسة وتحقيق د . محمد عماره . طبعة بيروت سنة ١٩٧٧ م .

المؤمنين بالإسلام - مهاجرين وأنصار - ومن العرب الذين بقوا على يهوديتهم .. ولهذه الدولة وضع الرسول دستوراً بلغت ، مواده ، نحوها من الخمسين مادة ، ينظم كل شئون الدولة في السلم وال الحرب ، وفي التعاون الأدبي والإتفاق المادى ، وفيما هو خاص بكل قبيلة وما هو عام في الرعية السياسية الجديدة .. وفي الموقف من الخارجين على هذا الدستور .. وفي حرمة الوطن الجديد وحدوده .. وفي علاقات هذه الرعية الجديدة بمشاركة فريش ، أعداء هذه الدولة الوليدة .. وفي المرجع عند الاختلاف على شأن من شئون هذه الرعية ودولتها .. الخ .. الخ .. الخ ..

ولقد سمي المؤرخون لهذا ، الدستور ، مرة بـ ، الصحفة ، ، ومرة بـ ، الكتاب ، .. لأنه قد تحدث - في مواده - عن هذه الرعية السياسية لهذه الدولة الجديدة حيناً باسم ، أهل هذه الصحفة ، ، وحياناً باسم ، أهل هذا الكتاب ، ..

ففي هذا الواقع الجديد وجدنا ، أمة مؤمنة ، تتالف من المهاجرين والأنصار الذين أقام عقد ، المواجهة ، بينهم رياطاً وثيقاً في ، الحق ، وفي «سبل العيش» ، .. ووجدنا مع المهاجرين والأنصار هذه الجماعة العربية المتهددة ، التي دخلت مع المؤمنين في إطار ، الرعية السياسية ، ، أي ، الأمة السياسية - والقومية ، للدولة الجديدة .. ووجدنا هذا الدستور - الذي هو غير القرآن : دستور الجماعة المؤمنة . وجذنا هذا الدستور السياسي يتحدث عن أبرز جماعتين تكون منهما هذه ، الأمة السياسية الجديدة ، فيقول عن المهاجرين والأنصار - أمة الدين -

إنهم ، أمة واحدة من دون الناس ، .. ثم - بعد أن عدّ قبائلهم - يعدد قبائل العرب المتيبة ؛ ليخلص لنقرير ولادة هذا الكيان السياسي و ، الأمة السياسية ، فيقول : « وأن يهود بني عوف وبني النجار وبني الحارث .. الخ .. الخ .. الخ ... أمة مع المؤمنين ، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ... وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحفة ، والبر دون الإثم .. . . . »

ثم يقرر هيمنة الإسلام كدين ، وقيادة محمد عليه في هذا الكيان السياسي الجديد والدولة الوليدة ، فينص في إحدى مواده « على : .. وأنه ما كان بين أهل هذه الصحفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده ، فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله (١) .. . . . »

فهيـ - إذن - « دولة » .. سبق قيامها ، عقد تأسيسـ .. وقام لها « دستور » لازالت مواده المحكمة الصياغة تحذب إعجاب أرباب هذا الفن من الفقهاء الدستوريين ؟!؟ ..

\* وإذا كانت أحداث الحرب والقتال ووقائع الغزوات والسرايا والبسوع قد شغلت الحيز الأكبر من صفحات مصادر السيرة النبوية ومراجع التاريخ التي أرخت للحقيقة المدنية من عصر البعثة ، حتى لقد توارت في هذه المصادر ، معالم ، الدولة ، وأركان ، الحكومة ، وأدوات ، الولاية ، ودوائر ، السلطة

---

(١) انظر نص هذه « الصحفة » الكتاب ، في أمهات كتب السيرة النبوية .. ولقد أورده الفويري في ( نهاية الأربع ج ١٦ ص ٣٤٨ - ٣٥١ . طبعة دار الكتب المصرية ) . وانظره كذلك في ( مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة ) ص ١٥ - ٢١ . جمع وتحقيق محمد حميد الله العيدر أبادي . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦ م .

والسلطنة ، التي قامت للإسلام وال المسلمين في هذه الحقبة ... إذا كان ذلك قد حدث لمصادر السيرة ومراجع التاريخ ... فإن مصادر السنة النبوية وصحاح الحديث النبوى وجوامه قد ظلت الديوان الأعظم الذى يقىء فيه - متفرقة ومتناشرة - معالم هذه الدولة وأمارات ، محمد - الحاكم - قائد المجتمع - وسائل الأمة - ورجل الدولة ، ..

ولقد قيض الله لهذه القسمة التي تعمق المنطلق لتراث الإسلام السياسي عالماً أبخر في محيط السنة ، وال نقطه منه البناء التي أقامت معالم ، دولة المدينة ، شامخة وبارزة ومتألقه للناظرين .. وهذا العالم هو : الخزاعي ، أبو الحسن على ابن محمد بن أحمد بن موسى بن مسعود بن موسى بن أبي غفرة الخزاعي (٧١٠ - ٧٨٩ هـ / ١١٠٣ - ١١٢٦ م) .. أما كتابه الذي تفرد في تراشنا بكونه ديوان معالم دولة الرسول . عليه السلام فهو كتاب ( تحرير الدلالات السمعية )<sup>(١)</sup> .. ومن هذا الكتاب الذي هو جماع ما تناثر في مصادر الحديث النبوى من أخبار ، الدولة ، ومعالمها وأركانها ودوائرها وأدواتها ووظائفها ندرك أننا بإزاء ، دولة ، كاملة الأركان ، نامة المعالم ،قياساً على العصر والواقع الذي قامت فيه ونهضت لضبط شلوه وتلبية احتياجات الرعية فيه ..

(أ) فعلى رأس هذه الدولة كان القائد والأمير وولي الأمر والإمام : محمد ابن عبد الله عليه السلام .. وكان له وزراء ومشيرون ، اشتهر منهم : هيئة العشرة .

---

(١) انظر خلاصة هذا الكتاب في (الأعمال الكاملة لبرفاعة الطھطاوی) ج ٤ ص ٤٨١ - ٧٦٥ . وانظر نصه في ثانيا كتاب (نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية) لعبد الحى الكتانى ج ١ ، ٢ طبعة بيروت . دار الكتاب العربي .

المهاجرون الأولون - ونقباء الانتصار الائنا عشر .. وكان هناك من اختص  
بالحجابة ، و ، السقاية ، و ، الكتابة ، و ، الترجمة ، و ، حمل ، الخاتم ،  
و ، إمارة الحج ، .. الخ .. الخ ..

( ب ) وفي فقه الدين كانت هناك ، عمالات ، : ، تعليم القرآن ، ...  
و ، تعليم الكتابة والقراءة ، ... و ، الإفتاء ، ... و ، تعليم الفقه ، ... و ، إماماة  
الصلوة ، ... و ، الأذان ، .. الخ .. الخ .. الخ

( ج ) وفي العلاقات الخارجية والإعلام كان هناك : ، السفراء ، ...  
والقراجمة ، ... و ، الشعراء ، ... و ، الخطباء ، .. الخ .. الخ ..

( د ) وفي القطاع الحربي : كان هناك . غير ، أمراء الفتال وجندة ، . .  
كتاب الجيش ، ... و ، فارضوا العطاء ، ... و ، العرفاء : رؤساء الجند ، الخ ،  
الخ ..

( ه ) وعلى النواحي كان هناك ولاة وأمراء الأقاليم .. وفيها كان القضاة  
.. وعمال الجبائية والخارج .. والقائم على الحمى .. وصاحب المساحة ..  
وعمال الزكاة والصدقات .. والخارصون للتمار .. كما كان هناك ، فارضوا  
المواريث ، .. و ، فارضوا النفقات ، الخ .. الخ ..

( و ) كذلك كان هناك من يقوم بمهمة ، المحاسب ، .. و ، صاحب  
العسس ، .. و ، متولى حراسة المدينة ، .. و ، العين : الجاسوس ، .. و ، السجان ،  
.. و ، العنادى ، .. و ، مقيم الحدود ، .. و ، متولى التطبيب والعلاج ، ..  
الخ .. الخ ..

( ز ) وعند الغزو كان هنالك : ، أمراء الجهاد ، .. و ، المستخلفون على المدينة ، .. ومن ، يستثمر الناس لقتال ، و ، صاحب السلاح ، .. و ، صاحب اللواء ، .. و ، أمراء أقسام الجيش الخمسة ، و ، حراس القائد ، .. عليه الصلاة والسلام . .. و ، القائمون على مناع السفر ، .. ومن ، يخذلون الأعداء ، .. ومن ، يبشرون بالنصر ، الخ .. الخ ..

وكم من هذه الوظائف الإدارية كان لها أربابها الذين عينهم الرسول فيها ابتداء ، أو أفرهم على مهنيهم وحرفيهم .. ومنهم من عزله عن وظيفته وعين فيها البديل ..

فمن أيام ، دولة ، اكتملت لها المعالم والمقومات .. نشأت كضرورة اقتضاها الدفاع عن حرية العقيدة الجديدة وحرية الدعاوة والدعاة للدين الجديد ... وكضرورة لإقامة شريعة الإسلام ، وتنظيم المجتمع الذي قام بالمدينة بعد هجرة الرسول . عليه الصلاة والسلام .

\* ولقد كان المصطلح المعتبر عن الإمارة والسياسة وشئون الدولة ، في ذلك التاريخ ، هو مصطلح ، الأمر ، .. ومثله كان ، الائتمار ، و ، الأمير ، .. ولتمييز ، الأمر ، عن ، الوحي والدين الخالص ، كان الأمر شوري في شرعة الإسلام .. وكانت الشوري فريضة إلهية وجبت على الرسول ﷺ **﴿ وَأَمْرُهُمْ فِي الْأُمَّةِ ﴾**<sup>(١)</sup> .. وصفة للمؤمنين ، بنص القرآن الكريم **﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورٰي بِنَاهُمْ ﴾**<sup>(٢)</sup> .. وكما كان الرسول مغضوما في البلاغ عن الله سبحانه ،

( ١ ) آل عمران : ١٥٩ .

( ٢ ) الشوري : ٣٨ .

لا ينطوي فيه عن الهوى : لأن بلاغه هذا وحي يوحى .. فلقد كان في ، الأمر :  
السياسة ، مجتهداً ومستشيراً .. فهو في البلاغ الديني : بشر يوحى إليه .. وفي  
سياسة الدولة : بشر يجتهد ويسشير .. ومن هنا يأتي المعلم الثاني من معالم  
، دولة ، الإسلام ، والذي به تتميز عن ، دولة الكهانة ، و ، الدولة الدينية ،  
التي عرفتها الحضارات غير الإسلامية ، تستند إليها فئة خاصة بزعيم أنها  
مفوضة للحكم بالحق الإلهي ..

فهل هناك . بعد هذا الذي قدمنا . مجال لزعم علماني يدعى أصحابه أن  
الإسلام ، دين ، لا ، دولة ، ورسالة روحية محضة لا علاقة لها بسياسة  
المجتمع .. وأن رسوله - عليه الصلاة والسلام - مكان إلا رسول ، كالذين  
سبقواه ، لم يقم دولة ، ولم يرأس حكومة ، ولم يمس المجتمع الذي عاش  
فيه !! ..

لا نظن أن هناك مجالاً لزعم الذين أجهدوا الحقيقة ليقرروا ، علمانية  
الإسلام ، ! ..



## حضارتنا .. والعلمانية

ولذا لم يكن ، الإسلام : الدين ، .. ولا ، دولة الإسلام ، التي قامت بالمدينة ، على عهد رسول الله ﷺ قد عرفا العلمانية ، بمعنى فصل الدين عن السياسة والدولة .. فهل عرفتها حضارة الإسلام على عهد ازدهارها ؟؟ .. وهل كان لها مكان في فكر الإسلام السياسي ، الذي أبدعته هذه الحضارة ، بواسطة التيارات الفكرية الأساسية ، في مباحث ، الخلافة والإمامية والسلطنة ..؟؟

إن ، الإسلام : الدين ، عندما مد لفكرة العقلاني خيوطا تلاقت وتلاحمت بمعاريث الأمم والشعوب التي دخلت في رعية الدولة العربية الإسلامية بعد عصر الفتوحات ، قد أثمر - بدءا من ، عصر التدرين ، - بناء ، الحضارة العربية الإسلامية ، .. وفي هذه الحضارة ، فإن ، العلمانية ، وعزل ، الدين ، عن ، الدولة ، ، و ، الفصل ، بينما لم تكن قضية مطروحة على العقل العربي المسلم وهو يقيم بناء حضارته العربية الإسلامية .. وإنما القضية التي طرحت يومئذ هي : ، طبيعة السلطة السياسية في الدولة ومؤسساتها ، .. هل هي دينية ؟ .. الحاكم فيها نائب عن السماء ؟ .. هي التي تعينه ؛ ليحكم بقانون إلهي لا دخل للبشر في سنه أو تعديله ؟ كما لا دخل لهم في الشورى أو الاختيار والتعيين ولا العزل لهذا الحاكم ! .. لأن الإمامة أصل من أصول الدين !!!

وبذلك قالت الشيعة ، وانفردت دون سائر فرق الإسلام ومذاهبه وتياراته الفكرية .. ومن ثم فلقد مثل هذا الرأى ، نتوءا ، في الحضارة الإسلامية ، ولم يصبح في يوم من الأيام قسمة من قسماتها .

وفي مقابل هذا ، النتوء ، الشيعي كان اجتماع كل فرق الإسلام - غير الشيعية . واتفاقها على أن السلطة العليا في الدولة ذات طبيعة مدنية .. والأمة - بواسطه ممثليها - هي التي تخذل صاحب هذه السلطة وتعينه وتباعه .. ثم هي الرقيبة عليه ، والمحاسبة له ، ومن حقها - بل من واجبها - عزله ، إن هو خالف العهد وشروط التفويض ، وإن بالثورة .. وهو لا يعدو أن يكون منفذنا للقانون الذي هو ثمرة للشوري والرأى والاجتهاد ، والوضع البشري ، في إطار الكليات والوصايا والمثل العليا وال العامة ، التي هي ثوابت الدين وروحى السماء .. لأن الخلافة والإمامية والدولة والسلطنة من الفروع المتعلقة بمصالح الدنيا ، ولنست من أصول الدين ..

بذلك قالت كل فرق الإسلام وتياراته الفكرية - غير الشيعة . على وجه الإجمال ، مع اختلاف في بعض الجزئيات والتفاصيل ..

فمضمنون ، العلمانية ، إذن - وهو فصل الدين عن الدولة - في إطار هذه الحضارة العربية الإسلامية - مرفوض ، بل وغير وارد الذكر ، من كل التيارات .. لأن الشيعة - رغم اختلاف الدوافع والمناطق والغايات - قد قالوا في هذه القضية بشبه ما قالت به الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا العصور الوسطى ، وهو القول الذي نشأت ، العلمانية ، لتناسبه العداء .. أى أن رفض الشيعة ، للعلمانية ، حاسم وشديد وأكيد ..

وأما غير الشيعة - من تيارات الإسلام الفكرية - فهم وإن لم يقولوا بما يسارى ، الحكم بالحق الإلهى ، ووحدة السلطتين ، الدينية والزمنية ، إلا أنهم لم يقولوا بفصل الدين عن الدولة ، أو استبعاده من شؤون المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فضلاً عن الأخلاقية ، وإنما قالوا قولاً وسطاً بين هذين الموقفين المتطرفين ، والممثلين لقطبي الظاهرة ، وهذا القول الوسط الذي اختاروه قد جمعوا فيه شيئاً من هذا الطرف وشيئاً من ذلك الطرف ، فكانت نظرتهم ونظريتهم في هذه القضية - برأينا - التعبير عن خاصية الحضارة العربية الإسلامية في الوسطية .. والموازنة .. والتوازن ، ورفض القطرف الذي يمسك واحداً من أطراف الظاهرة ، غافلاً عن الموقف الوسطى الموفق والمألف بين ما يحسبه البعض متناقضات لا سبيل إلى الجمع بينهما ، فضلاً عن التوفيق والتاليف .. وهذا الموقف الوسط هو الذي نسميه : الدين ، و ، الدولة ، .. وفيه :

(أ) يكون العاكم الأعلى في المجتمع - (الدولة) - نائباً عن الأمة ووكيلاً لها فيما تفوّضه إليه من سلطات .. ولها عليه الرقابة والحساب والعزل ، عند الإخلال بشروط التفريض .. فالخليفة . هنا . ليس خليفة عن الله ولا نائباً عن السماء ..

(ب) كما يكون - في الأساس - منفذًا للقانون الذي يضعه مجتهدو الأمة وأهل الخبرة بشلونها ، بالشوري والرأي والنظر ، في إطار كليات الدين ومثله العليا ووصايات العامة .. أي أن الأمة . هنا . هي مصدر السلطات ، شريطة أن تنفيذ سلطاتها بالوصايات الدينية المتمثلة في النصوص القطعية الثبوت والقطعية

الدلالة ، طالما بقيت هذه النصوص محققة لمصلحة الأمة في مجتمعها ، وإلا فدلت المصلحة على هذه النصوص .. لأن الشريعة - في السياسة والدولة والعمارة - مقاصد ، ورأس هذه المقاصد محورها وجماعها هو تحقيق مصلحة الأمة الكافية لسعادتها في الدنيا والآخرة ..

(ج) ، فالدين ، مدخل في الدولة ، لكنه لا يرقى إلى مستوى ، الوحدة ، .. كما أن علاقتهما لا تنزل إلى مستوى ، الفصل ، بينهما ، وإنما هو ، التمييز ، بين ، الدين ، و ، الدولة ، ... ، فالتمييز ، هو المصطلح الأصح والأدق للتعبير عن نوع هذه العلاقة بينهما ..

ولقد زكي هذا النهج الوسطى الذي مثل جوهر موقف الحضارة العربية الإسلامية في هذه القضية المحورية ، أن ، الإسلام : الدين ، لم يعترف بشر - بعد الرسول ﷺ - بسلطة دينية ، بل لقد وقف سلطان النبي الدين عند حدود ما هو ، دين ، ويبلاغ عن الله سبحانه ، وياكمال الدين والشريعة ، وانتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى ، انقضى زمن الوحي ، وبلغت الإنسانية طور الرشد ، عندما أوكلها الله إلى وكيله عندها : الكتاب . وهو القرآن الكريم . والعقل الذي جعله الله من أجل القوى الإنسانية .. بل أجلها على الإطلاق ..

ومن ثم ، فقد كان طبيعيا - في هذا النهج الإسلامي الوسطى - أن ترفض العلمانية ، وأن يرفض نقيضها . الحكم بالحق الإلهي - ووحدة السلطات : الدينية ، والزمنية ؛ لأن كليهما قد قام في مناخ فكري وعملى كان الاعتقاد ، بالكهانة ، و ، الكهنوت ، و ، السلطة الدينية ، فيه مسلمة من المسلمين ..

ولذلك فإننا نستطيع أن نقول : إن موقف الحضارة العربية الإسلامية هذا كان هو التطبيق - في مجال السياسة و الدولة - لموقف الإسلام : الدين ، الذي ينكر وجود سلطة دينية ، ليبشر - خارج نطاق الموعظة والإرشاد - والذي لم يحدد الحكم في الدولة نظماً محددة ومفصلة ، ولم يضع نظريات ثابتة ودائمة ، ولم يسن قوانين جامعة و شاملة .. كما أنه لم يهمل ذلك بالكلية ، وإنما توسط في الأمر ، فوقف عند تحديد المقاصد والفلسفات والغايات التي صاغها في صورة ، مثل عليا ، و ، وصايا ، و ، كليات ، و ، أطر ، حاكمة و مرنة في ذات الوقت ثم ضرب - بأيات الأحكام - الأمثلة على نماذج التشريع والتفصين لنهيتدى بهذه الأمثلة على درب الخلق والإبداع والإضافة والتجدد ! ..

ونحن إذا شئنا الإشارة إلى الأدلة والمعالم التي استندت إليها حضارتنا في اتخاذ ، التمييز ، بين ، الدين ، و ، الدولة ، نهجاً وسبلاً تميّز به عن غيرها من الحضارات .. فإن بالاستطاعة أن نقول :

١ - إن صحابة الرسول ﷺ كانوا يسألونه - في الكثير من المواقف التي يدخل فيها برأيه أو يتخذ فيها قراره - ذلك السؤال الشهير : يا رسول الله ، أهو الوحي ؟ .. أم الرأي والمشورة ؟ .. فإن قال لهم : إنه الوحي .. كان منهم السمع والطاعة ، وأسلام الوجه لله ، لأنه ، الدين ، المخالص والبلاغ عن الله .. وإن قال لهم : إنه الرأي .. كانت منهم الشورى ، والأخذ والرد ، والنقد والتصويب ، لأنها ، السياسة والدنيا ..

٢ - إن الرسول ﷺ قد نبه على ما يعطيه كون الإسلام خاتم الرسالات ، في مجال الدولة والسياسة ، فعلمنا أن طبيعة السلطة في الدولة والمجتمع ، عند

الأمم السابقة ، كانت - في الغالب - دينية ، خالصة ؛ لاستمرار النبوة ، الأمر الذي جعل ، الملك ، و ، النبوة ، مفترقين أو متحددين في أغلب الأحيان .. أما بعد ختام طور النبوة والرسالة بمحمد ﷺ فإن السلطان الديني للبشر قد انطوت أعلامه عن ميدان الحكم والسياسة والدولة ، وإنفردت به الشريعة وأحكامها .. ينبعنا إلى ما عناه الإسلام من تطور وتطور في مسيرة الإنسان على هذا الدرب فيقول - فيما يرويه عنه أبو هريرة - : إن يهود إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي ، وأنه لا نبي بعدى ، وأنه سيكون خلفاء<sup>(١)</sup> ..

فنحن أمام طور جديد ألمّره تطور حاسم في مسيرة الإنسانية على درب السياسة والحكم والدولة ، غير من طبيعة السلطة في هذه العيادين ومؤسساتها .

٣ - وفي غزوة بدر .. وبعد أن عسكر الرسول ﷺ يجيش المسلمين استعداداً للقتال ، سأله المسلمون بلسان الصحابي ، الحباب بن المنذر ، عن ، طبيعة ، قراره هذا ؟ .. هل هو دين ، فله الطاعة والتسليم .. أم هو ، سياسة ورأي ، فيخضع للثوري والبحث والتعديل ؟؟ .. سأله الحباب بن المنذر :

يا رسول الله : أرأيت هذا المنزل ، منزل أنزلكه الله ، وليس لنا أن نتقدمه أو نتأخر عنه ؟ .. أم هو الرأي وال الحرب والمكيدة ؟ ..

فقال ﷺ :

بل هو الرأي وال الحرب والمكيدة ..

---

(١) رواه البخاري وابن ماجة وابن حبيب .

## فقال الحباب :

يا رسول الله : إن هذا ليس لك بمنزل ! .. فانهض بنا حتى نأى أدنى ما  
من القوم - ( فريش ) - فنزله ، ونفور ما وراءه من القلب - ( الآبار ) - ثم نبشي  
عليه حوضنا ، فنملؤه ماء ، ونشرب ولا يشربون ! ..

فاستحسن الرسول رأى الحباب ، وفعله<sup>(١)</sup> ! ..

فهنا ، تمييز ، من المسلمين ومن الرسول - بين ما هو دين خالص ،  
وماهو سياسة لأمر الجيش ، كشأن من شئون ، الدولة ، را ، الدنيا ، ..

ـ وفي غزوة الخندق - ( سنة ٥٥ هـ ) - .. عندما اشتد الأمر على المسلمين  
في ، المدينة ، المحاصرة ، سعى الرسول صلوات الله عليه إلى عقد «معاهدة» ، مع قادة  
«غطفان» ، وأهل «نجد» ، يتخلون بموجبهما عن حلفهم مع فريش ، ويكونون  
حصارهم للمدينة ، لقاء حصولهم على ثلث ثمار المدينة .. وبعد أن تمت  
المفاوضات ، وأعد مشروع المعاهدة ، وقبل إمضانه ، استشار الرسول فائده  
الأنصار : سعد بن معاذ ( ٥ هـ / ٦٢٦ م ) وسعد بن عبادة ( ١٤ هـ / ٦٣٥ م ) :  
فدار بينهم هذا الحوار الذي بدأه سعد بن معاذ :

ـ يا رسول الله : أهذا أمر تحبه فتصنعه لك ؟ .. أو شيء أمرك الله به  
فنسمع له ونطيع ؟ أو أمر تصنعه لنا ..

ـ بل أمر أصنعه لكم . والله ما أصنعه إلا لأنني قد رأيت  
العرب قد رمتكم عن قوس واحدة ! ..

---

( ١ ) ابن عبد البر ( الدرر في اختصار المغارق والسير ) ص ١٣ . تحقيق : د . شوفى  
صيف . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .

- يارسول الله : والله لقد كنا نحن وهو لاه القوم على الشرك بالله وعبادة الأوثان .. وما طمعوا فقط أن ينالوا مما ثمرة إلا بشراء أو فرئي . ( ضيافة ) - فحين أكرمنا الله بالإسلام وهذا لنا له وأعزنا بك ، نعطيهم أموالنا ؟!! .. والله لا نعطيهم إلا السيف حتى يحكم الله بيننا وبينهم ! .. .

فنزل الرسول - مسرورا - على رأى أصحابه ، وعدل عن الرأى الذى كان قد ارتأاه .. وقال لقادة غطفان ونجد : انصرفا ، فليس لكم عندنا إلا السيف .. وتناولوا الصحيفة . ( مشروع المعاهدة ) - فمحاجها ! ( ١ ) ..

فيها . أيضا - تمييز من الصحابة . قادة الأنصار . عند مداولاتهم مع رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ بين الدين وبين السياسة ، ... فلما لم يجدوا ما رأى الرسول وأشار به ، وحيا ودينا خالصا ، يستوجب السمع والطاعة ، قدمو مشورتهم واجتهدتم الذى بدل الموقف ؛ لأن القضية سياسة وحرب واقتصاد .. وعلى رأيهما ومشورتهم نزل الرسول - عليه الصلة والسلام - ..

٥ - ويدخل فى هذا الباب - باب ، السياسة والرأى والاجتهد ، . إنجاز الرسول صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ في ميدان ، القضاء ، ... فلقد كانت تعرض عليه المنازعات ، فيستعرض البيانات . ويستوفى الأيمان ، ثم يقضى ، بالرأى ، لا بالوحى الديني ، الذى لا ينطق فيه عن الهوى .. ولذلك ، فقد تحدث إلى أصحابه منها لهم على أن قضاة ليس وحيًا حتى يصادف الصواب مهما خفى ، ومن ثم فهو ليس ، دينا خالصا ، وإنما هو ، الرأى والاجتهد وأمور الدنيا ، المتميزة

---

( ١ ) المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

عن شئون ، الدين ، .. تحدث إليهم في هذا الأمر فقال : ، إنكم تختصون إلى ولعل بعضكم أعن بحجه من بعض ، وإنما أقضى له بما يقول .. فأننا بشر أقضى له على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه بقوله .. فما ذكره صادقا .. فإنما أقطع له قطعة من النار . فلا يأخذها ! .. (١) .

فهذا كلام يتبه على أن بشر يقتنع بجعله يقضى بناء على ما يسمع من الحجج والبيانات ، وأنه قد يقضى بناء على ظنه ، صدق طرف من طرف في النزاع .. وكل ذلك يخرج قضائه من دائرة ، الدين ، الموحى به ، المبرأ من الخطأ والمنزه عن الظن ، ويدخل به إلى دائرة ، الرأى والاجتهاد ، دائرة ، الدولة والسياسة ، لأمور الناس ! ..

٦ - وقصة الرسول عليه السلام مع نابير . ( تفريح ) - نخل المدينة ، شاهد في هذا المقام .. وبعد هجرة الرسول إلى المدينة ، وجد أهلها ، يافعون ، نخلها ..  
قال :

- ما يصنع هؤلاء ؟

- قالوا : يأخذون من الذكر فيجعلونه في الأثني ..

- قال : ما أظن ذلك يغنى شيئا .

بلغهم ، فتركوه .. فصار الثمر شيئا ! ..

فلم يرجعه في الأمر قال . عليه اتصلاة والسلام - : ، إنما هو الظن ، إن كان يغنى شيئا فاصنعواه ، فإنما أنا بشر مثلكم ، وإن الظن يخطيء ويصيب

---

( ١ ) رواه الإمام أحمد .

ولكن ما قلت لكم : قال الله .. فلن أكذب على الله .. ما كان من أمر دينكم  
فبالي ، وان كان شأنًا من أمر دينكم فشأنكم به .. أنتم أعلم بأمر  
دينكم ! ... (١) .

فهنا - بالنص لا بمجرد الاستنتاج - تمييز حاسم وواضح وفاطع بين ماهو  
«سياسة دينيا» وبين ما هو «وحى ودين» .. فما كان «دينا»، فمرجعه  
«الوحى»، والتغزيل ؛ لأن فيه من «الغيب»، مالا تدركه العقول الإنسانية بذواتها  
إن هي استقلت بالنظر .. أما ما كان «دينيا»، بما فيها «الدولة» والسياسة لشئون  
المجتمع .. فالمرجع فيها إلى «العقل» والتجربة، الإنسانية، المحكومين  
«بالمصلحة»، ومصلحة مجموع الأمة، في إطار، كليات، الدين أو مثلك  
العليا، ووصاياته ..

٧ - بل إننا لنجد لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ موقفا صريحا يدعوه فيه صحابته وقادته  
جبوشه إلى التمييز ما بين «حكم الله» - سبحانه وتعالى - الذي هو قضاء دينى  
قد اختص به ، وأودع الوحى بعضا منه ، وبين ما هو «سياسة وحرب واقتصاد  
وشئون تتعلق المجتمع والدولة» ، مما لم يرد فيها نص قطعى الدلالة والثبوت  
ذلك أن تقديرنا للأمور وقرارنا فيها هو «حكمنا نحن» ، وليس لإنسان - حتى  
 ولو كان صحابيا جيلا أو سيفا من سيفوف الله أو أميرا من أمراء رسوله - أن  
يدعى أنه يحكم بين الناس - مجتهدا - بـ «حكم الله» ، ولا أن قراره هو «كلمة  
الله» .. ينهى الرسول صحابته عن اتخاذ هذه «السلطة الدينية» ، الإلهية ،

---

(١) رواه سلم وأبي ماجة وأبي حميد .

ويطلب من قادة الجيوش وأمراء السرايا أن تكون معاهداً لهم مع من يحاربون ويصالحون معاهاً واتفاقات موضوعة في الإطار البشري والسياسي ، دون أن يزعم لها نسبة تخرجها من دائرة ، الرأي والاجتهاد ، وتضفي عليها قداسة ، حكم الله ، !! فلقد روى عنه <sup>عليه السلام</sup> أنه ، كان إذا أمر ، ( بشديد العزم مفتوحة ) . أميرا على جيش أو سرية أو صاه : إذا حاصرت أهل حصن ، فراراً دوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن انزلهم على حكمك ، فإنك لأندرى أتصيب حكم الله فيهم أم لا ) ... ( ١ ) ...

فيه هنا يدعو إلى التمييز بين حكم الله وقضائه . المأمور من النصوص القطعية الدالة والثابتة وحدها . وبين حكم الناس وسياستهم وحزفهم وقضائهم ، وينهى عن أن يضفي البشر على أحكامهم الاجتهادية صبغة إلهية تعنّتها قداسة أحكام الله ! ..

ولو لم يكن في سنته الشريفة <sup>عليه السلام</sup> غير هذا الحديث الشريف لكتفى في رفض الإسلام للسلطة الدينية الكهنوتية ، ولقام دليلا على خطل الرأي الذي زعم أصحابه أن حكومة النبي وسياسته للدولة إنما كانت ، حكومة الله ، وحاكمية الله ، التي تجعل ، الدولة والسياسة ، دينا خالصا ، فتترزع من الأمة الحق في أن تكون مصدرا للسلطة فيما نم يسبق فيه حكم الله ! ..

ولما كانت السنة النبوية ، التي هلت ، ديوان سياسة الدولة الإسلامية ، على عهد البعثة قد امتلأت بالموافق والنصوص التي ضربنا منها الأمثل الشاهدة

( ١ ) رواه مسلم والترمذى والنسائى وأبو داود وابن ماجة والدارمى وابن حبيب .

على « التمييز » - دون « فصل » - بين ما هو ، رسالة ووحي ودين خالص ، وما هي ، سياسة ورأي واجتهاد في الدين والدولة ، من إنحاز الرسول - عليه الصلاة والسلام - .. فلقد وجدنا كثيرين من علماء الأصول وأئمة الحديث النبوى - تعبيرا عن وضوح قسمة التمييز بين الدين والدولة - يفردون المباحث التي قسمت هذه السنة النبوية إلى :

**أ - سنة تشريعية** : تعنى الثوابت الدينية الواجب الالتزام ببنصها - مع فقيها في إطار ملابساتها ومقاصدها . لتعبيرها عن الثوابت التي صفت وتصمن للأمة تميزها الحضاري ، رغم اختلاف الزمان والمكان ..

**ب - وسنة غير تشريعية** : تعنى إنحاز الرسول في سياسة الدولة .. والشئون الدينية .. وفي القضاء وكل ما سكت عنه ، الوحي النبوي ، مما تعلق بالمتغيرات التي تتبدل وتتطور باختلاف الزمان والمكان ..

فنحن مطالبون - حتى تكون متبوعين للرسول ومتأسين به ومهتمين بهدى سنته - مطالبون بالالتزام ، بسنة التشريعية ، لأنها ، دين ، وهي نصيتها بموضوع « الوحي » . صارت كأنها منه ..

أما في « سنته غير التشريعية » ، ومنها تصرفاته <sup>عليه</sup> في السياسة والحزب والسلم والمال والاجتماع والقضاء ... ومثلها وما شابهها من أمور الدنيا - فإن افتداءنا بالرسول فيها يتحقق بالتزامنا ، المعيار ، الذي حكم تصرفاته <sup>عليه</sup> .. فهو كفائد للدولة . كان يحكم فيها على النحو الذي يحقق « المصلحة » ، للأمة ، فإذا حكمنا - كإمام - بما يتحقق ، مصلحة ، الأمة ، ويدفع عنها الضرر والضرار ،

كنا مقتدين بالرسول ، حتى ولو خالفت نظمنا وقراراتنا وتربياتنا الإدارية  
وتنظيماتنا ماروى عنه من أحاديث في مثل هذه المبادئ ؛ لأن ، المصلحة ، ..  
طبعها - متغيرة ومنظورة بتغير المكان وتطور الزمان ... والرسول ...  
كفاهم - كان يحكم بين الفرقاء المتنازعين والمحاكمين إليه بناء على  
ـ (البينة ) وـ (اليمين ) ، وهذا هو ، المعيار ، الذي إذا التزمه القاضى المسلم -  
الملتزم بمقاصد الشريعة وأحكامها - كان مقتديا بالرسول ومتأسيا به ، حتى ونحو  
ـ جاءت أحكامه مخالفة لأقضية الرسول . عليه الصلاة والسلام . !

لقد أزدانت مباحث الكثير من علماء الأصول وأئمة الحديث في تراثنا  
الحضاري بالآثار الفكرية التي عذت بهذا المبحث الهام ، مبحث تقسيم السنة  
ـ (إلى ، تشريعية ، و ، غير تشريعية ) .. بل ومنهم من أفرده بالتأليف في كتاب  
ـ خاص .. وفي هذا المقام تكفى إشارتنا إلى اثنين من هؤلاء الأعلام :

\* **فإمام القرافي** : أبو العباس أحمد بن إدريس ( ١٢٨٤هـ / ١٢٨٣م ) :  
يجعل هذه القضية محور كتابه **الهام** ( الإحکام في تمییز الفتاوی عن الأحكام  
وتصرفات القاضی والإمام ) .. وفيه يقسم السنة النبویة الشریفۃ إلى أقسام  
ـ أربعة :

أولها : تصرفات الرسول ، بالرسالة ، أي بحكم كونه رسولاً يبلغ رسالة  
ـ ربه وبشر وينذر بوحى السماء .

وثانيها : تصرفات الرسول ، بالفتیا ، .. أي المتعلقة بالفتاوی التي يفسر  
ـ بها غامض الروحی ويفصل بواسطتها مجلمه .

وثلاثها : تصرفات الرسول ، بالحكم ، أى القضاء .. وهى التى تتعلق بقضاء بين الناس فى المنازعات التى يتحاكمون إليه للفصل فيها .

ورابعها : تصرفاته ، بالإمامية ، أى السياسة ، .. وتشمل كل أقواله وأفعاله وأقراراته الخاصة بالدولة والسياسة فى مختلف الميادين وال مجالات .

ويعد هذا التقسيم يحدد الإمام القرافى أن القسمين : الأول والثانى من السنة ( أى التصرفات بالرسالة ، وبالفتيا فى الدين ) هما تبليغ وشرع ، بدخلان فى باب الدين ، .. أما القسم الثالث - ( أى تصرفات الرسول بالحكم - القضاء ) - فليست دينا خالصاً ; إذ هى مغايرة لتصرفاته بالرسالة ، وبالفتيا الدينية .. وهى اجتهاد بشرى يتوجهى مقاصد الشريعة الإلهية .. ومن ثم يجب الوقوف بها عند محل ورودها : لأن أحكامه فيها مترتبة على ما ظهر له منى من البيانات التى حكم وقضى بناء عليها ووفقاً لها .

وكذلك الحال مع تصرفاته وسننه في الإمامية ، التي هي رئاسته للدولة وسياسته لشئونها العامة والمتعددة وفق المصلحة فيما هو مفوض إليه .. وفي هذا القسم تدخل الآثار وال السنن والتأثيرات التي تتحدث عن : قسمة الغنائم ، والتصرفات المالية المتعلقة بالأرض والزراعة والتجارة والحرف والصناعات وتجهيز الجيش وتجهيزها وقتالها .. وكذلك عقد المعاهدات .. والأمور الإدارية المتعلقة بتعيين القادة والأمراء والولاة والقضاء والعمال .. الخ .. الخ .

ففى هذين القسمين - ( الثالث والرابع ) - من أقسام السنة النبوية يتحقق التأسي والاقتداء بالرسول وسننه بالتزامناً المبادىء والمعايير الكلية والمقاصد

والغایات التي حكمت تصرفات الرسول ﷺ في كل من ، القضاء ،  
والسياسة ..

فليس ، الحكم والقضاء ، ، وليس ، السياسة ، وشئون المجتمع السياسية دينا  
حالها وشرعها إليها ولاغا عن السماء يجب فيه الالتزام بما في السنة النبوية  
من وقائع وأوامر ونواهى وتطبيقات ؛ لأنها أمور تقررت بناء على ، ببنات ، قد  
يتبين غيرها ، وعالجت مصالح هي ، بالضرورة ، منظورة ومنغيرة .. وذلك  
على عكس ما هو ، دين ، و، شرع ، و، بلاغ ، من هذه السنة النبوية الشريفة ،  
مثل ماجاء منها متعلقا بالرسالة وبالفتيا ، فإن الاتباع فيه واجب ديني ،  
والتنفيذ بأحكامه ومقاديره وموافقته وكيفياته شرط لصحة إيمان المؤمن  
بالإسلام<sup>(١)</sup> ! ..

إن صحابة رسول الله لم يغيروا شيئاً من ، سنته التشريعية ، - (أنها دين) - .  
.. بينما أعملوا رأيهم واجتهدتهم في سنته غير التشريعية ، - (السياسية  
والإدارية والاقتصادية .. الخ) - .. فوجدنا الولاة والعمال الذين ولاهم الرسول  
وظائف الدولة ، كعمال على الأقاليم ، وجباة للأموال والصدقات ، وكسفراء  
وكتاب ومترجمين ... الخ .. الخ .. وكذلك سنته في تنظيم الجيوش وأساليب  
القتال وإدارة شئون الدولة ... الخ .. الخ .. قد أصابهم وأصابها تغيرات  
وتغيرات .. فكان ذلك شاهداً من شهود التمييز بين ما هو سياسة ودنيا وما هو  
وحى ودين .. وكان - أيضاً - عملاً حدد نطاق النأسى ومضمونه في السنة

---

(١) الفراوى (الإحكام في تعيير الفتوى عن الأحكام وتصرفات القاضى والإمام) ص ٨٦ - ١٠٩ تحقيق : الشيخ عبد الفتاح أبو غدة . طبعة حلب سنة ١٩٦٧ م .

النبوية .. ووجدنا أسلافنا من علماء الكلام والأصول يقررون : أن : التأسي بالرسول ليس براجح إلا في الشرعيات المخصوصة ، التي قد أنها منه وقوع الخطأ فيها ، دون غيرها .. ، (١) !

\* وبعد الإمام القرافي أتى الفقيه المجدد ، والمجتبى الأصولي ، والإمام المحدث :

ولى الله الذهلي ، أحمد بن عبد الرحيم الفاروقى ( ١١١٠ - ١١٧٦ هـ ١٩٩٩ - ١٧٦٢ م ) : ليفرز ذات الحقيقة وذات المبادىء فى كتابه ( حجة الله البالغة ) الذى قسم فيه السنة النبوية إلى قسمين :

أولهما : ما سببه تبليغ الرسالة .. وفيه قوله تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُلُودٌ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ (٢) .. ويدخل في هذا القسم : علوم الآخرة ، وعجائب الملائكة ، وشرائع وضيبيط العبادات .. وبعض هذه العلوم وحي ، وبعضها اجتهاد جاء بناء على ما علمه الله من مقاصد الشرع ، فهو بمنزلة الوحي ..

وثانيهما : ما ليس من باب تبليغ الرسالة .. وفيه قوله ﷺ ، إنما أنا بشر ، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذلوا به ، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فانما أنا بشر ، وقوله في قصة تأثير النخل : ، فإنني إنما ظنت ظنا ، ولا تواخذوني

( ١ ) فاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد ( العقنى في أبواب التوحيد والعدل ) ج ١٥ ص ٢٨٦ . طبعة القاهرة .

( ٢ ) الحشر : ٧ .

بالظن ، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به ، فإني لم أكذب على الله .. (١)

وفي هذا القسم تدخل علوم الدنيا : الطب ، والزراعة ، والصناعة ، والحرف وكل ما كان سنته ومصدره التجربة .. والأمور المتعلقة بالسياسة من كل «ما يأمر به الخليفة» ، في الحرب والغنم .. الخ .. الخ .. وكذلك أمور لأنها مبنية على البيانات والأيمان (٢) .

فكل ما خرج عن القسم الخاص بتبلیغ الرسالة الدينية ~~من السنة النبوية~~ فليس «دين» ، «خالص» ، وإنما هو «دنيا» ، و«سياسة» ، على العقل المسلم أن يتناول موضوعاتها ابتداء بالنظر والاجتهاد ، دونما تقيد بما روى فيها من النصوص والمأثورات . فقط عليه أن يلتزم المبادئ الحاكمة للنظر في هذه الأمور ، فإن كان الأمر قضاء كان المعيار هو : **البينة واليمين ..** وإن كان الأمر سياسة كان المعيار هو : تحقيق المصلحة للأمة ودفع الضرر والضرار عن جماهير المسلمين ..

هكذا كان عرض هذه القضية الهامة ، وذات الدلالة الكبرى ، في أصول حضارتنا العربية الإسلامية ، ولدى علماء الأصول .. وهكذا كان وضوحاً .. وعلى هذا التحويل حسمها .. وهو حسم ووضوح نعتقد أنهما لا يحتاجان إلى مزيد .

\*\*\*

(١) رواه مسلم وأبي حنبل .

(٢) الذهلي (حجۃ الله البالغة) ج ١ ص ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٥٢ هـ .

ولقد انعكس هذا الموقف - موقف «التمييز» بين «الدين» ، و«الدولة» . لا «الفصل» ، ولا «الوحدة» ، بما يعنيه من رفض «العلمانية» ، رفضه ، للدولة الدينية . (الثيواقرطية) . انعكس هذا الموقف في الفكر السياسي الذي ساد لدى التيارات الرئيسية والغريضة في حضارتنا العربية الإسلامية ، والذي أنتجه كل من عدا الشيعة من المذاهب والفرق والتيارات ..

\* فاء تزلة : يدافعون عن هذا الموقف عندما يقولون ، بمذهبية ، السلطة السياسية في ~~نجلة~~ الإسلامية .. وهي طبيعة مدنية ، نابعة من الطبيعة المدنية ، لمهمام صاحب هذه السلطة ؛ لأنها ، أي الخليفة والإمام ورأس الدولة . إنما يختاره أهل الاختيار وينصبوه . في الأساس . لمصالح الدنيا ، لا لمصالح الدين ... ، فما يأتيه الإمام ويقوم به من مصالح الدنيا ؛ لأنه ليس فيها . (أى في تصرفاته ومهامه) . إلا اجتلاف نفع عاجل أو دفع ضرر عاجل ، دون الثواب والعقاب .. فخطوه لا يؤدي إلى فساد في الدين ، كما لا يؤدي الخطأ في سائر ما يتعلق بالأكل والشرب إلى فساد في الدين ... (١) .

\* والأشعرية : يقولون بهذا الموقف ، ويلتزمونه ، عندما يتتفقون مع المعتزلة على أن الإمامة . أي السلطة السياسية . و«الدولة» ، ليست أصلاً من أصول الدين .. فهي ، ليست من أصول الاعتقاد<sup>(٢)</sup> .. وليس من أصول

(١) القاضي عبد الجبار بن أحمد (المغني في أبواب التوحيد والعدل) ج ٢٠ ق ١ ص ٧٧ . طبعة القاهرة .

(٢) الشهريستاني (نهاية الإقدام في علم الكلام) ص ٤٧٨ . تحقيق حبيوم . طبعة مصورة ، بدون تاريخ

**والسياسة** : ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح ، وأبعد عن الفساد ، وإن لم يشرعه الرسول ولا نزل به وحي .. إن الله أرسل رسلاه وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط ، فإذا ظهرت أمارات الحق ، وقامت أدلة العدل ، وأسفر صيغه بأى طريق فثم شرع الله ورضاه ولمرءه ... والله - تعالى - لم يحصر طرق العدل وأدله وأماراته في نوع واحد وأبطل غيره من الطرق ... بل بين أن مقصوده إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط ، فأى طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وجوب الحكم بموجبها ومقتضها ، والطرق أساليب ووسائل ، لا تراد لذوتها ، وإنما المراد غايتها التي هي المقاصد ، ولكن نبه بما شرعه من الطرق على أساليبها وأمثالها .. ولا نقول : إن السياسة العادلة مخالفة للشريعة الكاملة ، بل هي جزء من أجزائها وباب من أبوابها ، ونسميتها سياسة أمر اصطلاحى ، فإذا كانت عدلاً فهي من الشروع ..<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

هكذا ، ميّزتْ ، حضارتنا العربية الإسلامية بين ، الدين ، وبين ، الدولة ، فلم تقل تياراتها الفكرية الأساسية ، بالطبيعة الدينية ، (الميثوغرافية) للسلطة السياسية وأهلها ، ولا بوحدة السلطتين : الدينية ، والزمنية ... كما لم تقل هذه التيارات الفكرية - التي مثل فكرها قسمات هذه الحضارة - بفصل ، الدين ، عن الدولة على نحو ما صنعت التيارات ، العلمانية ، في الحضارة الغربية .

(١) ابن قيم الجوزية (أعلام المؤفعين) ج ٣ ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ . طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م .

ذلك لأن بناءنا الحضاري قد نشأ وتبloor وأزدهر في ظل «الإسلام : الدين» ، ذلك الذي لم يعرف ، الكهانة ، ولا ، الكهنوت ، وقداسة البشر والمؤسسات والحكومات .. وفي ذات الوقت فإنه لم يدر ظهره لسياسة الدولة والمجتمع ، فيدع ما لقيصر لقيصر وما لله ... وإنما بريء من هذا الانشطار ، واتخذ النهج الوسطى الإسلامي سبيلاً للتاليق بين ما يمكن ويجب التاليف بينه من عناصر وأقطاب ، الدين ، و ، الدولة ، فأقام بينهما العلاقات ، مع التمييز بينهما في ظل قيام هذه العلاقات ! ..

إن الذين لا يبصرون في «الإسلام : الدين» ، وفي «الإسلام : الحضارة» ، هذا الموقف الواضح والمحدد والحاصل هم الذين لم يفهموا مقاصد الإسلام وغايات شريعته ، تلك التي جعلت «مصلحة» الأمة هي معيار الصواب والخطأ والنفع والضرر في السياسة والدولة والمجتمع ، بل وجعلت المرجع الأول في حسن الأمور وقبحها - ومن ثم ، وتبعاً لذلك - رضا الله أو سخطه عليها ، هو لجماعة المسلمين .. فمارأه المسلمون هنا فهو عند الله حسن ؟؟ .. وما الذين يزعمون أن الإسلام مع ، الطبيعة الدينية ، (الثيوفراطية) للسلطة السياسية إلا مقدون للديانات التي انحرفت إلى هذا الفكر الغريب عن نهج الإسلام .

وما الذين يرون ذلك فيسعون إلى عزل الإسلام وشرعيته عن الحياة السياسية ، بالعلمانية ، إلا كمن يفتعل مشكلة ثم يستغير لها الحلول ؟؟ .. وإذا كانت التيارات الفكرية الرئيسية التي أبدعت في حضارتنا فكر الإسلام السياسي ، قد التزمت - كما أسلفنا - هذه القاعدة .. فقالت ، بمعنويه ، الدولة ،

مع ، إسلاميتها ، دون أن تكون دينية . - ( ثيوقراطية ) ولا ، علمانية ، ينعزل فيها الدين عن الدولة . .. فإن انفراد الشيعة بمخالفة هذه القاعدة هو شاهد على ثبوتها !؟ ..

لقد عرف تاريخنا السياسي ذلك الصراع العنيف والدموي والأساوي بين الدولة الأموية وبين المعارضة الشيعية ، وبلغ اضطهاد بني أمية للشيعة حد العلسا ، الأمر الذي دفع الشيعة إلى رفض هذه الدولة الأموية ، بل والكفر بسلطتها البشرية ، ثم أخذت - كفرقة مستحقة - تحكم بسلطة إلهية ، صنعها الله على عينه ، وهو مصدر الوصبة بها ، والتعين لأنمنها ، ولا مدخل للبشر في اختيار هؤلاء الأنمة المعصومين ! ..

ذهبت الشيعة . وحدها من بين تيارات الفكر الإسلامي . هذا المذهب ، فكالت . عمليا ، ورغم اختلاف الدوافع والغايات . بمثيل ما قالت به الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا العصور الوسطى من فداسة صاحب السلطة ، وخلافته ونيابته عن الله لا الأمة ، وعصمتها دون الأمة ، وجعله مصدر الدين والقيم عليه ، وارتقاعه عن مسؤوليات المراقبة أو المحاسبة ، فضلا عن المراقبة والتغيير من قبل الرعية والمحكومين ! .. فإذا كانت الكنيسة الكاثوليكية قد عرفت ، رجل الدين ، والأكليروس ، والمؤسسات المقدسة ، فإن الشيعة قد عرّفت نحوها من هزلاء الوسطاء ، آيات الله .. وحجج للإسلام ، .. و ، مراجع ، كونوا طبقة دينية ، تزوب عن الإمام الخائب ، وتملك سلطانه وسلطانه التي زادت . في فكرهم . عن سلطات الرسل والأنبياء !.

هنا مللت الشيعة ، التنوء ، الذى خرج عن ، القاعدة ، التى التزمتها سائر  
تيارات الفكر الإسلامى ، وهو خروج يثبت ، القاعدة ، ولا ينقضها ؟! .. لقد  
رأوا فى ، الإمامة ، وهى ، الولاية ، والدولة والرئاسة السياسية جزء منها :  
\* أصلاً من أصول الدين ، لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها... (١) .. بل  
قالوا : إنها أدخل فى أصول الدين وأوكد فى أركانه من معرفة الله ، ومن  
عدله ، ومن نبوة أنبيائه .. فهى - عندهم - من قواعد الإيمان الخمسة . الشاملة  
لقواعد الإسلام - :

١ - المعرفة : بما فيها الصفات الثبوتية والسلبية .

٢ - التصديق : بالعدل والحكمة .

٣ - التصديق : بنبوة محمد ، وجميع ماجاء به .

٤ - التصديق : بإمامية الأئمة الائتني عشر ، وما جاءوا به .

٥ - التصديق : بالمعاد الجسماني .

وهم يجعلون القواعد ، الثلاثة الأولى خاصة بالإسلام ، والأخرين من  
امتياز الإيمان .. (٢) .

(١) محمد رضا المظفر ( عقائد الإمامية ) ص ٦٥ . طبعة النجف . دار النعيم .

(٢) أبو جعفر الطوسي ( تلخيص الشافى ) ج ١ ق ١ ص ٩١ ( هامش ) ، وص ٦٠ ، ٥٩ .  
تحقيق السيد حسين بحر العلوم . طبعة النجف سنة ١٣٨٣ - ١٢٨٤ هـ .

وأبو حنيفة النعيم المغربي ( دعائم الإسلام ) ج ١ ص ٢ ، ١٣ . تحقيق آصف بن  
على أصغر فقيهي . طبعة القاهرة . سنة ١٩٦٩ م .

\* وهم يقيسون ، الإمامة ، على ، النبوة ، ويقررون ، العصمة ، لصاحبها ، الأمر الذي يجعل ، سياستها ، ديناً خالصاً .. فيقولون : إننا نعتقد أن الإمامة كالثبوة .. وحكمها حكم النبوة ، بلا فرق ..<sup>(١)</sup> ولذلك ، فإن دفع الإمامة كفر ، كما أن دفع النبوة كفر؛ لأن الجهل بهما على حد واحد .. لأن منطلق الإمامة هو منطلق النبوة ، والهدف الذي لأجله وجبت النبوة هو نفس الهدف الذي من أجله تجب الإمامة ، وكما أن النبوة لطف من الله كذلك الإمامة ، واللحظة الخامسة التي انتهت بها النبوة .. وهي يوم الدار - (عندما جمع النبي عشيرته ودعاهم للإسلام) - هي نفسها اللحظة التي انتهت بها الإمامة .. واستمرت الدعوة ذات لسانين : النبوة ، والإمامية ، في خط واحد ..

بل لقد رفعوا شأن ، الإمامة ، على ، النبوة ، عندما قالوا : ... ولقد أمتازت الإمامة على النبوة بأنها استمرت أيام الرسالة بعد انتهاء دور النبوة .. فالنبوة لطف خاص ، والإمامية لطف عام ..!<sup>(٢)</sup>

\* والأئمة ، عند الشيعة ، معينون من السماء ، بالنصر والوعبة ، من الله لرسوله .. وهذا التعيين جزء من ، رسائلة ، الرسول ، أمر بإبلاغه للناس ... ووصولاً إلى هذا المعنى فسروا قول الله - سبحانه - لرسوله ، في القرآن :

(١) عقائد الإمامية ص ٧٤ .

(٢) ( تلخيص الشافى ) ج ٤ ص ١٣١ ، ١٣٢ . والشريف المرتضى ( مجموع من كلام السيد المرتضى ) اللوحة ٦٣ . مخطوط بالمكتبة التيمورية . دار الكتب المصرية .

﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رُّبُوكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رسالتَهُ ﴾ (١) بأن معناه ، بين لتابعيك .. من القائم بعده . (الإمام) . . . وإن لم تفعل فكانك مقتنع بالأمر على وجهه . . . !

\* ، فالسياسة ، . عد أصحاب نظرية الإمامة الشيعية - مقدسة ؛ لأنها دين خالص ، وذلك لأن مصدرها - الإمام - له عصمة الأنبياء ، إن ، يجب أن يكون الواسطة بين الله تعالى وبين خلقه . نبياً كان أو إماماً - معصوماً... (٢) .

إنها ، الكباتة ، . في الواقع والجوهر . . لأن مصدر السياسة - الإمام - وواسطة بين الله وبين خلقه . . وهو ، معصوم ، من الخطأ ، وهذه ، دون الأمة .. والله هو الذي يختاره ، دون البشر الذين ، ليس لهم حق في تعينه أو ترشيحه أو التخاب ، لأن الشخص الذي له من نفسه القدسية استعداد لتحمل أعباء الإمامة العامة وهداية البشر فاطبة يجب ألا يعرف إلا بتعريف الله ولا يعين إلا بتعيينه ؛ وذلك فليست الناس أن يتحكموا فيمن يعينه الله . . . (٣) .

\* ولقد استمرت أفكار الشيعة هذه عن الإمامة ، حتى رأيناها الآن في نظرية قائد الثورة الإيرانية آية الله الخميني عن ، عموم ولایة الفقيه ، الذي عن الإمام الغائب ، والمالك لسلطانه ..

(١) المائدة: ٦٧.

(٢) (تلخيص الشافعي) ج ١ في ١ ص ٢٠١ .

(٣) (عقائد الإمامية) ص ٧٤ .

فللإمام - عند الخميني ، كما عند عموم الشيعة . مقام يعلو مقام العلائقه والرسول والأنبياء ... وبعبارةه ، يقول الخميني : « إن ثبوت الولاية والحاكمية للإمام لا تعنى تجرده من منزلته التي هي له عند الله ، ولا يجعله مثل من عداه من الحكام . فإن للإمام مقاماً مموداً ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون ؟ وإن من صرورات مذهبنا أن لأنمائنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ، ولا نبى مرسى ! وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث فإن الرسول الأعظم والأئمة كانوا قبل هذا العالم أنواراً ، فجعلهم الله بعرشه محدثين ، وجعل لهم من المنزلة والزلقى ما لا يعلم إلا الله ! ... (١) .

وعن عموم ولادة الفقيه نعطي هذا الفقيه العادل كل سلطات هذا الإمام .. ولذلك وجدنا الإمام الخميني يميز بين ما هو ، سلطة حقيقة ، في الدولة ، وبين الأمور التنظيمية ، في الوظائف والإدارة بجهاز الدولة .. ثم يقرر أن السلطة - كل السلطة - للفقهاء ورجال الدين الذين يمكنهم أن يستعينوا في الأمور التنظيمية ، بمن عدا الفقهاء من ذوى الاختصاص ، وأن ذوى الاختصاص هؤلاء ، مهما بلغ علمهم في علوم الدنيا ، فإنه لا سلطان لهم في الحكومة الإسلامية ، وما هم إلا ، عمال ، عند الفقهاء ... .

فالمطلوب - عند الخميني - هو : « تشكيل حكومة إسلامية يقودها الفقهاء العدول .. وعليها أن تستفيد من ذوى الاختصاص العلمي والفنى فيما يتعلق بالأعمال الإدارية والإحصائية والتنظيمية ، وأما ما يتعلق بالإدارة العليا

---

(١) الإمام الخميني (الحكومة الإسلامية) ص ٥٢ . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٩ م .

للدولة ، ويشكرون بسط العدالة ، وتوفير الأمان وإقرار الروابط الاجتماعية العادلة ، والقضاء والحكم بين الناس بالعدل ، فذلك ما يختص به الفقيه .. إن تولي الفقيه لأمور الناس هو انتصاع لأمر الله ، وأداء لمسؤولية الترعية الواجبة .. والحكومة في الإسلام تعنى: أتباع القانون ، وتحكمه ، والسلطات الموجزة عند النبي ﷺ وولاة الأمر الشرعيين من بعده إنما هي مستمدّة من الله .. والفقهاء العدول هم وحدهم المأهلون لتنفيذ أحكام الإسلام وإقرار نظمه ، وإقامة حدود الله ، وحراسة ثغور المسلمين . لقد فوض إليهم الأنبياء جميع ما فوض إليهم ، واتعنوهم على ما ائمنوا عليه .. وبما أن حكومة الإسلام هي حكومة القانون ، فإنّ الفقيه هو المنتصدى لأمر الحكومة لا غير ، هو ينهض بكل ما نهض به الرسول ﷺ ، لا يزيد ولا ينقص ... إن الفقهاء هم أوصياء الرسول ﷺ من بعد الأنبياء ، في حال غيابهم ، وقد كلفوا بالقيام بجميع ما كلف الأنبياء بالقيام به .. إن الفقيه هو : وصي النبي ، وفي عصر الغيبة يكون هو إمام المسلمين وقائدتهم ، والقاضي بينهم بالقسط ، دون سواه ... إن حجة الله تعنى أن الإمام عرج للناس في جميع الأمور ، والله قد عينه ، وأناط به كل تصرف وتدبير وكذلك الفقهاء .. فانفقهاء اليوم هم الحجة على الناس ، كما كان الرسول ﷺ حجة الله عليهم ، وكل ما كان ينطأ بالنبي فقد أناطه الأنبياء بالفقهاء من بعدهم فيما المرجع في جميع الأمور والمشكلات والمعضلات ، واليهم قد فوضت الحكومة وولاية الناس وسياستهم والجباية والإتفاق ، وكل من يختلف عن طاعتهم فإن الله يوازنه ويحاسبه على ذلك .. وإذا كان الشخص يعلم الكثير عن الطبيعة وأسرارها ، ويحسن الكثير من الفنون ، ولكنه يجهل القانون ، فليس

علمه ذلك مؤهلاً إياه للخلافة ، ومقدماً إياه على غيره ممن يعلم القانون ويعمل بالعدل ... ومن المسلم به : الفقهاء حكام على المطوك .. فالحكام الحقيقيون هم الفقهاء ، والسلطنين مجرد عمال لهم ... وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل ، فإنه يلى من أمور المجتمع ما كان يليه النبي ﷺ منهم ، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا . ويمك هذا الحكم من أمر الإدراة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول وأمير المؤمنين . عليه السلام ... فإنه جعل الرسول ولها للمؤمنين جميعاً ، ومن بعده كان الإمام ولها ، ومعنى ولايتها أن أوامرها الشرعية نافذة في الجميع ، وإليها يرجع تعين القضاة والولاة ، ومرافقهم وعازلهم ! إذا اقتضى الأمر . ونفس هذه الولاية والحاكمية موجودة لدى الفقيه .. فالقيم على الشعب بأسره لا تختلف مفهومه عن القيم على الصغار إلا من ناحية الكمية!...<sup>(١)</sup> .

ذلك هي نظرية الإمامة الشيعية ، قديماً .. وهذه هي صورتها الحديثة كما تمثلت في : عموم ولاية الفقيه ، عند الإمام الخميني ... وهذا ، الفكر ، هو الذي وضعته الثورة الإيرانية . بعد انتصارها سنة ١٩٧٩ م - في التطبيق ، عندما قتله ، الدستور الإسلامي لجمهورية إيران الإسلامية .. الصادر في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٩٩ هـ / ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٩ م - فقرر ، وصاية الفقهاء ، على الأمة ، وإنفرادهم بالسلطة العليا في الدولة ، وهبّتهم وحدهم على أجهزة القرار والتنفيذ بشئون الحكم ، سلماً كانت أو حرباً ..

(١) المرجع السابق . ص ١٤٩، ١٤٦، ١٣٣، ١٣٤، ٥٤، ٥٣، ٤٣، ٧٥، ٧٠، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٤٩، ٤٦، ٥١.

فلاية الله العظمى - الإمام الخمينى - ، ولادة الأمر ، وكافة المسؤوليات الناشئة عنها ... ، إذ هو ، القائد .. وفي حالة غيابه يتكون ( مجلس القيادة ) من ثلاثة أو خمسة من الفقهاء المجتهدين ، المراجع ،<sup>(١)</sup> .

\* والمحافظة على الدستور يتولاها مجلس من الفقهاء يعينهم ، الإمام الوصى ،

\* وللإمام الوصى سلطات : تعيين رأس الجهاز القضائى .. والقيادة العامة للقوات المسلحة ، بحيث يكون من حفته وحده التعيين والعزل لرئيس أركان الجيش ، والقائد العام لحرس الثورة ، وتشكيل مجلس الدفاع الوطنى الأعلى ، وتعيين وعزل قادة القوات الثلاث بالجيش ، وأعلن الحرب والسلم ، والتعبئة العسكرية ، واعتماد نتيجة انتخاب رئيس الجمهورية ، وحق عزله ، وتقدير صلاحية المرشحين لمنصبه ..<sup>(٢)</sup> .

فبما طابق هذا التموزج من تعادج الفكر السياسى نظرية ، الحكم بالحق الإلهى ، كما عرفتها أوروبا الكاثوليكية في عصورها الوسطى .. فإن الواجب يحتم علينا أن نؤكد على خصوصية هذا الفكر واحتضانه بالشيعة ، دون سائر فرق الإسلام ونقارنه الفكرية .. فهو لا يمثل فئمة من فئات الفكر السياسى العام لحضارتنا الإسلامية ، فضلاً عن أنه - جغرافيا - خارج عن إطار أمتنا العربية مرفوض من مذاهبها الفكرية السائدة .. فلم يكن يمكن مبرراً للدعوة

(١) ( الدستور الإسلامي لجمهورية إيران الإسلامية ) المادة ١٠٧ . طبعة مؤسسة الشهيد .  
إيران . قم سنة ١٩٧٩ م .

(٢) المصدر السابق . المادة ١١٠ .

العلمانية .. في واقعنا الإسلامي . على النحو الذي كان عليه الأمر في أوروبا . الكهانة .. والحكم بالحق الإلهي ، في العصور الوسطى ..

بل إننا واجدون من جمهور الشيعة من ينظر إلى تراث المذهب في الإمامة نظرته إلى الموروث الذي يجب إخضاعه للتفسير النافذ ... ومن جمهورها - بل ومجتهديها - من يرفض « عموم ولایة الفقیہ » ..

فرغم هذه الصفحة المغترضة - من كتاب التراث القديم - يظل ابداع حضارتنا في الفكر السياسي خاليا من المبررات التي تستدعي « العلمانية » ، كحل طبيعي لما في فكرنا وواقعنا من مشكلات .

\*\*\*

وكما مثلت نظرية الشيعة في : الإمامة - الإلهية - المخصوصة ، خروجا على سياق الفكر السياسي العام والغالب في حضارتنا العربية الإسلامية .. بدأت رفضا مشروعا وثوريا لسلطة بشرية ظالمة ، لكنها بدلًا من أن تتصدى لهذه السلطة البشرية الظالمة بالأمة ، تفوقعت وحملت بالمخالص المخصوص ، الذي صنعه الله على عينه ، والذي سيأتي ليحلا الأرض عدلا بعد أن طفت بالجور ! .. ثم هاهي قد استقرت ، كخصوصية - شيعية - فارسية ، تحت عنوان : عموم ولایة الفقیہ ، مرفوضة من جمهور المسلمين ، بل ومن قطاع متنامي في صغرف الشيعة الاثني عشرية ذاتها ...

كما مثلت هذه النظرية نتوءاً غير إسلامي - بالمعنى السياسي - وغير عربي - بالمعنى القومي - كذلك عرفت الحياة الفكرية الإسلامية بميدان مبحث طبيعة السلطة السياسية للدولة الإسلامية ، شبهة حکومة دینية ودولة دینية ، صاغها

أنصارها تحت عنوان ، نظرية الحاكمة ، !<sup>١٩</sup> .. وشاع في ذهن العامة من شباب الحركات الإسلامية المغالية ، وفي كتابات عدد من الذين يتناولون الفكر السياسي للإسلام بجمود جعلهم يتبعدون بظواهر النصوص ، أو يعواطف تجاه العقل والعقلانية عن مكانهما الرائد والقائد في البحث والنظر والتفكير ... شاع في ذهن أولئك وفي كتابات هؤلاء أن ، الحاكمة ، تعني : عداء الإسلام لأن تكون الأمة الإسلامية مصدر السلطة والسلطان في سياسة الدولة وتنظيم المجتمع وتنمية العمران ؛ لأن السلطة - كل السلطة . في هذه الأمور الدينية هي الله وحده ، تشريعاً وتتفيداً ، كما هو الحال مع سلطان الله فيما هو وضع إلهي ووحي سماوي من أركان الدين وأصول العقائد ومقاصد العبادات ... ولقد غدت نظرية ، الحاكمة ، هذه سبلاً لافتعال التناقض بين أن تكون الدولة إسلامية وبين الاعتراف بالأمة كمصدر السلطات ، وأصبحت عذراً يبرر به قطاع من الحركة الفكرية والسياسية . بالحق حيناً وبالباطل حيناً . الدعوة إلى العلمانية ، باعتبارها طوق النجاة من ، الحاكمة ، التي بدت صورة حديثة للثيوقراطية الكنسية الغربية ، ولنظرية الإمام الشيعية .. ولذلك كان لزاماً علينا ، ونحن ننفي مبررات ، العلمانية ، ، بإقامة الأدلة على خلو فكرنا السياسي الإسلامي من ، الكهانة ، و ، الثيوقراطية ، و ، السلطة الدينية ، التي تفرزها ، كنفيض . و تستدعيها كحل لمثل هذا المشكل ... كان لزاماً علينا أن نتناول قصة فكرنا السياسي الإسلامي مع نظرية ، الحاكمة ، ؛ لنرى كيف بدأت شذوذًا عن المسار الطبيعي لفكرة الإسلام السياسي ... ثم اختفت ... فلما بعثت من جديد كانت مجرد ، شبهة حكومة دينية ، صبيحة في ملابسات

غير عربية .. وأن استعاراتها وتجريدها من الملابسات الخاصة التي صيغت فيها ، ثم توظيفها في إطار الأمة العربية الإسلامية هو أشبه ما يكون باستعارة ، الشيفراتية الكاثوليكية ، أو ، ولادة الفقي ، الشيعية الفارسية ، وأفهامهما في محيطنا العربي الإسلامي المرافق ليما بحكم حقيقة الفكر السائد ووقائع التاريخ وطبيعة المصير الحضارية ..

\* لقد بدأت فصبة أمتنا وحضارتنا مع مضمون ، الحاكمة ، وشعارها عندما رفض ، الخوارج ، الأولون . وكان جمهورهم من شباب القراء المتৎسين . سلطة كل من أمير المؤمنين على بن أبي طالب ( ٢٣ ق . هـ . ٤٠ هـ / ٦٠٠ - ٦٦١ م ) ( معاوية بن أبي سفيان ( ٢٠ ق . هـ . ٦٥٠ هـ / ٦٨٠ م ) بعد اتفاقهما على التحكيم في النزاع السياسي الناشب بينهما ، والذي استقطب جمهور الأمة للقتال في معركة صفين ( ٣٧ هـ / ٦٥٧ م ) .. رفض الخوارج هذه السلطة البشرية ، ثم رأوا الأمة قد استقطبت وراء رمز هذه السلطة البشرية ، فقالوا - في سذاجة المتأول . إن الحكم والسلطة والسلطان - حتى في شتون السياسة وال الحرب - الله وحده .. وهو قد حكم بأن معاوية ومن معه هم الفئة الباغية ، وقتلها واجب بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِقَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ افْتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ يَقْتَلَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّذِي تَبَغِي حَتَّىٰ تَبْيَءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعُدْلِ وَأَقْبِلُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (١) .. ثم ذهبوا . انطلاقاً من فكرية ، حاكمة الله ، وحده

---

(١) الحجرات : ٩ .

في هذه الفحذية الدنيا وأمثالها ، إلى رفض مبدأ تحكيم البشر وإعطائهم أية سلطة أو سلطان فيما حكم فيه الله ، غير مميزين ولا مفرقين بين ثوابت الدين ، التي انفرد الله بها كشارع وحيد ، وبين شئون الدنيا التي استخلف الله فيها الإنسان حاكما في إطار الشريعة ومقاصدها وحدودها .. فصاحوا صريحتهم الشهيرة : «لا حكم إلا لله .. حتى لقد سمعوا المحكمة»<sup>١٩</sup> ..

ومنذ تلك الحظة أدرك على بن أبي طالب فساد هذا التأويل الخارجي .. فالحكم لله : كلمة حق ، عندما يكون التشريع ، دينا ، أما عندما تكون يازأ ، الدنيا والسياسة ، فالحكم للإنسان وللأمة ، على طريق الدين .. ولذلك كان تعليقه على قول الخوارج : «لا حكم إلا لله ، هو قوله : إنها كلمة حق يراد بها باطل»<sup>٢٠</sup> نعم ، لا حكم إلا لله ، ولكن هؤلاء يقولون : لا إمرة إلا لله . وبأنه لأن ذلك من أمير ، بز أو فاجر<sup>٢١</sup> ..

ثم مضت السنون .. وتواترت الأحداث .. وتبدل المواقف .. فتخارى الخوارج عن هذا التأويل الفاسد .. و قالوا ، كما سبقت إشارتنا ، بأن الإمامة مستخرجة من الرأى ، وليس من الكتاب والسنة .. على حين قال الشيعة ، خصوم الخوارج ، بالإمامية ، الإلهية ، المعصومة ،<sup>٢٢</sup> .. واختفى شعار العاقمية من فكرنا ونارينا فرابة أربعة عشر قرنا ..

\* ثم جاء الأستاذ أبو الأعلى المودودي ( ١٣٢١ - ١٣٩٩ هـ / ١٩٠٣ - ١٩٧٩ م ) منذ أكثر من نصف قرن فبعث هذا الشعار وأحيانا هذه الدعوة التي

(١) الإمام على بن أبي طالب ( نهج البلاغة ) ص ٦٥ طبعة دار الشعب . القاهرة .

بدأها ، الخوارج ، في صدر الإسلام عندما أعلناه : ( لا حكم إلا لله ! ) ...  
وقيل : إن الرجل قد شدد على اختصاص الحاكمية بالله .. ، الحاكمية القانونية ،  
أى حاكمية التشريع .. و ، الحاكمية السياسية ، ، أى حاكمية التنفيذ .. ونفي  
أن يكون لبشر - فرداً كان أو حزباً أو طبقة أو شعباً - أى حق ، ولو جزئي ، في  
هذه ، الحاكمية الإلهية ، ... ولما كانت ، الديمقراطية ، . كما هي في الغرب  
.. وكما تحدث عنها الرجل - هي ، حاكمية الجماهير ، فلقد رفضها الرجل كل  
الرفض ، وعادها كل العداء ! ..

فيل هذا عن المودودي ، وتشبث به مقلدوه الكثيرون ، وسيقت عليه شواهد  
من نصوص الرجل من مثل قوله : ، إن وجهة نظر العقيدة الإسلامية تقول :  
إن الحق تعالى وحده هو الحاكم بذاته وأصله ، وأن حكم سواه موهوب  
وممنوح ... <sup>(١)</sup> وإن أى شخص - أو جماعة - يدعى لنفسه أو لغيره حاكمية  
كلية أو جزئية ، في ظل هذا النظام ، هو - ولا ريب - سادر في الإفك والزور  
والبهتان العبين ... فـ الله معبود بالمعنى الديني ، وسلطان حاكم بالمعنى  
السياسية والاجتماعية ... وهو لم يهب أحداً حق تنفيذ حكمه في خلقه .. إن  
الإنسان لا حظ له من الحاكمية إطلاقاً<sup>(٢)</sup> وأن الأسماء التي ارتكزت عليه  
دعايمه النظرية السياسية في الإسلام أن تنزع جميع سلطات powers الأمر  
والتشريع من أيدي البشر ، منفردين ومجتمعين ، ولا يزدن لواحد منهم أن  
ينفذ أمره في بشر مثله فيطیعوه ، أو ليس قانوناً فینقادوا له ويتبعوه ، فإن ذلك

(١) (الحكومة الإسلامية) ص ٨١، ٨٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧ م .

(٢) المرجع السابق ص ٧٠، ٧٣ .

أمر مختص بالله وحده ، لا يشاركه فيه أحد غيره ، كما قال هو في كتابه :  
﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمْرًا لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ (١)  
فالخصائص الأولية للدولة الإسلامية ثلاثة :

١ - ليس لفرد أو أسرة أو طبقة أو حزب أو لسائر القاطنين في الدولة نصيب من الحاكمة ، فإن الحاكم الحقيقي هو الله ، والسلطة الحقيقة مختصة بذاته تعالى وحده . والذين من دونه في هذه المعمورة إنما هم رعاعيا في سلطانه العظيم .

٢ - ليس لأحد من دون الله شيء من أمر التشريع ، والمسلمون جميعا - ولو كان بعضهم البعض ظهيرا - لا يستطيعون أن يشرعوا قانونا ، ولا يقدرون أن يغيروا شيئا مما شرع الله لهم .

٣ - إن الدولة الإسلامية لا يؤسس ببيانها إلا على ذلك القانون المشرع الذي جاء به النبي من عند ربه ، مهما تغيرت الظروف والأحوال ، والحكومات Government التي يبدها زمام هذه الدولة state لا تستحق طاعة الناس إلا من حيث إنها تحكم بما أنزل الله وتنفذ أمره تعالى في خلقه ... (٢)

وأن وضعية الدولة الإسلامية : أنها ليست ديمقراطية Democracy فإن الديمقراطية عبارة عن منهج للحكم تكون السلطة فيه للشعب جميعا ... وهي ليست من الإسلام في شيء ، فلا يصح إطلاق كلمة الديمقراطية على نظام

(١) يوسف : ٤٠ .

(٢) (نظريّة الإسلام السياسيّ) ص ٣١ - ٣٣ . طبعة بيروت . ضمن مجموعة عنوانها : نظرية الإسلام وهديه . سنة ١٩٦٩ م .

الدولة الإسلامية ... )<sup>(١)</sup> .

نعم .. لقد قال الأستاذ المودودي ذلك .. ومثله كثير !... ونحن نعترف أن كلماته هذه من الممكن أن يؤدي اجترارها ، وغياب وضعها إلى جوار غيرها من التي عرض فيها لذات القضية ، وأيضاً غياب المعنى المحدد لما عناه الرجل من ، **الحاكمية** ، وما كتبه عن ، **الخلافة الإنسانية** ، عن الله في الأرض ... إن غياب ذلك من الممكن أن يوهم . وهو قد أوهم الكثيرين . أن الرجل عدو للديمقراطية ؛ لأن **الحاكمية** تعني تجريد الإنسان من كل سلطات التشريع والتنفيذ ..

لكن لنبدأ أولاً بتحديد معنى المصطلحات عند الرجل :

\* إن معنى كلمة ، **الحاكمية** ، عنده هي : ، **السلطة العليا ... والمطلقة** ، .. فهى ليست السلطة ، العليا ، فقط .. بل وـ **المطلقة** ، أيضاً .. إنها لا تطلق إلا على الله ( فعال لما يريد ) والذى ( لا يسأل عما يفعل ) ..<sup>(٢)</sup> .

\* ومعنى كلمة ، **الديمقراطية** ، في الحضارة الغربية . هي : **حاكمية الجماهير ... وسيادتها المطلقة من كل قيد** ، سوى ما تصنعه الجماهير لنفسها .. أى أن للجماهير **السلطة العليا ، والمطلقة** ..

---

(١) المرجع السابق . ص ٣٣، ٣٤ .

(٢) (نذريون الدستور) ص ٢٥١، ٢٥٢ . ترجمة محمد عاصم الحداد . طبعة بيروت سنة ١٣٨٩ هـ / سنة ١٩٦٩ م . ضمن مجموعة عنوانها ، نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون .

والآن نكتفى بأن نسأل ... (١) .. هل يدعى مسلم - مهما بلغ إيمانه بالديمقراطية - أن الجماهير يجب أن تكون - في ديمقراطيتنا - مطلقة السلطة ، فلا تأسأل عما تفعل ؟ وتفعل ما تريده ؟ حتى لو أحلت العرام وحرمت الحال الثابت دلالة وورودا عن الله سبحانه وتعالى ؟!؟... أم أن سلطنة الجماهير وسلطان الأمة وسلطاتها يجب أن تقيد بما قطع فيه الله بالتشريع ، فهي حرمة داخل الإطار الإلهي ؟ ..

ويعد هذا التساؤل .. لنواصل عرض الفكر المتكامل للأستاذ المودودي ... إن الرجل لم يقل بوجود تشريع إلهي كامل لها هو قائم وما يستجد من القضايا والمشكلات ، حتى يمكن أن يتصور أنه يجرد الإنسان من كل حق في التشريع والتقنين ، كما توهم بعض نصوصه المجتزأة ... بل الرجل يقول : إن مجالس الشورى أو البرلمانات لا يباح لها أن تسن نظاما أو تصدر حكما فيما ورد فيه نص صريح واضح في شريعة الله ... أما مائمه يرد فيه نص شرعي - وهو المجال الأوسع - فلأهل الحل والعقد أن يجتهدوا في سن الأنظمة التي تحقق مصلحة الأمة بالمشورة المتباينة .. على أن تكون منسجمة مع الإطار العام لأسس الشريعة ... (٢) .

إذن فالبشر أن يسنوا القوانين والنظم فيما لا نص فيه .. وهو المجال الأوسع !... بل إن المودودي يسمى هذه السلطة التي تمارسها مجالس الشورى والبرلمانات ، يسميها حاكمية ، !؟... وذلك عندما يذهب لإبداع تعريف

(١) ( الإسلام والمدنية الحديثة ) ص ٣٦، ٣٧ . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٨ م .

(٢) المرجع السابق . ص ٤٠ .

الحكومة الإسلامية ، والتي يراها إلهية ، أي ، ثيوقراطية Theocracy لأن صاحب السلطة المطلقة والعليا في التشريع لمجتمعها هو الله .. ولكنها ليست ثيوقراطية الغرب الكنيسة التي تحكم فيها طبقة المسنة priest class .. لأنها في الإسلام أيضا ديمقراطية Democracy لأن الإسلام قد أقر ، نواب الشعب واستخلافه عن الله في ظل سلطة الله وحاكمته .. فالحكومة الإسلامية لذلك هي - عند المودودي - : الشيوقراطية ، أو الحكومة الإلهية الديموقراطية ... لأنها قد خول فيها المسلمين ، حاكمة شعبية مقيدة .

إذن ففي الإسلام ، حاكمة شعبية ، وإن تكون مقيدة .. مقيدة بالنصوص  
القطعية - التي تناولت المجال الأقل من شؤون المجتمع ، وتركـت لأصحاب  
الحاكمية الشعبية ، المجال الأوسع ، - كما قال المودودي ؟! ..

بل وحتى فيما وردت به النصوص الإلهية نجد لأصحاب ، الحاكمة  
الشعبية ، مجالاً كبيراً .. وبعبارات المودودي ، فإن : « هناك مع هذا العنصر  
القطعي ، غير القابل للتغيير والتعديل ، عنصر آخر يوسع في القانون الإسلامي  
إلى حيث لا نهاية ، ويجعله يرحب بالتغيير والرقي في كل حالة من حالات  
الزمان المتغيرة ، وهو يشتمل عدة أنواع :

١ - تعبير الأحكام أو تأويلها أو تفسيرها ... وهو باب واسع جداً في الفقه الإسلامي . فالذين لم يعقول ثاقبة . يجدون أمامهم مجالاً واسعاً

(١) (نظريّة الإسلام السياسيّة) ص ٣٤، ٣٥، ٣٦ . و(الإسلام والمدنية الحديثة) ص ٣٦ .

للتعبيرات المختلفة حتى في أحكامها القطعية الصريحة ، فكل منهم يرجح - على حسب فهمه وصيانته . تعبيراً من هذه التعبيرات على غيره ، محتاجاً بالدلائل والقرائن . وهذا الاختلاف في تعبير الأحكام ما زال له وجود بين أصحاب الفقه والعلم من الأمة من أول أمرها ، ولابد له أن يبقى مفتوحاً في المستقبل أيضاً ..

٤ . القياس .. وهو تطبيق حكم ثبت من الشارع في قضية ، على قضية أخرى تمايزها ، أي بقياسها عليها ..

٥ . الاجتهاد .. وهو فهم قواعد الشريعة وأصولها العامة وتطبيقاتها في قضائياً جديدة لا توجد لها النظائر والأشباء في الشريعة ...

٦ . الاستحسان .. وهو وضع ضوابط وقوانين جديدة في دائرة المباحث غير المحدودة على حسب الحاجات ، بحيث تتفق إلى أكبر درجة مع روح الإسلام الشامل .

فهذه الأمور الأربع إذا تدبرتم ما فيها من الإمكانيات ، فإن الشبهة لاتكاد تساوركم بأن القانون الإسلامي قد ضيق نطاقه في حين من الأحيان عن تلبية حاجات التمدن الإنساني المتزايدة المتتجدة ، والوفاء بمعطالي أحواله المتغيرة ... (١) .

\*\*\*

---

(١) ( القانون الإسلامي وطرق تنفيذه في باكستان ) ص ١٧٣ ، ١٧٥ . طبعة بيروت . ضمن مجموعة عنوانها : نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون ، سنة ١٩٦٩ م .

**فالأحكام القطعية الكلية .. من مثل :**

- ١ - **الأحكام الصريحة القطعية الواردة في القرآن والأحاديث .. كالحدود .. والغيرات ..**
- ٢ - **والفواعد العامة الواردة في القرآن والأحاديث ، كحرمة كل شيء مسکر، وكل بيع لا يتم فيه تبادل المنفعة بين الجانبين على تراضي متنهما ...**
- ٣ - **والحدود المقررة في القرآن والسنة للحد بها حريقة في الأعمال ولا تتجاوزها ، كحد أربع نساء لتعدد الزوجات ، وحد ثلاث مرات للطلاق ، وحد ثلث المال للوصية ...**

هذه الأحكام القطعية هي من ، الثوابات ، المحددة لصورة مدنية الإسلام المتميزة .. ولا بد لكل مدنية من ثوابت ، لا تقبل التزحزح والتغيير ! .. (١) . فإذا علمنا أن ، القرآن ليس هو بكتاب الجزئيات ، بل هو كتاب العيادي ، والقواعد الكلية ، ومهمته الحقيقية أن يعرض الأسس الفكرية والخلفية للنظام الإسلامي بوضوح ، ثم يثبتها فوياما بكلنا الطريقتين : التدليل العقلي ، والتحريض العاطفي . أما ما يتعلق بالصورة العملية للحياة الإسلامية فإنه لا يرشد الإنسان إليها بوضع قوانين وأنظمة تفصيلية ... بل إنه حدد الحدود الأساسية ... (٢) فقط ..

إذا علمنا ذلك أدركنا - بمنطق المودودي - ومن خلال نصوصه كيف وسع

(١) المرجع السابق ، ص ١٧١، ١٧٢ .

(٢) (المبادئ الأساسية لفهم القرآن) ص ٦٢ . تعریف : خليل أحمد الحامذى . طبعة الكويت سنة ١٣٩١ هـ / سنة ١٩٧١ م .

الإسلام مجال ، الحاكمة البشرية المقيدة ، .. وما هو نطاق القيود الإلهية على هذه الحاكمة البشرية ..

والأستاذ المودودي ، بعد أن نفى أن تكون ، الحاكمة البشرية ، في الإسلام لفرد أو طبقة ، أو كهنة سدنة ، تحدث عن خلافة الإنسان ونيابته عن الله ... فالآمة نائبة عن الله ، وهي تنتخب حاكمها ، ونوابها ، وأهل الحل والعقد فيها ، بطريقة ديمقراطية ، الأمر الذي ، يجعل الخلافة الإسلامية ديمقراطية ، على العكس من القيصرية أو البابوية أو الشيوعية ( الدولة الدينية Theocracy ) على حسب ما يعرفها الغرب ورجاله .... .

ويسطرد المودودي فيقول إن ، ديمقراطيتنا الإسلامية - هي كديمقراطية الغرب . لا تتألف الحكومة فيها ولا تتغير إلا بالرأي العام . ولكن الفرق بيننا وبينهم : أنهم يحسبون ديمقراطيتهم حرفة مطلقة العنان ، ونحن نعتقد الخلافة الديمقراطية متقدمة بقانون الله عز وجل ... (١) .

وفي مكان آخر يفصل في الطابع الديمقراطي للنظام السياسي الإسلامي ، فيقول : إننا نعارض سيادة فرد أو أفراد أو طبقة سيادة مطلقة تستأثر بالسلطة ، أكثر من معارضته المتخصصين للديمقراطية الغربية ، ونؤكد المساواة في الحقوق ونكافر الفرض أكثر من تأكيد أنصارها ، ونحارب كل نظام يكتب الحريات ، فلا يبيح حرية التعبير أو التجمع أو العمل ، أو يضع العراقيل في سبيل بعض الأفراد لاختلافهم في الجنس أو الطبقة أو أصل الولادة ، بينما يغضي الآخرين

---

( ١ ) ( تدوين الدستور الإسلامي ) من ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

حقوقاً وامتيازات خاصة . فإذا كانت الديمocrاطية الغربية تعتبر هذه الأمور جوهرها ( Essence ) وروحها فإنه لا خلاف بينها وبين ديمocratieتنا الإسلامية ... نحن نؤمن بحاكمية الله تعالى ، ونقيم نظام حكمنا على فكرة الاستخلاف أو النية ، وهي نية ديمocrاطية في جوهرها وروحها ، يتم فيها انتخاب الخليفة أو الرئيس أو الأمير وفق رأي الجماهير وبإرادتهم الحرة ، كما يتم فيها انتخاب أهل الحل والعقد والشوري كذلك ، وهم الذين لهم الحق المطلق في نقد تصرفات الحكام ، ومحاسبتهم . . . (١) .

وإذا كان المودودي قد مال في كتابه ( نظرية الإسلام السياسية ) - الذي كتبه سنة ١٩٣٩ م - إلى ، أن للأمير الحق في أن يوافق الأقلية أو الأغلبية من أعضاء مجلس الشورى في رأيها ، كما أن له أن يخالف أعضاء المجلس كثيئ ، ويقصى برأيه ، (٢) .. أى مال إلى عدم إلزام الشورى للحاكم ... فقد عاد وعدل عن هذا الرأي في كتابه ( تدوين الدستور الإسلامي ) - الذي كتبه سنة ١٩٥٢ م - وقال : إنه ، لا مندوبة لنا من أن يجعل الهيئة التنفيذية تابعة لآراء أغلبية أعضاء المجلس التشريعي ! (٣) .

فهل بقيت ثمة شبهة ، أو يقى أى غبار على فكر الرجل يبرر الظن بعده أنه للديمocratie ، يدعوى أن مفهومه للحاكمية الإلهية ينافيها !؟ ..

لا نعتقد .. ولا نظن ! ..

(١) ( الإسلام والمدنية الحديثة ) ص ٣٦ - ٣٨ .

(٢) ( نظرية الإسلام السياسية ) ص ٥٩ .

(٣) ( تدوين الدستور الإسلامي ) ص ٢٧٦ .

وأخيرا .. فإن هناك حقيقة هامة قامت وراء نقد المودودى للديمقراطية الغربية التي كانت أساسا من أسس الدولة القومية الواحدة التي سعى ( حزب المؤتمر ) لإقامتها في الهند الموحدة .. وهذه الحقيقة تقول : إن عداء المودودى هذا قد نبع من عدائه لفكرة القومية الهندية الواحدة ، فكلاهما كان يعني - في ظروف الأقلية المسلمة والأغلبية الهندوسية - سحق الشخصية الحضارية والقومية الثقافية للمسلمين ... والمودودى - في نصوص كثيرة له - يميز بين الديمقراطية - بمعنى النيابة عن الأمة وحكم الأغلبية - وبين تطبيقها في ظل أغلبية ثابتة ، على أقلية ثابتة . لا اختلافهما في الأصول والحضارة .. فهى في رأيه ، هنا ستكون « بريرية » ، ولن تكون « ديمقراطية » ! .. يقول - في نص هام جدا من نصوصه هذه - موضحا فكره ، وحاسم موقفه : إنه لا يمكن لأى عاقل أن يعارض الديمقراطية ، ولا يمكنه القول بأنه يجب أن يكون هناك حاكم ملكى أو أستقراطى ، أو أى نوع آخر من أنواع الحكم . إن القضية التى تلاقينا منذ فترة طويلة ، وتزريتنا فلما يوما بعد يوم ، هي أن نظام الحكم فى الهند يسير منذ حوالي ثمانين سنة<sup>(١)</sup> محدث على أساس المؤسسات الديمقراطية ، على افتراض وجود قومية واحدة ، وذلك بسبب القيادة الخاطئة والحكم الخاطئ من جانب الإنجليز من ناحية ، وحسن حظ وثانية الهندادكة من ناحية أخرى . ولا يجب أن نخلط هنا بين الديمقراطية نفسها والمؤسسة ذات النوع الجمهوري ، على افتراض وجود القومية الواحدة ؛ فبينهما فرق

---

( ١ ) كتب هذا الكلام سنة ١٩٣٧ م .. والإشارة إلى تاريخ هزيمة الهند أمام بريطانيا في خمسينيات القرن العاشر .

السماء والأرض ، ولا يعني الاختلاف مع واحدة أننا نختلف مع الأخرى . فحقيقة الأمر أنه لا يوجد في الهند قومية واحدة ، ولا توجد بالهند الأسس التي يمكن أن تقوم عليها القومية الواحدة . ولكن لفترض أن الهنادكة وال المسلمين والمنبوذين والسيخ والمسحيين وغيرهم يمثلون أمة واحدة .. فإن من الممكن تطبيق قاعدة الجمهورية (الديمقراطية) هذه بينهم على أساس أن يسير الحكم طبقاً لما ترضيه الجماعة التي تمثل الأغلبية بين هذه الأمم<sup>(١)</sup> ... إنه حين يتم تطبيق أصول الحكومة المنشقة عن الأغلبية (أى حكومة الأقلية) في النظام الديمقراطي ، فإن هذا يعني أن المجموعة كثيرة العدد تتولى الحكم ، وتنال أغراضها ورغباتها بقوة الحكومة ، كما أن المجموعة قليلة العدد تصبح مستبعدة وتضحي برغباتها ومصالحها في سبيل رغبات ومصالح الأغلبية ، وهذا هو ما يطلق عليه : استبداد الأغلبية .. وهو أعمق جرح وأسوأ علامة على وجه الديمقراطيات هذا الزمان ... ويمكن لمبادئ حكومة الأغلبية أن تكون في مكانها الصحيح حين يتم الاتفاق أصلاً على الأمور الأساسية للمواطنين ، وأن يكون الاختلاف بينهم اختلافاً في الآراء فقط ، وليس في المصالح ؛ ومن الممكن في مثل هذا النظام أن تصبح أقلية اليوم هي أغلبية الغد ، وأن تصبح أكثريّة اليوم أقلية الغد ... ولكن اختلاف الأهداف .. أو الأصول الدينية ، أو العواطف القومية ، أو اختلاف أسلوب الحياة وغيرها من مثل هذه الأمور لا يمكن أن تنتهي عن طريق الدلائل أو الاستنتاجات ، ومن هنا فإن المجموعة التي تمثل الأغلبية سوف تظل دائماً هكذا .. فمن الخطأ . إذن . أن

---

(١) ( المسلمين والصراع السياسي الراهن ) ص ١٠٨ . طبعة القاهرة سنة ١٩٨١ م .

نطلق على هذا الشيء اسم : الديموقراطية ، ويجب أن نطلق عليه اسم : البربرية؟!... (١) إن عزيمتنا القومية لاتزداد ولا تنضج في ظل هذا النظام ، بل هي تختنق وتعتصر للنهاية ، وتتفتت جذورها ، ففي هذا النظام نحن قلة في العدد ، وهذا النظام يعطى ما عنده لمن هم كثرة في العدد ... إن القوة جماعها سوف تتحرك ل تستقر في أيدي الآخرين .. وهم سوف يسحقون وجودنا بقوة وشدة !؟... (٢) .

هكذا وضحت مواقف الرجل الفكرية كل الواضح .. وظهر جليا ، من خلال هذه النصوص ، التي تعمدنا الإفادة في إيرادها لكيلا تكون هناك حجة لمن يجترئون النصوص ؟!.. ظهر جليا أن الرجل لم يكن عدوا للقومية ، ولا للديمقراطية ، ..

\* فهو قد رفض ، القومية السياسية الواحدة ، لكل الهند .. لأنها كانت تعنى سحق الأغلبية الهندوسية لل القوميـة الحضارية والثقافية للأقلية المسلمة ... ف موقفه هذا كان دفاعا عن ، الفرمـية الحـقة ، .. وليس عـداء ، للقومـية ، .. ثم هو قد قدم لهذه المعضلة حلـا قومـيا نابـعا من تعدد القرمـيات في شـبه القـارة الهندـية ؟..

\* وهو قد رفض مؤسسة الدولة الـديمقـراطـية ، القـائمة على حـكم الأـغلـبية ، لا رـفضـا منه للـديمقـراطـية ، بل لأنـها - في ظـروفـ الهندـ حيث تـعددـ القرـمـياتـ . ستـؤـدـيـ إلىـ دـوـامـ الحـكـمـ بـيـدـ الأـغلـبيةـ الهندـوسـيةـ ، وـاستـبعـادـ الأـقلـيةـ المسلـمةـ عنـهـ .

(١) (الأمة الإسلامية وقضية القومية) ص ٩٦، ٩٧ . طبعة القاهرة سنة ١٩٨١ م .

(٢) (الصلـمـونـ والـصـرـاعـ السـيـاسـيـ الـراـهنـ) ص ١٠٩ .

دائما ، لدوان ارتباط الأغلبية بالأصول الحضارية القومية ... وهذا الموقف هو رفض لتوظيف المؤسسات الديمقراتية في غير موضعها ، وليس رفضا للديمقراطية ، فهو نفسه يقول : إنّه لا يمكن لحاكم أن يعارض الديمقراطية .

\* ونظريته في الحاكمة الإلهية لا تنفي انحيازه للديمقراطية ... فالحاكمية ، بمعنى السلطة المطلقة .. سلطة الفعال لما يريد .. الذي لا يسأل عما يفعل .. ليست مما يدعوه البشر ... ونطاق التشريع الإلهي القطعي محدود ، وأغلبه كليات وقواعد عامة ... أما ما عدها فاختصاص ، الحاكمة البشرية ، المحكومة بهذه الكليات وبروح الشريعة العام - التي هي فكرية الأمة ومعيار الخير والشر والصواب والخطأ في حياتها ... والأمة . عن طريق نوابها وممثلتها . هي التي تمارس هذه ، الحاكمة البشرية ، ... فهي إذن - هذه الحاكمة - ديمقراطية في الجوهر والمضمون والأساس ...

هكذا انجلى الغموض الذي أحاط بفكرة الأستاذ المودودي السياسي ... وهو الغموض الذي علم الله كم دفع أنسا بعيدا عن جادة الصواب ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا !؟ .

شعار الحاكمة ، إذن ، عند المودودي لا يعنى ، التبوقراطية ، ولا نظرية الحكم بالحق الإلهي ، كما شاع عن الرجل عند كثيرين من أنصاره وأعدائه على السواء !؟ ..

لكن هذا الشعار هو شعار موهم ، أدى وتدى كثير من النصوص التي كتبها

المودودي حوله إلى ليس جعل الكثيرين يحسبونه على ، الشيوفراطية ، و ، الدولة الدينية ، .. ثم هو إحياء لمقولة خارجية مثل طبيعة الانحراف عن الإيمان بسلطان الأمة السياسي في حضارتنا العربية الإسلامية .. وفوق كل هذا فإنه شعار لجأ إليه المودودي مدفوعاً بملابسات هندية خاصة : دولة متعددة القوميات ... والمسلمون فيها أقلية قومية ، فسلطنة الأغلبية الهندوسية لا بد أن ترفض ؛ لأنها أغلبية دائمة معادية لغيرها من القوميات ، وبخاصة للقومية الإسلامية ... فهو - هنا أيضاً - رفض لسلطة بشرية مستبدة ومعادية ، يستخدم شعراً فيه ، شبهة ، الإيهام بتجريد البشر من أن تكون لهم السلطة والسلطان في سياسة الدولة والمجتمع ... ومن هنا كان رفضه وطرح نظريته جانبياً لجذب في تحديد المعانى الدقيقة واختيار المصطلحات المعتبرة عنها بدقة ، فى ميدان ومناخ مليء بعوامل اللبس والأفكار والشعارات المثيرة للشبهات ! ..

فلا شعار ، الحاكمة ، - فى شأنه الأولى - بذى صلة حقيقية بفكر الإسلام السياسى .. ولا هو ، فى صورته المودودية . بالعبير عن واقع الفكر الإسلامي الحديث ، أو ضرورات النهضة الإسلامية فى إطار أمتنا العربية .. إنه شعار دخيل على تراثنا القديم واجتهادنا الحديث .. تخلى عنه الذين ابتدعواه قديماً .. وجوهر فكر المودودى عنه مخالف لما فهمه منه أنصاره وأعداؤه على السواء .. فهو لا يعدو - رغم ما أوضحتنا من مضمونه الحقيقية - أن يكون شبهة من الشبهات ! ..

\*\*\*

والأمر الذى يؤكّد براءة ، الإسلام : الدين ، و ، الإسلام : الحضارة ، من

الانحراف إلى القول ، بالسلطة والدولة الدينية ، ، أو القول ، بفصل الدين عن الدولة ، هو يقأن نظرية الإمامة الشيعية وصورتها الأخيرة ، ، ولاية الفقيه ، .  
ويقأن ، شبيهة السلطة الدينية ، نظرية ، الحاكمة ، ، خارجاً عن طبيعة المسار الأصيل لفكرة الإسلام السياسي ، كما أيدعنه التيارات الفكرية الأساسية التي عرفتها حضارتنا وأيضاً بقاء هذا ، النتوء ، غريباً عن المناخ العربي الإسلامي الذي التزم موقف الرفض والنفور من كل الأطروحات المجافية ، لوسطية الإسلام ، ...

ولقد ظلت ، صفة ، هذا ، النتوء ، في مسيرتنا الفكرية ، مجرد ، جملة معترضة ، تنتظر من يحذفها من كتاب الفكر السياسي للإسلام ، ويقيت ظاهرة غير طبيعية ، تثبت صفحات هذا الكتاب ، إلى أن عرف الإنسان العربي طريقه إلى عصر اليقظة والنهضة والتغيير في القرن التاسع عشر الميلادي ، فرأينا نقاء الفكر السياسي في هذه القضية يعود ليتألق في الآثار الفكرية لمدرسة التجديد الديني ، التي تبلورت من حول فيلسوف الإسلام ومروض الشرق جمال الدين الأفغاني ( ١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ / ١٨٩٧ - ١٨٣٨ م ) والتي كان الإمام محمد عبد العزى ( ١٢٦٦ - ١٣٢٣ هـ / ١٩٠٥ - ١٨٤٩ م ) المهندس الأعظم لبنائها الفكرى المجدد للإسلام ..

فأعلام هذا التيار التجددى ، وإن اعترفوا بوجود ، سلطة زمنية ، و ، سلطة روحية ، إلا أنهم يجعلون ، السلطة الروحية ، للدين تمثل في كل متدين به ، وليس في ، رجال ، لهذا الدين يتذلون لأنفسهم من السلطة والسلطان ما لا يشاركون فيه الآخرون .. وكما جعلوا السيادة والرقابة للأئمة على رجال

السلطة الزمنية ، فكذلك جعلوا للأمة السيادة والرقابة على كل من يسيء استخدام سلطان الدين ؛ ذلك لأن ، إرادة الشعب ، الغير مكره ، والغير مسلوبة حريته قوله وعملا ، هي قانون ذلك الشعب المتابع ، الذي يجب على كل حاكم أن يكون خادما له أمينا على تنفيذه ! .. (١) .. كما يقول جمال الدين الأفغاني ..

ومن منطلق ، الإسلام : الدين ، و ، الإسلام : الحضارة ، لم ير أعلام تيار (الجامعة الإسلامية) التجديدي بين السلطتين ، الزمنية ، والروحية ، ذلك التناقض العدائي ، ولا هذه الثنائية الحادة والانشطار المستحكم الذي كان بينهما في الواقع الأوروبي ، وهو التناقض الذي أثمر ، العلمانية ، هناك ... فقال أعلام هذا التيار التجديدي : إنه ، إذا سار الدين في غايته الشريفة ، حمدته السلطة الزمنية ، بلا شك ، وإذا سارت السلطة الزمنية في الغاية المقصودة منها ، وهي ( العدل المطلق ) حمدتها السلطة الروحية وشكرتها ، بلا ريب . ولا تناقض هاتان السلطتان إلا إذا خرجت الواحدة منهما عن المحور اللازم لها ، والموضوعة لأجله ! .. (٢) .

ولقد تصور - وصور - أعلام تيار التجديد الديني علاقة الدين بالدولة على النحو الذي يمكن رصد عناصره الأساسية في هذه النقاط :

١ - تأسيس المشروع النهضوي المستقبلي على الثوابت والأصول التي تحظى

( ١ ) الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ص ٥٣٣ - دراسة وتحقيق دكتور محمد عمارة - طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

( ٢ ) المصدر السابق ص ٣٤٤ .

، هوية الأمة الحضارية ، .. ذلك ، لأن الظهور في مظهر القوة ، لدفع الكوارث ، إنما يلزم له التمسك ببعض الأصول التي كان عليها الآباء والأسلاف .. ولا ضرورة - في إيجاد المفعة - إلى اجتماع الوسائل وسلوك المسالك التي جمعها وسلكها بعض الدول الغربية الأخرى ، ولا ملجم للشرق - في بدايته - أن يقف موقف الغربي في نهايته ، بل ليس له أن يطلب ذلك ؟ ... (١) .

فتميزنا الحضاري حقيقة تاريخية .. وهو ضرورة مستقبلية نافعة ، نعصم مشروع نهضتنا من المسوخ والتشویه المتمثل في فكرية ، التغريب ، .. وهو شرط صلاحيه ، عندما يلائم طبيعة الأمة وخصائصها ..

٢ - والإسلام - المتجدد بالاجتهد العقلاني - هو الركيزة الطبيعية والقوية للنهضة المنشودة في إطار أمتنا العربية الإسلامية .. فتجدد ، دينانا ، رهن بتجدد ، ديننا ، !!! ، وهذه سبيل لمزيد الإصلاح في المسلمين لا متوجه عنها ، فإن إثنانهم من طرق الأدب والحكمة العاربة عن صبغة الدين يحرجه إلى إنشاء بناء جديد ، ليس عنده من مواده شيء ، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحدا . وإذا كان الدين كافلاً بنهذيب الأخلاق وصلاح الأعمال وحمل النقوص على طلب السعادة من أبوابها ، ولأهلها من الثقة فيه ( ماليس لهم في غيره ) ، وهو حاضر لديهم ، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلمام لهم به ، فلم العدول عنه إلى غيره ؟ !؟ (٢) .

(١) المصدر السابق ص ٥٣٣ .

(٢) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبد العبد ج ٣ ص ٢٣١ - طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .

٣ - وتأسیس التمدن الحديث على رکائز التمدن الإسلامي لا يعني صب  
الحاضر والمستقبل في فوالب السلف وتجارب الأقدمين ، وإنما يعني جمع  
ثوابت الهوية إلى متعددات العصر ومقتضياته ، فنكون ، معاصرین ، نبدع ما  
نواجه به تحديات العصر ومتعددات الواقع ومتطلبات المستقبل ، على أن  
نكون ، معاصرتنا ، امتداداً متسبقاً ومتظوراً لثوابت هويتنا العربية الإسلامية ..  
فنحنمن النهضة العصرية مع التراصيل الحضاري ، الأمر الذي ينفي التناقض  
بين ، أصيل موروثنا ، وبين ، جدتنا وحذائتنا ، .... ، ولو رزق الله المسلمين  
حاكماً يعرف دينه ، ويأخذهم بأحكامه ، لرأيتمهم قد نهضوا ، والقرآن الكريم في  
إحدى البدین ، وما فرر الأولون وما اكتشف الآخرون في البد الأخرى ، ذلك  
لآخرتهم ، وهذا لدنياهم ، ولساروا يزاحمون الأولياء فيزحفونهم !... (١) .

٤ - وأسلمة ، الدولة ، ، في مشروعنا الحضاري لا تعنى أنها دولة : دينية ..  
ثيوقراطية ، .. كما عنت ذلك مسيحيتها في الحضارة الكاثوليكية الغربية ،  
قطبية ، السلطة الدينية ، للدولة مما يأبه نهج الإسلام . فالكاثوليكية الغربية  
هي التي ، جعلت أصلاً من أصول المسيحية كون السلطة الحقيقة : ( مدنية -  
سياسية - دينية ) في نظام واحد ، لا فصل فيه بين السلطتين ، أما الإسلام فإنه  
، ليس فيه سلطة دينية ، سوى سلطة الموعظة الحسنة .. وهي سلطة خولها الله  
لكل المسلمين ، أدناهم وأعلاهم ... وليس لل الخليفة ، أو القاضي ، أو المفتى ، أو  
شيخ الإسلام أية سلطة دينية .. بل إن كل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهي

---

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

سلطة مدنية ... ! .. فليس في الإسلام سلطة دينية بوجه من الوجوه ؟ ! .. (١) .

٥ - ونفى ، السلطة الدينية ، و ، الشيروقراطية ، عن الدولة الإسلامية لا يعني ، علمانية ، هذه الدولة ، وتحررها من هيمنة الشريعة الإسلامية ، وفصلها عن الدين .. ذلك لأن الإسلام ليس مجرد رسالة روحية خالصة ، وإنما هو موقف كلي وفلسفة شمولية وأيديولوجية حياتية وضع المعايير والفسفات والأطر للنظام المدني أيضا .. فالإسلام : دين ، وشرع ، قد وضع حدودا ، ورسم حقوقا ، وليس كل معتقد في ظاهر أمره بحكم يجري عليه في عمله ، فقد يغلب الهوى وتحكم الشهوة ، فيجعل العق ، ويتعدى المعنى الحد فلا تكمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود ، وتنفذ حكم القاضى بالحق ، وصون نظام الجماعة ، وتلك القوة لا يجوز أن تكون فوضى في عدد كثير ، فلا بد أن تكون في واحد ، وهو السلطان أو الخليفة ، (٢) . ( الدولة ) - ... ف الله يزر بالسلطان مالا يزر بالقرآن ! ..

٦ - فهي - إذن - دولة : إسلامية ، و ، مدنية ، في ذات الوقت .. للشريعة مكان السيادة والهيمنة على ، واقعها الحى ، وعلى ، القانون ، المنظم لحياة هذا الواقع ... والأمة هي مصدر السلطة والسلطان في التشريع والتقتين لمقاصد هذه الشريعة وتجسيد فلسفاتها واقعا ووضع مقاصدها في الممارسة والتطبيق ...

---

( ١ ) المصدر السابق ج ٢ ص ١٧٥ ، ج ٣ ص ٢٨٨ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ .

( ٢ ) المصدر السابق ج ٣ ص ٢٨٧ .

وإذا كانت : الحرية ، فريضة إسلامية وضرورة شرعية إنسانية ، وليس مجرد حق من حقوق الإنسان ، فإن حرية الأمة لن تتحقق إذا لم نكن - في سياسة الدولة والمجتمع - مصدراً للسلطة والسلطان ... فالحكمة والعدل في أن تكون الأمة - في مجدها - حرة مستقلة في شئونها ، كالأفراد في خاصة أنفسهم ، فلا ينصرف في شئونها العامة إلا من ثق بيهم من أهل الحل والعقد ، المعبر عنهم في كتاب الله بأولى الأمر ؛ لأن تصرفهم - وقد وثقت بهم - هو عين تصرفها ، وذلك متنهي ، ما تكون به سلطتها من نفسها<sup>(١)</sup> .

بل إن كون الأمة هي مصدر السلطة في حياتها السياسية ليبلغ الحد الذي يجعلها الحاكمة على الدولة .. فهي تباعي الحاكم وتتوجّه . إن كان ملكاً . على شرط الدستور والقانون ، فإن وفي كانت له حقوق الطاعة ، وإلا ، فإما أن يبقى رأسه بلا تاج ، أو تاجه بلا رأس !! .. (٢) .

2

هكذا كشفت مدرسة التجديد الديني الحديث النقاب عن الوجه المشرق للتفكير الإسلامي في هذا الموضوع .. موضوع : ( الإسلام وطبيعة السلطة السياسية في الدولة والمجتمع ) ، ومن ثم : ( الإسلام والعلمانية ) فازاحت وهم الدين زعموا أن الإسلام مع ، الحكومة الدينية .. الشيفراتية ، ، ومن ثم أفقدت دعاء العلمانية ، ، من أنصار تيار ، التغريب ، كل مبرر لتكلف مشكلة يستعيرون لها حلًا متكلاً هو الآخر؟!

(٦) المصدر السابق ج ٥ ص ٢٥٨.

(٢) الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ص ٤٧٨ ، ٤٧٩ .

وظهر جلياً أنَّ شبهة السلطة الدينية ، ، في نراثنا الفكري لم تعد أن تكون :

\* ، خصوصية شيعية ، أثمرتها ملابسات وغايات مختلفة عن تلك التي دعت إلى نظيرتها الأوروبية ..

\* ، مصطلحات موهمة ، دفعت إليها ملابسات خاصة ، لا وجود لها ولا لظيرها في إطار الأمة العربية المسلمة ..

\* ، آفة التقليد ، للأطروحات الفكرية التي عرفتها ديانات أخرى وحضارات أخرى ، رغم تعارض أسسها وغاياتها ومتاهجها مع الأسس والغايات والمناهج التي تميز بها الإسلام ..

حدث ذلك ويحدث رغم وضوح مضاره ومخاطرها على ذلك التميز الذي طبع نهج الإسلام فأكسيه خصوصية ازدان بها كدين ، وكحضارة .. وهى خصوصية من الواجب . ومن الطبيعي . أن تسعى إلى التخلص منها هذان الدين ...

وهو قد حدث ، ويحدث رغم أنَّ الرسول ﷺ قد حذرنا مغبةه منذ عصربعثة ، عندما تنبأ به فقال ، محدثاً : لتبعدن سفن من كان قبلكم ، باعا بباع ، وذراعا بذراع ، وشبرا بشبر ، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتم فيه ، (١) ..!

لقد عرفت مجتمعات قديمة وحضارات غير إسلامية ذلك التهج الذي جعل

---

(١) رواه البخاري ومسلم وأبي ماجة وأبي حنيفة .

، السياسة ديناً خالصاً ، وكان ذلك قبل أن تبلغ الإنسانية طور الرشد الذي يؤهل الأمة لأن تكون مصدراً للسلطة والسلطان في شئون الدنيا وتنظيم الدول وسياسة المجتمعات .. فعرفت الكسرورية الفارسية كسرى مفوضاً من معبوده أهوراً مزداً ، مفوضاً بالحق الإلهي لتكون ، سياسته ، دين السماء ، وقانونها المقدس !.. وعرفت القيصرية الرومانية القيصر . في الوثنية - : ابن السماء - وفي المسيحية - : رئيس الكنيسة الحاكم بالحق الإلهي ، على النحو الذي اشتهر في أوروبا الكاثوليكية بعصورها الوسطى - المظلمة !.. كما عرف التاريخ العبراني ، وحدة السياسة والدين ، لدوام السلطة السياسية بيد الأنبياء !..

لكن الإسلام الذي فتح - بختم طور النبوة - للإنسانية باب المرحلة التي بلغت فيها رشدنا ، هو الذي علمنا رسوله صلوات الله عليه أن هذا الطور الجديد قد اقتضى تطويراً حاسماً وتغييراً نوعياً في طبيعة السلطة السياسية للدولة الإسلامية ، وفي طبيعة العلاقة بين ، الرسالة و ، السياسة ، وبين ، الدين ، و ، الدولة ، ... عندما قال - عليه الصلاة والسلام - : إن بني إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي ، وانه لا نبي بعدي ، إنه سيكون خلقاء <sup>(١)</sup> ... فنبه على أن نظام الحكم في الإسلام طبيعة تحالف طبيعته التي عرفت في التاريخ القديم وفي الحضارات التي سبقت حضارة الإسلام ... وعندما قال - معلقاً على حادث تأثير النخل - : إنما أنا بشر مثلكم .. وما قلت لكم : قال الله ! : .. فما كان من أمر دينكم فإلى ، وما كان من أمر

---

(١) رواه البخاري وأبن ماجة وأبن حبيب .

دنياكم فشأنكم به ، أنتم أعلم بأمر دنياكم ، (١) ! فتبه على أنه ~~ذلك~~ مع جمعه بين ، الرسالة ، و ، السياسة ، فـ تعايز في إنجازه ما هو ، رسالة ، عما هو ، سياسة ، .. ما هو دين عما هو دولة .. فاختلف الوضع وتغير - نوعيا - عن ، الكهانة ، التي سادت عصور ما قبل الإسلام وحضارته ..

لكن ... وبالرغم من هذا الهدى النبوى فقد نفر ضئيل العدد من المسلمين من تقدم أمة الإسلام ، باعوا بباع ، وذراعا بذراع ، وشبرا بشبر ، فجعلوا ، السياسة ، دينا خالصا ، وجعلوا ، الإمامة : إلهية ، معصومة ، عصمة الأنبياء ! ..

وإذا كان هذا الفكر قد ظل - في تاريخنا وترايانا - مجرد نتوء .. وخصوصية مذهبية ، أنكرتها التيارات الرئيسية التي صنعت فكر الإسلام السياسي .. كما ظل هذا الفكر مجرد فكر نظري ، نشأ كرفض للسلطة البشرية الظالمة ، وكحمل مثالى بسلطة معصومة صنعها الله على عينه وأصطفها كما اصطفى الأنبياء ! ... إذا كان هذا هو حال تراث الإسلام وتاريخه مع هذا اللون من الفكر ، فإن شبيهه ، الكهانة الكاثوليكية ، عندما سادت أوروبا العصور الوسطى ، قد أفرزت ذلك اللون من ردود الفعل الحادة .. أفرزت نهج ، العلمانية ، SECULARISM .. الذي أنكر أهله ومفكروه أن تكون ، للدين ، علاقة ب ، الدولة والمجتمع ، ورفضوا أن تكون ، للرسالة الدينية ، صلة ب ، سياسة دنيا الناس ، ! ..

---

( ١ ) رواه مسلم وابن ماجه وابن حبيب .

وكما ابتدى نراينا القديم بأفة تقليد ، الكهانة ، القديمة .. كذلك ابتدى فكرنا الحديث والمعاصر بأفة تقليد ، العلمانية ، الأوروبية .. وغفل الفريقيان - القائلون بأن ، دولة ، الإسلام هي ، دين خالص ، .. والقائلون بأن الإسلام ، دين ، لا علاقة له بـ ، الدولة ، غفلوا عن أن للإسلام - في هذا الأمر - نهجاً متميزة يرفض ، الكهانة ، و ، وحدة الدين والدولة ، و ، الرسالة والسياسة ، و ، السلطة الدينية ، و ، الدولة الدينية ، و ، الحكم بالحق الإلهي ، .. كما يرفض في ذات الوقت - نقىض هذه ، الكهانة ، وهي ، العلمانية ، التي تفصل الدين ، عن ، الدولة ، وتدع ما لفيصر لفيصر وما لله لله ! ..

إنه النهج الإسلامي المتميز بـ ، وسطية ، الإسلام .. تلك ، الوسطية ، التي لا تعنى رفض هذين النقيضين لكي تقف بينهما ، وعلى مسافة متساوية بينها وبين كل منهما - كما هو شأن ، الوسطية الأرسطية ، وإنما هي ترفض الانحياز لأى من النقيضين ، لتصوغ معالم موقفها الثالث من السمات والسمات الممكن جمعها والتأليف بينها من بين سمات وسمات النقيضين اللذين رفضت الانحياز لأى منهما وحده .. فهي وسطية ، العدل ، بين الظلمين .. و ، الحق ، بين الباطلتين .. و ، الاعتدال ، بين النطوفين .. الوسطية التي تجمع وتزلف بين ما يعد في المنظومات غير الإسلامية متناقضات يستحيل الجمع بينها ، فضلاً عن التأليف ! .. الوسطية التي تجمع بين ، الرسالة ، و ، السياسة ، .. بين ، الدين ، و ، الدولة ، مبصرة العلاقة بينهما ، دون أن تبلغ هذه العلاقة حد ، الاندماج والوحدة ، كما في ، الكهانة والدولة الدينية - الثيوقراتية ، .. ودون أن تتدنى وترق خيوط هذه العلاقة

إلى حد ، الانفصال ، - كما هو الحال في « العلمانية » .. الوسطية التي تدعو إلى الدولة : « الإسلامية - المدنية » ، والسياسة : « الإسلامية - المدنية » ، التي تمارس فيها الأمة حقها - بل واجبها - في أن تكون مصدر السلطات ، شريطة أن لا تحل حراما ولا تحرم حلالا دينيا ، وإنما هي تبدع في شئون دنياهما في إطار مقاصد الشريعة وفلسفتها ... دولة : إسلامية ترفض ، الدولة الدينية ، رفضها ، للعلمانية ، على حد سواء !؟!

دولة : « إسلامية - مدنية » ترعي روح الشريعة الإلهية الثابتة ، وتلتزم الحدود القرآنية القطعية الدلالة والثبوت ، ومن ذلك ينكون لها إطار ديني ، يقف عند الكلمات والمقاصد والغايات والفلسفات ، وفي داخل هذا الإطار الديني - الذي غدا مجسدا لهوية الأمة وروحها الحضاري - تجتهد الأمة ، بواسطة الدولة ؛ لتساير بإبداعها الفكري في النظم والقوانين حركة الواقع المتغير والمنتظر دائمًا وأبدًا ، بحكم قانون الله وسنته في نظره واقع الحياة والمجتمعات .. فهي دولة فيها : « الثابت - الديني » ، وفيها : « المتغير - المدني » .. ومن هنا قامت ، العلاقة ، وفي ذات الوقت ، التمايز ، بين ، الرسالة ، و ، السياسة ، .. وبين ، الدين ، و ، الدولة ، في هذا البناء الإسلامي الفريد ! ..

إن الإسلام : « دين » و « دولة » .. وإن « واد » العطف التي تعطف « الدولة » على « الدين » ، كما تقييد « المغایرة » . وهذا هو معناها اللغوي . فإنها تقييد قيام الصلة والاشراك ! ..

ذلك هو موقف ، الحضارة الإسلامية ، على امتداد تاريخها . من قضية العلاقة بين « الدين » و « الدولة » . لقد رفضت . بما أبدعته تياراتها الفكرية

الأصلية والرئيسية . مقوله : ، فصل الدين عن الدولة ، ، رفضها لمقوله ، وحدة الدين والدولة ، .. أى أنها رفضت جوهر ، العمانية ، وجوهر ، الكهانة والشيوقراطية ، .. واختارت . بمنهج ، الوسطية الإسلامية ، . موقف ، التمييز ، بين الدين والدولة .. فكانت ، شبهة السلطة الدينية ، فيها ، تنوعا ، مقدماً لعواقب غير إسلامية ، كما هو حال ، الفكرية العلمانية ، الحديثة والمعاصرة ، مجرد تقليد لمسيرة الحضارة الغربية ، يصطفع مشكلة ليصطنع لها الحلول . وما الأفة التي وقفت وتقف خلف دعاء ، الدولة الدينية ، ودعاه ، الدولة العلمانية ، إلا آفة التقليد والجمود ؟!



## القفز على حقائق الفكر ووقائع التاريخ

لكن العجب - كل العجب - هو الغفلة أو التغافل - من قبل البعض - لكل هذا الوضوح في موقف الإسلام من علاقة الدين بالدولة .. ذلك الذي أشرنا إليه فيما تقدم من الصفحات ..

فكمما وجدنا البعض يذهب في الادعاءات التي تفتح الباب ، للعلمانية ، ، إلى الحد الذي يشذ فيه عن الفكر الذي استقر عليه العلماء والباحثون ، فينكر علاقة ، الفكر الإسلامي ، بالدولة والسياسة وتنظيم المجتمعات وتحديد نمط معين ونهج متميز للتمدن وال عمران .. توصلًا إلى جعل ، العلمانية ، الحل الطبيعي في حضارة إسلامها - في زعمهم - دين لا دولة ، كما كانت هي الحل الطبيعي في حضارة قصمت مسيحيتها أن تدع ما لفيصر لفيصر وما له له ..

كما صنع البعض ذلك على جبهة ، الفكر الإسلامي ، .. وجدنا ببعضنا من الكتاب ، وإن لم يقولوا إن الإسلام - كفكير نظري - قد ماثل المسيحية في ، الكهانة ، و ، الدولة الدينية ، و ، الحكم بالحق الإلهي ، ، إلا أنهم فسالوا ويقولون : إن ذلك قد حدث ، عمليا ، للإسلام ؟ !! .. فرأينا هذا البعض يجتهد في ، القفز ، على هذه الحقائق الفكرية ، الصلبية والعنيدة . التي قدمناها . ساعديا إلى التبشير بفكريه ، التغريب ، ، ومنها ، العلمانية ، ، بدعوى تعامل الإسلام

عملياً ، مع المسيحية في ، الشيوعية ، و ، الكهانة ، و ، نماذل ، الواقع الإسلامي ، مع واقع أوروبا العصير الوسطى والمظلمة عندما سادت نظرية الحكم بالحق الإلهي ... ولذلك ، فإن ، العلمانية ، ينظر هذا البعض . تصبح هي الحل عندما كما أصبحت هي الحل لأوروبا عصر النهضة والاحياء ... ويتمادي هذا البعض في هذه الدعوى فيزعم أن ، العلمانية ، قد استقرت لها السيادة في واقعنا النهضوي الحديث ، منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي ، وأنها كانت الفردين والسبب لكل مشروعات النهضة والتحديث والتنمية التي عرفتها بلادنا في عصرها الحديث ! ..

\*\*\*

وفي اعتقادنا أنه رغم ظهور شذوذ هذا الادعاء ، عندما يوجد في صورة الحقائق التي قدمتها ، والتي مايزت بين الإسلام والمسيحية انكاثونيكية الغربية ، كما مايزت بين واقع تطورنا ونظيره في الغرب .. إلا أن ، درجة القبول ، لهذا الادعاء في صفوف المثقفين العلمانيين . ونحن حريصون على إدارة الحوار الموضوعي معهم حول هذه القضية المحورية . تدعونا إلى تفصيل القول في حظ هذا الادعاء من الصدق ، الفكرى والواقعي ... وتدعونا . كذلك . إلى اختيار أكثر الأصوات عنواناً بهذا الادعاء ، وأشدتهم حساسة له ، ممثلاً في الدكتور لويس عوض ، لتدبر معه ومن خلاله الحوار حول حقيقة هذا الادعاء بوجود العلاقة بين الإسلام و ، الكهانة والشيوعية ، ... وقيام ، العلمانية ، رازدهارها في نهضتنا المصرية والعربية الحديثة ..

يقول الدكتور لويس عوض في الدراسة التي نشرها بمجلة ، المصوّر ، عن

( قصة العلمانية في مصر ) ... . ومع أن الإسلام - على خلاف المسيحية - دين يقوم في أساسه على الفلسفة الإنسانية ، باعتبار أن الله - في الإسلام - قال إن الإنسان هو سيد المخلوقات ، وجعل له مكانة ممتازة في الكون أعلى من مكانة الملائكة نفسها . والإسلام في جوهره لا يعرف حكم الكهنوت ، وليس فيه وسطاء بين الإنسان والله .. إلا أن الإسلام - كالمسيحية - قد عرفا دوراتهما الثيوقراطية والهيرومانية<sup>(١)</sup> . . .

وبناء على دعوى مرور الإسلام ، عمليا - مثله مثل المسيحية - بالدورات الثيوقراطية ، يذهب الدكتور لويس عوض إلى القول بأن نهضتنا الحديثة ، مثلها كمثل نهضة أوروبا المسيحية ، قد اعتمدت على استبدال العلمانية بـ «الكهنوت والثيوقراطية» ، الإسلامية ، وأن هذه النهضة الحديثة ، بما أرست من فكر وأقامت من مؤسسات إنما كانت - كنظيرتها الأوروبية - ثمرة للصراع بين دعاء ، الحكم بالحق الطبيعي ، وبين دعاء ، الحكم بالحق الإلهي ، . . فالتعامل بينما وبين الغرب قائم في «واقع النطور التاريخي» ، وقائم - تبعاً لذلك - في «الحلول» ، . . ومنها حل العلمانية ، ! .. وفي هذه الدعوى يقول الدكتور لويس : «لقد أصبحت مصر - رغم الكثير من التقلبات المعادية - أرسخ قاعدة للعلمانية في الشرق الأوسط ..»<sup>(٢)</sup> .

وانطلاقاً من مذهبه الذي يرى أن «استقلال مصر» هو استقلالها عن ماضيها الإسلامي ومحيطها الإسلامي ، وأن تحضرها هو عين «تغريبها» ،

(١) (المصور) العدد ٣٠٧٧ في ٩ - ٣٠ م. ١٩٨٣.

(٢) المرجع السابق . العدد ٣٠٧٨ في ٧ - ١٠ م. ١٩٨٣.

يذهب ليعدد القادة العظام الذين قادوا ، النهضة العلمانية لمصر ، فإذا هم بونابرت (١٧٦٩ - ١٨٢١ م) ومحمد على (١١٨٤ - ١٢٦٥ هـ / ١٧٧٠ - ١٨٤٩ م) وأسماعيل باشا (١٢٤٥ - ١٣١٢ هـ / ١٨٣٠ - ١٨٩٥ م) واللورد كرومتر (١٨٤١ - ١٩١٧ م) وسعد زغلول (١٩٧٣ - ١٣٤٦ هـ / ١٨٥٧ - ١٩٢٧ م) وجمال عبد الناصر (١٣٣٦ - ١٣٩٠ هـ / ١٩١٨ - ١٩٧٠ م) (١) ..

ولخطورة هذه الدعوى - التي تتعدي حدود تزييف التاريخ إلى نطاق تضليل المسيرة المستقبلية ، وهذا هو هدفها الأساسي والأخطر - نجد لزاما علينا عرض مقولاتها - بأمانة وموضوعية . على حقائق تاريخنا وواقع نهضتنا الحديثة ؛ ابتعاد الوصول إلى الحقيقة في هذا الموضوع الخطير ..

\* يقول الدكتور لويس عوض - بصيغة الوائق مما يقول - : إنني أعلم أن معركة الديمقراطية المصرية كانت دائماً معركة بين الحق الطبيعي ومن يدعون بالحق الإلهي . ومن يدعون بالحق الإلهي يريدون حرمان الشعب من ممارسة حقه الطبيعي كمصدر للسلطات ، ويسبغون هذه الصفة على الملوك والفقهاء والعاقة والتابوات والأبطال .. (٢) .

فهل - حقاً - كانت تلك هي المعركة ؟ .. وهل حقاً كان هؤلاء هم فرقاؤها .. دعاء الحكم بالحق الطبيعي .. ودعاة الحكم بالحق الإلهي !! .. ومنى ؟ .. وفي أي بلد من بلادنا حدث هذا الذي ، علمه ، الدكتور لويس !! ..

(١) المرجع السابق . العدد ٣٠٧٧ في ١٩٨٣/٩/٣٠ م ، والعدد ٣٠٧٦ في ١٩٨٣/٩/٢٢ م والعدد ٣٠٧٨ في ١٩٨٣/١٠/٧ م .

(٢) (المصور) حديث مع الدكتور لويس . العدد ٣١٠٦ في ١٩٨٤/٤/٢٠ م .

إن الشهير ، والمعتارف عليه ، والذى كاد أن يكون إجماع الذين أرخوا لهذه الأمة ، والذين درسوا ويدرسون هذا التاريخ ، يؤكد - في هذه القضية - على عدد من الحقائق التي تقول :

١ - إن أمتنا لم تنظر إلى « الدولة » العثمانية باعتبارها « خلافة إسلامية » ، تمتلك الشروط الإسلامية للخلافة والإمامية ، وإنما نظرت إليها باعتبارها « سلطنة » قائمة على « الفيর والتغلب » .. وإن الثورات والتمردات والانتفاضات ضد هذه « السلطنة » إنما كانت متواتلة ومشروعة ، وقدرتها كانوا هم علماء الشريعة وأئمة الإسلام !! .. كما كانت فترات التهادن مع هذه « السلطنة » ، في إطار التعامل مع « حكم الضرورة » ، ومع « الممكن » ، الذي هو أخف الضررين ، ... فقد ظل الإسلام : الدين ، وـ الفكر ، على لسانه ونفسه بشروط الخلافة والإمامية ، يحجب ، المشروعية الإسلامية ، عن سلاطين آل عثمان ، بدءاً من « السلطان سليم (٨٧٥-٩٢٦هـ / ١٤٨٠-١٥٢٠م) » حتى « السلطان عبد الحميد (١٢٥٨-١٣٣٦هـ / ١٨٤٢-١٩١٨م) » .. فلماين هو الواقع الشيورقراطي ، الذي مر به الإسلام ، كما مرت به مسيحية الغرب الكاثوليكية !! .. إن كان المقصد تجاوزات سلاطين آل عثمان ، الذين رأوا أنفسهم ظل الله في الأرض ، وسيوفه المسلطة على رقاب عباده .. فقد ظل الإسلام وعلماؤه منكرين لهذا التجاوز والانحراف ، يحجبون عنه « المشروعية الإسلامية » ، ويحولون بينه وبين أن يصبح « واقعاً إسلامياً » ، وـ فكراً دينياً .. فلماين هذا من دور المؤسسة الكنسية في الغرب الكاثوليكي حيال قصة الكهانة والشيورقراطية والحكم بالحق الإنبوى !! .. وأين هذا التمايز بين واقع الغرب

الكاثوليكي ووافعنا في عصورنا المظلمة التي نسلط فيها سلاطين آل عثمان؟!..

٢ - وعلى حين كانت المؤسسة الكنسية - في الغرب الكاثوليكي - هي المبدعة لنظرية ، الحكم بالحق الإلهي ، والعارية بضراره ضد أن يكون الشعب مصدر السلطات .. كان علماء الإسلام - في مجدهم - أئمة الدعوة إلى ضرورة أن تكون الأمة هي مصدر السلطات!!!.. ولم يكن هذا الموقف لهؤلاء العلماء طارئاً ، جاء كثمرة ، للعلمانية ، .. وإنما كان موقفاً أصيلاً أطلقوه في ظل السلطنة العثمانية ، وضمنه الوثائق والقرارات التي نصت على حق الأمة في تولية الحكام ، وفي عزلهم ، وفي الثورة عليهم ، وفي قتالهم ، حتى ولو كانوا سلاطين ، بل وخلافة !!؟..

فـ ، مجلس الشرع ، - الذي كانت بيده قيادة الأمة ، في مصر ، أوائل القرن التاسع عشر الميلادي - هو الذي اجتمع بدار المحكمة العليا ، بيت القاضى ، في يوم الاثنين ١٣ صفر سنة ١٢٢٠ هـ / مايو سنة ١٨٠٥ م ، وقرر عزل الوالي العثماني أحمد خورشيد باشا .. و اختيار محمد على باشا واليها - بدلاً منه . على مصر ، وذهب علماء مجلس الشرع إلى محمد على فائلين له : « تكون واليها علينا ، بشر وطننا ، !؟.. ولما رفض خورشيد باشا قرار عزله فائلاً : « إنني مُولى من طرف السلطان ، فلا أعزل بأمر الفلاحين ، !؟.. فاد ، مجلس الشرع، المقاومة والمحاصر والقتال ضد هذا الوالي وأعونه .. وعندما سُلِّم قائد مجلس الشرع ، وأبرز علماء الإسلام يومذا السيد عمر مكرم ( ١١٦ ) ١٢٣٧ هـ / ١٧٥٥ م ) .. عندما سُلِّم من قبل مندوب الوالي التركي :

- كيف تعزلون من ولاه السلطان عليكم .. وقد قال الله تعالى : « أطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ » (١) .

كان جوابه الذي حدد فيه انحياز الإسلام إلى حق الأمة - بل وراجبيها - في أن تكون مصدر السلطة والسلطان .. وانحياز علماء الشريعة إلى هذه «الديمقراطية» ، الإسلامية .. قال :

- أولو الأمر : العلماء وحملة الشريعة ، والسلطان العادل .. وهذا الوالي - (خورشيد باشا) - رجل ظالم .. وجرت العادة .. من قديم الزمان - أن أهل البلد يعزلون الولاية ، وهذا شيء من زمان ، حتى الخليفة والسلطان إذا ساروا فيها بالجور ، فإنهم - (أهل البلد) - يعزلونه ويخلعونه .. (٢) .

فإذا كان هذا هو موقف الإسلام وعلمائه .. فما هي ، الكهنة والثيوقراطية ، التي مر بها الإسلام ، كما مر بها المسيحية ، والتي ناصبت حق الأمة في الديمقراطية وفي أن تكون مصدر السلطات العدame؟! .. الم يكن علماء الإسلام - هنا - هم الدعاة إلى الديمقراطية الإسلامية ، وإلى أن تكون الأمة هي مصدر السلطة والسلطان؟!

٣ - وهذا الخلاف الذي حدث بين السيد عمر مكرم وبين الوالي محمد على

(١) النساء : ٥٩ .

(٢) الجبرى (عجائب الآثار في الترجم والأخبار) ج ٦ ص ٢٦٩ - ٢٢٣ . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م . والرافعى (تاريخ الحركة الفرمية) ج ٢ ص ٣٣٦ ، ٣٣٧ . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٨ م .

باشا .. هل يحق لمنصف يفقه حقائق تطورنا التاريخي أن يقيم شبهها بينه وبين  
الصراع الذي شهدته الغرب بين ، السلطة الدينية ، و، السلطة الزمنية ، !! .

إن عمر مكرم كان الداعية الصلب لمبدأ حق الأمة - بل وواجبها - في أن  
تكون مصدر السلطات .. كما كان القائد المبرز لثورة الشعب في سبيل حقوقه ،  
ومنها الديمقراطية .. ومن ثم يكن صراعه مع محمد على صراعا بين  
الدين ، وبين ، الدولة ، ، ولا صراعا بين دعاء الحكم بالحق الإلهي وبين  
دعاه الحكم بالحق الطبيعي .. وإنما كان - في حقيقته وجوبه - صراعا بين  
(الثورة ، وبين ، الدولة ، بكل ماتعنيه هذه المصطلحات من دلالات ! ) .

٤ - وإذا كانت أولى ثوراتنا الشعبية الحديثة ، من أجل الديمقراطية وحق  
الأمة في أن تكون مصدر السلطة والسلطان ، كانت تلك التي قادها ، مجلس  
الشرع ، وعلماء الإسلام في سنة ١٨٠٥ م .. فلقد كانت ثورتنا الشعبية الثانية -  
لتتحقق ذات الأهداف - تلك التي قادها أحمد عرابي باشا ( ١٢٥٧ - ١٣٢٩ هـ /  
١٨٤١ - ١٩١١ م ) في سنة ١٨٨١ م .. ولم تكن - هي الأخرى - صراعا بين  
دعاه الحكم بالحق الطبيعي وبين دعاه الحكم بالحق الإلهي ، وإنما كانت ثورة  
شعبية ضد الاستعمار الغربي ونفوذه والاستبداد الداخلي وأعوانه .. وهي لم  
تقطع الروابط مع الدائرة الإسلامية التي كانت ممثلة يومئذ في الإمبراطورية  
العثمانية ، وإنما رامت ترسيخ استقلال مصر في إطار ، كومونولث إسلامي ،  
يكون إطار انتماء حضاري وأداة مقاومة للزحف الاستعماري الطامع في عالم

---

( ١ ) انظر دراستنا عن عمر مكرم . مجلة ( الهلال ) عدد نوفمبر سنة ١٩٨٤ م وعدد  
فبراير سنة ١٩٨٥ م .

الشرق والإسلام .. وعن هذه العلاقة بين ، الاستقلال الوطني ، لمصر وبين دائرة ، انتهاها الإسلامي ، يقول عرابي : إننا جميعاً أبناء السلطان ، كأسرة في بيت ، ولكن ، كما هو الحال في الأسرة . فنحن أهالي الأقطار الإسلامية لكل منا حجرة مستقلة ، يترك لنا أمر تنظيمها حسب إرادتنا ، حتى لا يسمع للسلطان نفسه بالتدخل في ذلك (١) ..

وبسبب من وضوح عداء هذه الثورة ، الديمقراطية ، للغرب .. وبسبب من دعيعها بأهمية الانتماء المصري للمحيط الإسلامي ، بما يمثله من روابط حضارية ، يذهب الدكتور لويس عوض فيهيل على هذه الثورة التراب ، فيكشف بموقفه هذا من الثورة العربية أن القضية عنده ليست ، الديمقراطية ، بقدر ما هي ، التغريب ، فإذا كانت ، ديمقراطية ، في إطار الانتماء الإسلامي ، فهي مرفوضة ، ولن تكون مقبولة إلا إذا كانت بالمفهوم الغربي العلماني ، وكجزء من ، القيم الغربية .. فعندما أن ، مشكلة العربين الحقيقية ليست موقفهم من الجيوش الغربية ، ولكن موقفهم من القيم الغربية (٢) ..

هكذا تقوم ، حقائق الواقع ، كما قامت ، حقائق الفكر ، شاهدة على اختلاف المسيرة التطورية ، واختلاف الفكر النظري بين أمتنا العربية الإسلامية وبين الغرب الكاثوليكي إبان عصوره الوسطى وخلال مخاض نهضته الحضارية الحديثة .

(١) أحمد عرابي (كتف الأسرار) ج ١ ص ١٠٤ . طبعة دار الهلال . القاهرة سنة ١٩٥٨ م .

(٢) (المصور) العدد ٣٠٧٦ في ٢٣ / ٩ / ١٩٨٣ م .

والأن ... بأتى إلى مناقشة دعوى الدكتور لويس عوض : ، علمانية مصر الحديثة ، وارتباط يقظتها ومشروعات نهضتنا الحديثة والمعاصرة بتبني العلمانية وسادتها .. إن الرجل يريد - مرة أخرى - أن يقفز فوق حقائق الفكر التي عرفتها الأمة تاريخيا ، وفي مطلع عصرها الحديث .. وفوق حقائق الواقع الذي صنعته هذه الأمة منذ أن أسلمت وتعربت وحتى مطلع عصرها الحديث ، ليقفز - بلسان الحال والمقال - : ليكن ! .. لكن مصر قد تحولت ، بواسطة الدولة الحديثة ، ومن خلال مشروعها التمهضوى ، منذ حكم محمد على باشا وحتى جمال عبد الناصر إلى دولة ، علمانية ، ... وهو ادعاء لا بد من مناقشته ، وحوار أنصاره ، من خلال محاورة الدكتور لويس : أبرز المرجحين لهذا الادعاء ..



## عصر محمد على باشا والعلمانية

ففيما يتعلّق بحقبة محمد على باشا ، ومشروعه النهضوي ، نجد الدكتور لويس عوض يمضى مصوّراً مصر الحديثة وكأنها ، هبة بونابرت ، !؟! فيتحدث عن محمد على ومشروعه القومي النهضوي باعتباره الامتداد لمشروع نابليون .. فعندَه ، أن محمد على قد :

- ١ - أحل نظرية ، الحق الطبيعي ، محل نظرية ، الحق الإلهي ، ..
  - ٢ - وأحل ، القوانين الطبيعية ، التي وضعها الإنسان ، محل ، القوانين الإلهية ، ..
  - ٣ - وجعل التعليم بالكامل علمانياً ..
  - ٤ - وأن الدراسات الإنسانية التي أبدعها الجبرى ( ١١٦٧ - ١٢٣٧ هـ / ١٧٥٤ - ١٨٢٢ م ) قد رسمت أساس التفكير العلماني !!!!!! ..
  - ٥ - وأن رفاعة الطهطاوى ( ١٢١٦ - ١٢٩٠ هـ / ١٨٠١ - ١٨٧٣ م ) قد صنع ما صنعه الجبرى ، من ترسیخ لأسس التفكير العلماني ، وزاد عليه مناهضته للرهبانية والكهنة !!! ..
- ذلك هي ، أدلة ، الدكتور لويس عوض ، علمانية ، مشروع محمد على

وتجربته .. وفيها يقول ، بنص كلماته : ... ومع بونابرت ومحمد على حلث  
 ، نظرية ، الحق الطبيعي ، محل نظرية ، الحق الإلهي ، وحلث القوانين  
 التي وضعها الإنسان محل القوانين الإلهية ، إلا فيما يتصل بقوانين الأحوال  
 الشخصية ... في عصر محمد على كانت علمنة التعليم كاملة ، وكان ما أرسى  
 أسس التعليم العلماني الراسخة هو بعثات المائتى طالب الذين أوفدتهم محمد  
 على إلى فرنسا وإنجلترا وإيطاليا والنمسا ... وكذلك العديد من العدارس التي  
 أنشأها محمد على في مصر ... ومع هذه وذلك ، الألف كتاب ، التي ترجمت  
 إلى اللغة العربية تحت رعاية محمد على . وبالمثل رسخت أعمال الجبرى  
 والطهطاوى فى مجال الدراسات الإنسانية أسس التفكير العلمانى . لقد اجتاحت  
 البلاد منذ أسس بونابرت المجمع العلمى المصرى روح جديدة ، وكانت  
 مناهضة الطهطاوى للرهبانية ، بل والكهنوت ، هى المعبر الحقيقى عن روح  
 العصر !

ونحن - قبل أن نناقش هذه ، الأدلة ، الخمسة على ، علمانية ، مشروع  
 محمد على وتجربته ، نتبه على ثلاثة أخطاء وقع فيها الدكتور لويس ...  
 أولها : أن تلاميذ البعثات العلمية التي أرسلها محمد على إلى أوروبا ليسوا  
 مائتين ... وإنما هم ٣٣٩ طالبا ! ... (٢) .

(١) (المصور) العدد ٣٠٧٧ في ٩/٣٠ ١٩٨٣ م .

(٢) عمر طوسون (البعثات العلمية في عهد محمد على وعياس وسعيد) ص ٤٠٤ - ٤٠٨ .  
 طبعة القاهرة ١٩٣٤ م .

وثانيها : أن الكتب التي ترجمت في عهد محمد على لم تبلغ الألف ، وإنما هي على وجه الدقة والتحديد ٢٢٧ كتاباً (١) .

وثالثها : أن البعثة العلمية الفرنسية التي صحبت حملة بونابرت ، والتي عملت بالقاهرة كفريق علمي ، لا يجوز وصفها بـ « المجمع العلمي المصري » .. فلم يكن بمصر يومئذ علماء تجوز لهم عضوية المجامع العلمية .. وـ « علماء مصر » .. معظمهن في الجبرتي - قد رأوا في التجارب الكيمائية البسيطة لعلماء هذه الحملة - عندما زاروا مقرها - شيئاً من عمل الشيطان ؟! .. فعلماء هذه الحملة لم يكونوا مصريين ، حتى يسميهم الدكتور لويس « المجمع العلمي المصري » ، وجودهم في مصر - كجزء من الحملة الاستعمارية الغازية - لا يعطيهم صفة « الوطنية والمراطنة » .. اللهم إلا إذا كان الدكتور لويس يرانيا والفرنسيين ، أمة واحدة ، وما أظن أن عشقه للتغريب قد يبلغ أو يبلغ به هذه الحدود ؟! .. فمجمع نابليون لم يكن مصريا .. ومجعلتنا العلمي المصري - هو شيء آخر ، حتى وإن حمل نفس الاسم الذي أطلقه نابليون على المجمع الفرنسي في مصر .. فالعبرة بالبنية والجره والانتفاء .. وليس بالأسماء ! .. والآن .. لنتظر في ، أدلة ، الدكتور لويس على « علمانية » مشروع محمد على وتجربته ...

\* هل - حقاً - أحدث تجربة محمد على بمصر نظرية « الحق الطبيعي » محل نظرية « الحق الإلهي » ..؟؟

---

(١) د. جمال الدين الشيبالي ( تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد على )  
الملاحق ص ٦ - ٣٩ طبعة القاهرة سنة ١٩٥١ م .

لقد سبق ورأينا كيف أن الفكر النظري للإسلام لم يعرف ولم يعرف بما  
 سمي في الحضارة الغربية الكاثوليكية ، الحكم بالحق الإلهي ، ... وسبق ورأينا  
 الواقع المصري ، أوائل القرن التاسع عشر ، في الفترة الزمنية التي تولى فيها  
 محمد على حكم مصر ، وقد خلا من آية ظلال لهذا ، الحكم بالحق الإلهي ، ...  
 فعلماء الإسلام الذين تبلورت زعامتهم للأمة في ، مجلس الشرع ، قد عزلوا  
 الوالي التركي ، باسم الأمة .. ويحق أهل البلد ، وبذات الاسم ونفس العق  
 عهدوا إلى محمد على بحكم البلاد ... فلم يكن هناك ، حق إلهي ، كي يخل  
 مكانه ، الحق الطبيعي ، ... وإن ، اندماج ، عقل الدكتور لويس في فكر الحضارة  
 الغربية وأحداث تطورها الفكري ووقائع صراعاتها التاريخية لن يستطيع - مهما  
 اشتد - أن يغير واقع تطورنا المتميز فيجعل من إسلامنا ، كاثوليكية بابوية ،  
 ومن كلمات عمر مكرم التي تحدثت عن أن الوالي إنما يكون واليا ، بشرط  
 الأمة .. التي لها أن تعزله وتخلعه وتقاته إذا سار فيها بالجور ، حتى ولو كان  
 خليفة وسلطانا ، ... لن يستطيع ، اندماج ، عقل الدكتور لويس في « فكرية  
 التغريب » ، لأن يجعل من هذه الكلمات التي عبرت عن ، واقع تطورنا المتميز ،  
 حقا إلهيا ، ليقول إنه قد أخلى مكانه ، في تجربة محمد على ،  
 لنظرية ، الحق الطبيعي (١) ، ...

\* وكذلك .. فإن حظر الحديث عن حلول ، القوانين الطبيعية ، محل  
 القوانين الإلهية ، ليس بأوفر في الصدق من هذا الحديث الذي سبق عن حلول  
 ، الحق الطبيعي ، محل ، الحق الإلهي ، في مصر محمد على باشا ..

(١) المصور - العدد ٣٠٧٦ في ٢٣ - ٩ - ١٩٨٣ م.

إن الإسلام القانوني لم يعرف ذلك الوضع الذي ساد في أوروبا الكاثوليكية ، عندما هدمت المؤسسة الكتبية المقدسة ، على القضاء ، واحتكرت حق التشريع القانوني ، وأصبح تشريعها إليها مقدسا .. ففي الإسلام قليلة هي آيات الأحكام في القرآن الكريم . وأقل منها آيات ، الحدود ، هذه وتلك ، مع الأحاديث النبوية الصحيحة التي تمثل ، السنة التشريعية ، إنما تتمثل في الجوهر والأساس : فلسفة التشريع القانوني ، واطار الاجتهاد البشري الذي أوكل إليه الإسلام إبداع القرآنين وتطويرها وتغييرها ، وفقاً لمصلحة الأمة المنظورة دائمًا وأبدا ، بحكم اختلاف الزمان والمكان ، وفي انساق مع فلسفة هذا الإطار الشرعي ومثله ومقاصده .. وما الأحكام القليلة التي وردت في النصوص القطعية الدلالية والثبوت إلا ، نماذج ، تطبيقية للتشريع الإسلامي ، في ثوابته لا خلاف عليها ولا اختلاف حالها ولا دخل فيها للتطور ، من مثل ، الحدود التي تستهدف الحفاظ على النفس والعقل والنسب والعرض والذين ... فتعتبر ، القرآنين الإلهية ، لا يجوز إطلاقه على ، فقه المعاملات ، و ، الاجتهادات الفقهاء ، لأن هذا الفقه وهذه الاجتهادات هي ، قانون - وضعى - إسلامى .. أما ، الوضع الإلهى ، فهو ممثل في ، الشريعة ، التي هي ، النهج ، و ، العقل ، و ، المقاصد ، وفلسفة القانون .. وليس في ، فقه المعاملات ، الذي هو ، قانون الأمة ، ونمرة إبداع عبقريتها في ميدان التشريع ، ... وإن كلمات المشرع الغذا الدكتور عبد الرزاق السنهوري (١٣٩١ - ١٣١٣ هـ / ١٨٩٥ - ١٩٧١ م) في هذه القضية شديدة الوضوح .. فهو يقول : إن الكتاب والسنة هما المصادر العليا للفقه الإسلامي . وقد فحصدت بالمصادر العليا أن أقول : إنها مصادر

تنطوى - في كثير من الأحيان - على مبادئ عامة ترسم للفقه اتجاهاته ، ولكنها ليست هي الفقه ذاته ، فالفقه الإسلامي هو من عمل الفقهاء ، صنعوه كما صنع فقهاء الرومان وقضاته القانون المدني ،<sup>(١)</sup>

هذا عن موقف الإسلام الرافض لهذه الثنائية التي عرفتها أوروبا الكاثوليكية - والتي سقطت تجربتها على فكر الدكتور لويس عوض - ثنائية : ، القوانين الطبيعية ، و ، القوانين الإلهية ، ! ..

ثم ... هل احترم الدكتور لويس حقائق تاريخ مصر القضائي في عهد محمد على باشا ، عندما قال إن محمد على قد غير القوانين التي كانت سائدة في المؤسسة القضائية ، وأحل ، القوانين الطبيعية ، التي وضعتها الإنسان ، محل ، القوانين الإلهية ، ؟ .. هل احترم حقائق هذا التاريخ ؟ .. وهل احترم عقول القراء الذين حدثهم عن هذا التاريخ ؟ ! ..

إن كلام الدكتور لويس يؤكد أن محمد على قد غير المنظومة القانونية التي كانت سائدة قبل عصره في مصر وأنجز تغييرا في فلسفة القضاء المصري ... فيهل لهذا الكلام حظ من ، الصدق التاريخي ، ! ؟ ..

لقد كتب الجبرتي عما يقرب من عشرين عاما من عصر محمد على ... وكتب أمين سامي باشا ( ١٢٧٤ - ١٣٦٠ هـ / ١٨٥٧ - ١٩٤١ م ) موسوعته الفذة ( تقويم النيل ) ، وهي التي أرخت لعصر محمد على يوما بيوم ،

( ١ ) السنوري ( مصادر الحق في الفقه الإسلامي ) . طبعة القاهرة . منشورات معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٧ م ، والنص منقول عن مجلة ، المسلم المعاصر ، ص ٧٨ عدد أبريل ١٩٧٥ م .

ورصدت جميع ما حدث بمصر في عهده من إصلاحات وأحداث .. فلم ترد في ( عجائب الآثار ) ولا في ( نقويم النيل ) مجرد إشارة إلى أن تغييراً ما قد حدث ، على عهد محمد على في المنظومة القانونية التي كان يقضى بها قضاء مصر في ذلك التاريخ !! ..

أما عبد الرحمن الرافعي الذي أرخ لمصر ومسيرتها القومية ، فإنه يضع بذنا على الحقيقة الكاملة في هذه القضية عندما يقول : إنه في عهد محمد على ، لم يتغير النظام القضائي كثيراً عما كان عليه في عهد العماليك ، ولم يدخل محمد على في هذا النظام تعديلاً أو إصلاحاً . غير أنه جعل للديوان الخديوي اختصاصاً قضائياً . وأنشأ سنة ١٨٤٢ م هيئة قضائية جديدة تسمى (جمعية الحقانية ) ، جعل من اختصاصها محاكمة كبار الموظفين على ما يتهمنون به في عملهم ، وتحكم أيضاً في الجرائم التي تحيط بها عليها الدواوين (١) ... .

فإذا كانت ، حقائق التاريخ ، تقول إن قضاء مصر في عصر محمد على - وخاصة في التشريع القضائي - لم يشهد تعديلاً أو إصلاحاً ، .. فهل احترم الدكتور لويس عوض عقول فرائه ، وحقائق التاريخ الذي حدثهم عنه حديث المؤرخ ، ، عندما قال إن عصر محمد على قد شهد ، انقلاباً ، تشريعياً حلت به ، القوانين الطبيعية ، محل ، القوانين الإلهية ، ، ، !!؟؟؟ ..

\* ثم ... هل حقاً أن محمد على قد جعل التعليم - بالكامل .. علمانياً .. وأرسى أساس التعليم العلماني بالبعثات التي بعث بها كى تتعلم في أوروبا .. ؟؟؟ ..

(١) الرافعي ، عصر محمد على ، ص ٦٢٠ . طبعة القاهرة ١٩٥١ م .

إن حقائق تاريخ التعليم بمصر في ذلك العهد . كما ذكرناها مصادره  
الأمهات . تقول :

١ - إن الأزهر قد ظل المؤسسة التعليمية الأولى في عهد محمد على ، وإن  
لم يعد المؤسسة الوحيدة .. الأمر الذي ينفي مقوله ، العمنة الكاملة  
للتعليم ، ... كما كان طلاب الأزهر ، الذين تكونت عقولهم تكريبا إسلاميا ،  
هم مادة التعليم في المدارس الجديدة غير الأزهرية التي أنشئت في ذلك  
العصر ، وكذلك كان خريجو الأزهر ، من العلماء ونجباء طلابه هم جميرة  
طلاب البعثات التي ذهبت إلى أوروبا ليصيروا ، علوم التمدن العملي ، إلى  
علوم الشريعة والערבية ، التي حصلوها في الأزهر الشريف !<sup>(١)</sup> .

٢ - إن مجموع المدارس الحديثة التي أنشئت في عهد محمد على قد بلغ  
خمساً وثلاثين مدرسة . ٤ ابتدائية - ٤ تجهيزية ( ثانوية ) - ٦ خصوصية  
وصناعية - ٣ عاليه - ١٧ حرفة . على حين بلغ مجموع مكاتب تحفيظ  
القرآن الكريم التي أنشأها محمد على بالقاهرة والإسكندرية والأقاليم تسعا  
وأربعين مكتبا<sup>(٢)</sup> .. ولقد كان القرآن الكريم ، والفرانص الدينية مادتين من  
مواد الدراسة بالمدارس الابتدائية الجديدة <sup>(٣)</sup> .. فما هي ، علمنة التعليم ،  
الجزئية ، فضلا عن ، الكاملة ، <sup>١٩</sup> ..

---

(١) المرجع السابق ص ٦٤٧ .

(٢) أمين سامي باشا ( التعليم في مصر ) ص ٣٢ - ٥٥ من الفسم الرابع من الملحق .  
طبعة القاهرة سنة ١٩١٧ م .

(٣) المرجع السابق . ص ٢ من الفسم الثالث من الملحق .

٣ - إن مراجعة تخصصات البعثات العلمية التي أرسلها محمد علي باشا إلى أوروبا تتفى الرزعم بأن هذه البعثات قد أرست أسس التعليم العلمانى الراسخة ، ... فلقد ذهبت هذه البعثات لتعلم ، العلوم والفنون العملية ، ، وال خاصة ، بالتمدن المدنى ، ، ولم يذهب مبعوث واحد لدراسة العلوم الإنسانية أو الاجتماعية أو الفلسفية ، التي تتصل بسبب ضعيف أو قوى بنهج الحضارة الغربية العلمانى ، الذى يفصل الدين عن الدولة ، ويرسخ الفكر المادى فى النظر إلى الكون وعلاقة المسببات بالأسباب ..

ونحن نعتقد أن الدكتور لويس عوض لوأخلص القصد فى مراجعة تخصصات هذه البعثات . وهى مذكورة على سبيل الحصر . فى كتابات رفاعة الطهطاوى وعمر طوسون وعبد الرحمن الرافاعى ، لما تحدث عن ، إرساء هذه البعثات . وترسيختها لأسس التعليم العلمانى ، !.. فلقد ذهبت هذه البعثات . التى بدأت سنة ١٨١٣ م وحتى بعثة سنة ١٨٤٧ م - لتعلم :

١ - الفنون الحربية والإدارة العسكرية .

٢ - والملاحة والفنون البحرية .

٣ - والهندسة الحربية .

٤ - والمدفعية .

٥ - وصنع الأسلحة وصب المدافع .

٦ - وبناء السفن الحربية والمدنية .

٧ - وهندسة الري .

٨ - والميكانيكا .

- ٩ - والطباعة والحفر .
- ١٠ - والزراعة .
- ١١ - والتاريخ الطبيعي والمعادن .
- ١٢ - والكيمياء .
- ١٣ - والطب والجراحة .
- ١٤ - وفن إدارة الماكينات .
- ١٥ - وفن المعمار .
- ١٦ - فرسم الخرائط .
- ١٧ - والترجمة .
- ١٨ - والإدارة .
- ١٩ - والدبلوماسية .
- ٢٠ - والصباغة والجواهر .
- ٢١ - والغزل والنسيج والصباغة وتجهيز الأقمشة .
- ٢٢ - والسراجة .
- ٢٣ - وصناعة الجلود والأحذية .
- ٢٤ - وصناعة الأختام وتصنيع الشمع .
- ٢٥ - وصناعة النسق والدهان .
- ٢٦ - وصناعة الساعات .
- ٢٧ - وصناعة الصينى والفالخار .
- ٢٨ - وصناعة التنجيد والفراشة .

. ٢٩ . ولللغات .

. ٣٠ . وعلم توازن القوى والآلات .

. ٣١ . والطبوغرافيا .

. ٣٢ . والتحصينات .

. ٣٣ . وفن معدن الفحم .

. ٣٤ . وصناعة الحرير .

. ٣٥ . وصناعة الورق<sup>(١)</sup> ... وغيرها من ، العلوم الطبيعية وتطبيقاتها .

وهذه العلوم الطبيعية وتطبيقاتها . وهي التي لا وطن لها ، ولا تنلون باختلاف الحضارات والفكريات ، الإيديولوجيات .. هي التي يسمى بها الطهطاوي ، العلوم والمعارف البشرية ... والفنون العلمية التي يظهر أثرها بالتجارب ، ويعيّز بينها وبين ، العلوم النظرية .. من مثل الاعتقادات الفلسفية الأوروبية الخارجة عن قانون العقل بالنسبة لغير الأوروبيين .. والتي هي حشوات ضلالية مخالفة لسائر الكتب السماوية ، والتي ينصح كل من يريد الاطلاع عليها ، أن يتمكن . أولاً - من الكتاب والسنة ، حتى لا يغتر بذلك ولا يفترا اعتقاده ولا يضع يقينه ، !؟.. لقد ذهبت هذه البعثات المصرية لتنهل من العلوم العلمية .. ولم تذهب لتعلم ما يشوه أو يزعزع تصوراتها الفلسفية وروحها الحضارية المؤمنة وقيمها الإسلامية الفريدة .. ولم تنظر إلى علوم

(١) انظر الرافعى ( عصر محمد على ) ص ٤٦٤ - ٤٦٣ - ٤٧٨ - ٤٨٢ - ٤٩٤ - ٤٨٩ .

٤٩٥ . وانظر عمر طوسون ( البعثات العلمية ) ص ٢٣ ، ٢٤ ، ١١ ، ٢١٩ ، ١٦٢ .

١٦٣ . وانظر رفاعة الطهطاوى ( الأعمال الكاملة ) ج ٢ ص ٢١ - ٢٢ طبعة بيروت .

تحقيق : د . محمد عماره . سنة ١٩٧٣ م .

الغرب الأوروبي ككل متهد ومترابط ، وإنما ميّزت بين ما تحتاجه ليعقوى  
مشروعها الحضاري المتميّز ، وبين ما يطمس تميّز هذا المشروع .. وعن هذا  
المميّز الوااعي تتحدث أبيات الطهطاوي ، فتفوّل :

أيوجـد مـثـل بـارـيس دـيـار  
شـمـوس الـعـلـم فـبـهـا لا تـغـيب  
ولـيل الـكـفـر لـيـس لـهـ صـبـاح  
أـمـا هـذـا ، وـحـقـكـم ، عـجـبـ اـ

، فـهـذـهـ المـدـيـنـةـ .ـ كـيـافـيـ مـدـنـ فـرـنـسـاـ وـبـلـادـ الإـفـرـنجـ العـظـيمـةـ .ـ مـشـحـونـةـ بـكـثـيرـ  
مـنـ الـفـوـاحـشـ وـالـبـدـعـ وـالـضـلـالـاتـ وـإـنـ كـانـتـ مـنـ أـحـكـمـ بـلـادـ الدـنـيـاـ وـدـيـارـ الـعـلـومـ  
الـبـرـانـيـةـ .ـ (١)ـ !

فـأـيـنـ هـىـ ،ـ الـعـلـمـانـيـةـ ،ـ الـتـىـ جـلـبـتـهاـ مـنـ أـورـباـ إـلـىـ مـصـرـ هـذـهـ الـبـعـثـاتـ ؟ـ !ـ ..ـ  
وـهـلـ فـىـ دـعـوىـ ،ـ تـرـسـيـخـ هـذـهـ الـبـعـثـاتـ لـأـسـسـ التـعـلـيمـ الـعـلـمـانـيـ ،ـ ..ـ وـمـنـ أـولـيـاتـهـ  
طـرـحـ الـدـيـنـ جـانـبـاـ .ـ اـحـتـرـامـ لـحـقـائـقـ الـتـارـيخـ ،ـ وـالتـزـامـ بـالـأـمـانـةـ الـعـلـمـيـةـ حـيـالـ عـقـولـ  
الـقـرـاءـ ؟ـ !ـ ..ـ

\* أما عن الاستدلال على ، علمانية مصر ، في عهد محمد علي ،  
وعلمانية مشروعه النهضوي ، بالدراسات الإنسانية التي أبدعها الجبرتي ،  
والتي رسمت أساس ، التفكير العلماني ، على حد تعبير الدكتور لويس عوض .  
... فلقد كان من الممكن المرور بمثل هذا ، الدليل ، دون نكلف الرد عليه ..  
وذلك أننا لو حملناه على محمل ، الذلة الشاذة ، لما خرجنا بذلك عن  
المألف ؟ ..

فالمعروف والمعتارف عليه ، لكل من قرأ الجبرتي . في كتابيه ( عجائب

---

( ١ ) ( الأعمال الكاملة ) ج ٢ ص ١٥٩ ، ١٦٠ ، ٧٩ .

الآثار في التراث والأخبار) و(مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين) - أن الرجل لم يكن المعبر عن روح تجربة محمد على ومشروعه النهضوي ، وإنما كان الماقد اللاذع لجوائب كثيرة من هذه التجربة ، حتى لقد أثار البعض شبكات حول علاقة محمد على بموت هذا المؤرخ العظيم ! ... ومن المعروف والمعتارف عليه أن عواطف الجبرتي كانت مع قيادة علماء الدين و مجلس الشرع ، وأنه كان دائم الانتقاد لشيخ الأزهر الذين تخلوا عن السيد عمر مكرم في صراعه ضد انفراد محمد على بالسلطة في مصر ، كما كان ينقده السيد عمر مكرم مشوينا ونابعا من شماتته فيه ؛ لأنه هو الذي فاد عملية تنصيب محمد على واليها على البلاد ... كذلك من المعروف والمعتارف عليه أن نقد الجبرتي للدولة العثمانية لم يخرجه عن إطار الجامعة الإسلامية ، التي كان يرى أن ارتباط مصر بها هو الوضع الطبيعي والمفيد ... كل ذلك معروف ومتعارف عليه لكل من قرأ الجبرتي .. ولقد كان من الممكن الاكتفاء به ، والمرور دون تعليق على « نكتة » علمانية الجبرتي و دراساته الإنسانية التي رسخت أسس التفكير العلماني ، ... ولكننا أثروا تقديم بعض كلمات الجبرتي التي تحدد مكانه من العلمانية والفكر العلماني ..

لقد أرخ الجبرتي لأحداث الحملة الفرنسية على مصر .. وكتب عن صراع الدولة العثمانية ضد جيش هذه الحملة .. فإذا علمنا أن هذا المؤرخ الفذ قد تحدث عن هذه الحملة - التي يراها الدكتور لويس عوض الطبيعة الرائدة لعلمه مصر - تحدث عنها الجبرتي باعتبارها « كفرة الفرنسيين » .. وعن احتلال فرنسا لمصر بقوله : « وأناخت دولة الكفار بكلكلها على هذا القطر العظيم » .. وتحدث عن جلاء جيش هذه الحملة عن مصر ، وعودة مصر ولاية عثمانية ، فقال : « حمدًا لمن جعل كلمة الذين كفروا السفلی ، وكلمة الله هي العليا ، وجعل

الدولة العثمانية .. بهجة الدين والدنيا ... وأعلن أن جهود السلطان العثماني وزيره وجيشه هي التي منعت عموم الرزية ، بالحملة الفرنسية ، وأنه لو لا هذه الجهود ، لصارت القضية أندلسية ، أي لوقعت مصر في قبضة الكفر كما حدث للأندلس ؟! ... ولذلك فقد تحدث عن السلطان العثماني ، فوصفه ، بالملك الأعظم ، والسلطان الأفخم ، غياث المسلمين ، ملاذ المؤمنين ، مالك رقاب الأمم ، ملجاً العرب والعجم ، حافظ ناموس الشريعة الغراء بقوّة سلطوته .. سيف الله المسؤول ... المحتف بعنایة الرب الكريم ، مولانا السلطان الغازى سليم ... كما تحدث عن وزيره : ... رافع علم الإسلام ، مشيد الشريعة والأحكام ... بهجة الدين والدنيا ... منفذ الأمة المحمدية من التردّي في كل مهلكة ... الذي أزال دولة الكفار ، وجدد دولة الأخيار ... (١) .

فهل هذه هي ، العثمانية ، بما تعنيه من فصل الدين عن الدولة .. وإن القبول لفكرة فرنسا بونابرت ، والرفض لفكرة الدولة العثمانية ؟! .. وهل هذه هي ، الدراسات الإنسانية التي رسم بها الجبرتي أساس التفكير العلماني ، على حد تعبير الدكتور لويس !!!؟؟ ..

\* أما استدلال الدكتور لويس عوض على علمانية مصر في عهد محمد على ب ، علمانية رفاعة الطهطاوى ، وبدراسته الإنسانية التي رسخت أساس التفكير العلماني .. فإنه تردّد ، لخطأ شائع ، في كتابات الدكتور لويس ومعدد من «المتغربين العلمانيين» ، الذين يخدعون قراءهم عندما يعلقون عن انتصار الطهطاوى لـ ، المذهب الإنساني ، ويصررون أن مرادهم بـ ، الإنساني ، هو ، العلماني ، دون أن يدرى قراؤهم هذا ، المراد ، ؟!؟ ..

(١) الجبرتي (مظهر التقديس) ص ٣، ٤، ٩، ٥، ١٠، ١٢ . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .

صحيح أن الطهطاوي قد تجاوز إطار فكرية العصور الممدوكة العثمانية ، التي وقفت بتصنيف البشر عند : « المؤمنين » و « الكفار » ... و صحيح أنه اعتمد التقسيم « الحضاري » ، الذي ميز - رغم العقائد الدينية - بين « المتواشين » و « الخشنين » و « المتحضرين »<sup>(١)</sup> .. لكن الطهطاوى قد آمن بذلك . و دعا إليه ليفتح للعرب والمسلمين باب الاستفادة من الحضارات الأخرى ومن المتحضرين الآخرين ، حتى ولو كانوا غير مسلمين .. وذلك دون أن يتخلى الرجل عن « الإطار المرجعى » المتميز للحضارة العربية الإسلامية ، أو يتبين « الإطار المرجعى » - المتميز هو الآخر - للحضارة الغربية العلمانية ..

ولقد خيل إلى في مرحلة من مراحل دراستي عن الطهطاوى أن الرجل قد اتخذ موقف « التردد » ، حيال « علمانية الحضارة الغربية »<sup>(٢)</sup> ، لكن التقدم في وعي نصوص الطهطاوى وفقه كتاباته قد بلغ بي درجة اليقين برفض الرجل للعلمانية الغربية رفضاً واعياً بحقيقة تها المخالفة للإطار المرجعى لحضارته العربية الإسلامية ..

لقد كان الطهطاوى على وعي كامل وعميق بأن « العلمانية » هي « الإطار المرجعى » للحضارة الغربية .. وأن هذه العلمانية تعنى : الاعتماد على « العقل » دون « الفضل والروحى » .. وإرجاع كل « المسبيات » إلى « الفواميس الطبيعية » ، وحدها ، دون القوة الإلهية الخالقة والمدببة للكون .. واعتماد « العقل » وحده مصدرًا للقوانين ، دونما نظر إلى « الشريعة الإلهية » ، ومقاصدها وأحكامها ..

(١) (الأعمال الكاملة) ج ٢ ص ١٦ .

(٢) انظر كتابنا (رفاعة الطهطاوى : رائد التنوير في العصر الحديث) ص ١٧٨ ، ١٧٩ ، طبعة القاهرة ، وبيروت سنة ١٩٨٤ م .

وأن هذه العطمانية لا تقيم للذين وزنا فيما يتعلق بسياسة الدولة وتنظيم المجتمع  
وتربية العمران ...

كان الطهطاوي على وعي بهذه الحقائق ، عندما تحدث عن أهل باريس ،  
فقال : إن أكثر أهل هذه المدينة إنما له من دين النصرانية الاسم فقط ، حيث  
لا ينبع دينه ، ولا غيره له عليه ، بل هو من الفرق المحسنة والمقبحة بالعقل ،  
أو فرقة من الإباحيين الذين يقولون إن كل عمل يأذن فيه العقل صواب ..  
ولذلك فهو لا يصدق بشيء مما في كتب أهل الكتاب لخروجه عن الأمور  
الطبيعية ... (١) .

وكما وعى الطهطاوى ، علمانية الغرب ، باعتبارها ، الإطار المرجعى  
للحضارة الغربية ، الذى يعتمد ، الدنيا ، دون ، الدين ، و ، العقل ، دون ، النقل ،  
و ، التواميس الطبيعية ، دون ، الشريعة ، .. فقد وعى تفاصيل حضارته الغربية  
الإسلامية ، بإطار مرجعى ، يجمع ما بين ، العقل ، و ، النقل ، و ، الطبيعة ،  
و ، الشريعة ، و ، الدنيا ، و ، الدين ، .. وكتب عن هذه الحقيقة المحورية  
والهامة يقول : إن تحسين التواميس الطبيعية لا يعنى به إلا إذا قرر الشارع  
... والتكاليف الشرعية والسياسة - الذى عليها مدار نظام العالم - مؤسسة على  
التكاليف العقلية الصحيحة الخالية عن الموانع والشبهات ، لأن الشريعة  
والسياسة مبنيتان على الحكمة المعقولة لنا أو التعبدية التى يعلم حكمتها المولى  
سبحانه ، وليس لنا أن نعتمد على ما يحسن العقل أو يقبحه إلا إذا ورد الشرع  
بتحسينه أو تقييده ... (٢) .

(١) المصدر السابق ، ج ٢ ص ٤٧٧ .

(٢) المصدر السابق . ج ٢ ص ٣٨٦ ، ٣٨٧ .

وهو لا يقف عند حدود الوعي الذي ميز بين حضاراتنا العربية الإسلامية وبين الحضارة الغربية ، باختلاف ، الإطار المرجعي ، لكل منها ، حيث وازنت حضارتنا وألقت بين ، الأقطاب ، ، وغاب هذا التوازن عن ، الإطار المرجعي ، العلماني للحضارة الغربية .. لا يقف الطهطاوى عند حدود هذا الوعى ، وإنما يتعداه ليعلن أن من ثمرات امتياز حضارتنا الإسلامية ، والذى هي في ذات الوقت أسباب لهذا الامتياز والتميز . أن الإسلام هو ، دين ، ودولة ، وشرع ، وعبادات ، وشريعة مدنية ، .. فيقول : .. والذى يرشد إلى تزكية النفس هو سياسة الشرع .. ومرجعها الكتاب العزيز .. الجامع لأنواع المطلوب من المعقول والمنقول ، مع ما اشتمل عليه من بيان السياسات المحتاج إليها في نظام أحوال الخلق ، كشرع الزواجر المفضية إلى حفظ الأديان ، والعقول ، والأنساب ، والأموال ، وشرع ما يدفع الحاجة على أقرب وجه يحصل به الغرض ، كالبيع والإجازة والزواج وأصول أحكامها ، فكل رياضة لم تكن بسياسة الشرع لاتتمر العاقبة الحسنى .. !

ولا يكتفى الطهطاوى بهذا التصريح الذى يؤكد مرجعية الإسلام فى تنظيم الدنيا والدولة والتشريع للقوانين . الأمر الذى ينفي عثمانية نفيا قاطعا .. وإنما يذهب لينتقد ، علمانية الحضارة الغربية ، ويصفه المنطق العلماني فيقول : .. ولا عبرة بالنفوس القاصرة ، الذين حكموا عقولهم بما اكتسبوه من الخواطر التي ركنا إليها تحسينا وتقبيحا ، وظنوا أنهم فازوا بالمقصود ، بتعدى الحدود . فينبغي تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع ، لا بطرق العقول المجردة . ومعلوم أن الشرع الشريف لا يحظر جلب المذاق ولا درء المفاسد ، ولا ينافي المتجددات المستحسنة التي يخترعها من منحهم الله تعالى العقل

وأنهم الصناعة ... )<sup>(١)</sup> .

فهل بقيت - بعد ذلك - شبهة ، في رفض الطهطاوى ، العلمانية ، !!؟ ..

ولم يأتى هى «علمانية مصر » و « مصر العلمانية » .. على عهد محمد على -

ذلك الذى تحدث عنها الدكتور لويس !!؟ ..

ولم يأتى هو حظ ، الأدلة ، التى ساقها من الجدية والصدق وال موضوعية والأمانة فى الاتساق مع حقائق الفكر ووقائع التاريخ !!؟ ..



---

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٣٨٦، ٣٨٧.

## عصر الخديوى إسماعيل والعلمانية

وعلى ذات الدرب يمضى الدكتور لويس عوض فى محاورته ، الجريدة ،  
مستهدفاً ، تبييض ، وجه العلمانية ، وتمويه حقيقتها بتغليف سمعها كى يبتلعه  
القارئ فى محيطنا العربى الإسلامى ، فنراه يصور لنفائه أن كل مشاريع  
نهضتنا الحديثة قد كانت علمانية ... وأن بلادنا قد اكتملت علمانيتها تحت  
قيادة ، الحكام ، المصلحين ، الذين عرفتهم فى عصرها الحديث ..

و عند الدكتور لويس عوض أن ، الحقبة الثانية ، من ، أحقاب مصر  
العلمانية ، كانت تلك التى حكم فيها الخديوى ، العظيم ، كما يصفه -  
إسماعيل ، وهى الحقبة التى امتدت ستة عشر عاماً ( ١٨٦٣ - ١٨٧٩ م ) ..  
أما عباراته ، التى يسوق فيها ، أداته ، على ، علمانية مصر ، في عصر  
الخديوى إسماعيل ، فإنها تقول :

... ويتولى إسماعيل الذى :

- ١ - كان يؤمن بمصر الأوربية ، بدأ من جديد إعادة بناء الدولة الحديثة  
العلمانية فى مصر بكل مضمونها ..
- ٢ - الدولة القومية .. ذات المؤسسات البرلمانية ...

٣ - وادخال قانون نابليون ، في الستينات من القرن التاسع عشر ، بوصفه القانون الرسمي في مصر .... فلقد بلغت علمنة القوانين المصرية مدها الكامل عندما أدخل الخديوي إسماعيل قانون نابليون بوصفه النظام القضائي الرسمي في مصر ، وأنشأ لجنة برئاسة رفاعة الطهطاوى ليترجم قانون نابليون إلى اللغة العربية .

ولقد رسخت السنوات الست عشرة من حكم إسماعيل أسس العلمانية في مصر الحديثة<sup>(١)</sup> .

تلك هي عبارات الدكتور لويس التي تسوق الأدلة الثلاثة على «رسوخ» أسس العلمانية في مصر الحديثة ، تحت حكم الخديوي إسماعيل ..

وإذا كنا نعتقد الاعتقاد الجازم بتناقض هذه المقوله مع حقائق الفكر وواقع التاريخ المصري في عهد الخديوي إسماعيل .. فإننا نعترف بوجود «شبهات» في هذه المقوله ، قد جعلت منها فكرا شائعا في أوساط كثير من الباحثين والقراء . وهي «شبهات» نابعة من «أخطاء تاريخية شائعة» ، ولا علاقة بينها وبين حقائق الفكر وواقع التاريخ .... ولذلك وجب علينا - كما صنعنا به - أدلة «علمانية مصر في عهد محمد علي». أن نصنع بـ «أدلة» علمانية لها على عهد الخديوي إسماعيل ... أن نعرض هذه «الأدلة» على حقائق الفكر وواقع التاريخ ، كما جاءت في أمهات مصادر التاريخ الذي أرخ لمصر في تلك السنوات ..

---

(١) (المصور) العدد ٣٠٧٦ في ٢٣ / ٩ / ١٩٨٣ م ، والعدد ٣٠٧٧ في ٣٠ / ٩ / ١٩٨٣ م .

\* وأول هذه ، الأدلة ، وأكفر هذه ، الشبهات ، شيوعا هو ، إيمان الخديوي  
إسماعيل بمصر الأوربية ..

حقيقة لقد شاعت الكلمات ، المنسوبة ، إلى الخديوي إسماعيل ، والتي تقول  
على لسانه : ، إنني أريد أن أجعل من مصر قطعة من أوربا ! ... ولقد حدثنا  
الدكتور طه حسين ( ١٣٩٣ - ١٨٨٩ هـ / ١٩٧٣ م ) في كتابه - الذي  
مثُل حقبة تغريه . ( مستقبل الثقافة في مصر ) عن هذه الكلمات ، فقال إنها لم  
تكن عبارات مجازية ، وإنما كانت نهجاً نهج الخديوي إسماعيل ، وحوله إلى  
حقيقة عاشتها مصر في ذلك التاريخ ..

لكن .... هل حقا ، أراد ، الخديوي إسماعيل جعل مصر قطعة من أوربا  
العلمانية ؟ .. وهل سعى في سبيل تحقيق هذه ، الإرادة ؟ .. وهل تحقق هذه  
، الإرادة ، في الفكر والواقع المصري ، على عهد الخديوي إسماعيل ؟؟ ..

إن وقائع التاريخ تنفي هذا ، الوهم ، الذي تحول إلى ، خطأ شائع ، في  
الحركة الفكرية والتثقافية لفترة تجاوزت القرن من الزمان ! .. فلم تكن ، إرادة ،  
إسماعيل أن يجعل من مصر قطعة من أوربا ، يسلخها عن حضارتها الشرقية ،  
 وإنما كانت تلك هي إرادة الاستعمار الأوربي ، الذي زاد تدخله في شؤون مصر  
بيان حكم إسماعيل .. وعندما تحدث إسماعيل في هذا الأمر فإنه لم يكن  
يتحدث عن رغبة له في تحويل مصر إلى قطعة من أوربا ، وإنما كان يصف  
الواقع الذي فرضه الاستعمار على مصر ، بواسطة ، صندوق الدين ، و ، لجنة  
التحقيق العليا الأوربية ، التي فرضت الوصاية الأوربية على مصر ، بحججة  
ضمان الوفاء بسداد ديون مصر قبل المصارف الأوربية .. فلقد كان الخديوي

يصف واقعا .. ويتحدث بلسان من يستسلم أمام ، إنذار ، لجنة التحقيق العليا الأوربية ، .. ولسان حاله . بل ومقاله . يعلن استنكاره لواقع تحويل مصر إلى قطعة من أوربا .. ولا يعن عن إرادة المربي واختيار المختار ؟! ..

فقصة هذا الأمر : أن عضو ، لجنة التحقيق العليا الأوربية ، السير ريفرسن ولسن ، قد قابل الخديوي إسماعيل في ٢٣ أغسطس ١٨٧٨ م ليعرف رأيه في تقرير اللجنة التي فرضت الوصاية الأوربية على مصر .. وفي هذه المقابلة أعلن الخديوي الخضوع لما جاء في هذا التقرير من توصيات .. وقال الخديوي للسير ريفرسن ولسن ، صمن ما قال ، تعبيرا عن الخضوع للإنذار ، وبصيغة الوصف لهذا ، الاتجاه ، الذي يفرضه التدخل الأجنبي على مصر ، قال الخديوي إسماعيل : إن بلادى لم تعد فى أفريقيا ، بل نحن الآن قطعة من أوربا ، !!!؟ (١) .

فأين هي ، إرادة ، إسماعيل أن : يجعل ، مصر قطعة من أوربا ..؟

وإذا كان إسماعيل قد عزل بعد هذا التاريخ بعشرة أشهر فقط - في ٢٦ يونيو ١٨٧٩ م - فـأين هي السنوات الست عشرة التي وضع فيها إسماعيل هذه ، الإرادة ، مرضع الممارسة والتلبيق ، حتى ، رسخت أسس العثمانية في مصر ، على يديه ، كما يقول الدكتور لويس ؟!

\* والدكتور لويس عوض ، يستدل ، على علمانية الخديوي إسماعيل ، وعلمانية مصر في عصره بنزعة الاستقلال التي كانت لدى الخديوي عن

(١) الرافعي (عصر إسماعيل) ج ٢ ص ٧٠ طبعة القاهرة سنة ١٩٤٨ م .

الدولة العثمانية .. وفضلاً عن أن هذه النزعة لا تمثل جديداً بالنسبة للذين حكموا مصر العربية الإسلامية منذ عهد أحمد بن طولون ( ٢٢٠ - ٢٧٠ هـ / ٨٣٥ - ٨٨٤ م ) فقد نسبت هذه النزعة الاستقلالية من طبيعة الدور الريادي والقيادي لمصر ، ومن إمكاناتها الحضارية التي لم ينسق معها وصنع ، الولاية التابعة ، لعاصمة الخلافة .. وهي نزعة لا علاقة لها بالعلمانية ، وإنما كان الطولانيون والأشباهيون ، والفاطميون - الذين جعلوها مركز خلافة تتبعها الولايات - والأيوبيون - الذين جعلوها مركز السلطة . ومن بعدهم المماليك - الذين جعلوها مركز الخلافة والسلطنة معاً . وإنما كان جميع هؤلاء - بمنطق ، الدكتور لويس - علمانيين !؟ .. نقول : إن فضلاً عن هذه الحقيقة التي تقف خلف نزعة الاستقلال عند الخديوي إسماعيل ، والتي عبرت عن حقائق مصرية ، عاشتها مصر ومارستها منذ إجلالها من نقاوة الظاهر البيزنطي ، الذي انتهت آثاره باستقلال مصر على يد أحمد بن طولون ... فإن هذا الاستقلال لم يخرج بمصر عن دائرة الانتماء الحضاري للجامعة الإسلامية ، ولم يجعلها تذير ظهرها للمستويات القيادية والريادية نحو محيطها الإسلامي ، تلك المسؤوليات التي كانت جوهر أسباب هذا الاستقلال ..

بل إننا نستطيع أن نقول : إن نزعة الاستقلال عند الخديوي إسماعيل ، والتي تجسدت في الفرمانات التي حصل عليها من السلطان العثماني ، لم تتجه بمصر إلى حرية المستقل ، التي تحقق لها على يد محمد على . مثلاً . وإنما وقفت بمصر الخديوي إسماعيل عند سلبيات الاستقلال . إن جاز هذا التعبير . فغير ما حققه للخديوي من حصر توارث العرش في ذريته هو ، نراها قد

أطافت يده في التعامل وعف اللتزامات والقرروض المالية مع المصارف الأوروبية ، الأمر الذي فاد مصر إلى السقوط في قبضة التردد الأجنبي ، حتى لقد فرضت عليها وصاية الدائنين ، وانتهى الأمر إلى الاحتلال الإنجليزي السافر ١٨٨٢ م .. كما أن « الحقوق الاستقلالية » التي حصل عليها الخديوي في التشريع والتقنين إنما كانت مكرسة لإنشاء المحاكم الفنصلية والمختلطة التي افْحَضتها السيطرة الأوروبية المتزايدة على مقدرات البلاد !؟ ..

فلا ، الاستقلال المصري ، نارياً خيالاً . مرتبط بالعلمانية .. ولا هو بالنقيد لانتماء مصر إلى حضارتها الإسلامية ، ولا هو يماثل لها من النهوض بدور القلب والعقل والقائد والقاعدة بالنسبة لما حولها من جيران ... كما أن هذا « الاستقلال » ، الذي عرفته تحت قيادة الخديوي إسماعيل لم يكن كله ، خيراً وبركة ، كما كان حاله على عهد محمد على باشا ! ..

ثم .. إننا نسأل الدكتور لويس : من قال إن الدولة ، القومية ، الديمقراتية ، هي الشمرة والقررين ، للعلمانية ، حتى تكون نزعنة الخديوي إسماعيل ، الاستقلالية ، وإنجاهه إلى إقامة المؤسسات البرلمانية دليلاً على علمانيته وعلمانية مصر في عصره ..؟؟ ..

إن دولة ، ولاية الفقيه ، التي يقودها آية الله روح الله الخميني ، في إيران - وهي النقيد الصارخ للعلمانية - هي دولة ، قومية ، حتى النخاع !؟ .. وجميع الدول الفاشية والنازية الأوروبية - وهي النقيد الصارخ للديمقراطية - كانت ، علمانية ، حتى النخاع !؟ .. فليس هناك تلازم بين ، القومية ، الديمقراتية ، وبين ، العلمانية ، .. وإنما التلازم قائم بين ، العلمانية ، وبين ، فصل الدين عن الدولة ، فقط لا غير ! ..

\* أما ، سيد أدلة ، الدكتور لويس على علمانية مصر الخديوي إسماعيل ، وهو ، ترجمة قانون نابليون في ستينات القرن التاسع عشر ، بواسطة لجنة رأسها رفاعة الطهطاوى : ليكون القانون الرسمى بمصر ، والنظام القضائى الرسمى لها ... . أما هذا ، الدليل ، وهو ، سيد أدله ، فإنه يكشف . هو الآخر . عن ، مازق ، جرد دعاوى الدكتور لويس من الحد الأدنى للأمانة الازمة فى تعامل الكاتب . أى كاتب . مع حقائق الفكر وواقع التاريخ ؟ ! ... إن هذا ، الدليل ، من ، أدلة ، الدكتور لويس على علمانية مصر الخديوى إسماعيل يبلغ فى ، الزيف ، حد ، الفحصيحة التاريخية ، ... ولدينا على ما نقول كل حقائق الفكر وواقع التاريخ التى سجلتها أمهات المصادر التى أرخت لمصر فى عهد الخديوى إسماعيل .. وهى حقائق وواقع نسقها . موثقة . فى عدد من النقاط :

١ - بعد عدة أشهر من تولى الخديوى إسماعيل عرش مصر ، قام برحلته إلى الأستانة .. وعندما عاد من هذه الرحلة أصدر ، إرادة ، إلى شريف باشا ، رئيس ، مجلس الأحكام ، يحدد فيها أن ، المجموعة القانونية ، التى أحضرها معه من الأستانة ، والمسماة بـ ، الدستور ، هي القانون المعتمد ، في جميع قضایا الجنایات وسائر الأحكام ، في القضاء المصرى .. وتاريخ هذه ، الإرادة ، ١٨ محرم ١٢٨٠ هـ / ٥ يونيو ١٨٦٣ م .. ونصها : حيث إن المجموعة القانونية المطلق عليها اسم الدستور ، والتى أحضرتها من الأستانة قبل مدة ، وأرسلنا منها نسخة إليكم ، ستصير مرعية الإجراء فيما بعد ، وحيث إنه توجد نسخ عديدة منها تحت الطبع ، فعند ختام طبعها يجب أن ترسلوا نسخا منها

لجميع المجالس ، وأن تهتموا بالتنبيه واعلان الجهات الازمة بأن القانون نامه  
الهمایونی ، الذى كان دستورا للعمل لغاية الآن . سيفي منسوخا وملغى  
الحكم ، وأن هذا الدستور سيكون معتبرا ومعمولا به فى جميع فعاليات الجنسيات  
وسائر الأحكام . فلذلك حررنا لكم هذا ،<sup>(١)</sup> ففى هذا ، التغيير الأول ، للنظام  
المصرى ، اعتمد الخديوى إسماعيل ، المجموعة القانونية ، العثمانية . وهى  
إسلامية .. وليس علمانية . مرجعا للقضاء المصرى ..

٢ - ولم يحدث الخديوى إسماعيل تغييرا فى ، القضاء الوطنى ، إلا فى  
حدود ، الإضافة والتتوسيع ، لما كان قائما فى عصر محمد على ... فكان  
(المجلس الخصوصى) - وهو بمثابة ، مجلس النظار ، مع ( مجلس الأحكام )  
- الذى هو امتداد ( للجمعية الحقانية ) التي أنشأها محمد على ١٨٤٢ م - كان  
هذان المجلسان معا - مجتمعين . يكونان ، السلطة التشريعية ، في مصر ،  
وكان ( المجلس الخصوصى ) مكونا من ، كبار الذوات . أى رجالات الدولة ،  
والعلماء ، أما ( مجلس الأحكام ) فكان مكونا من ، تسعة من الكبراء ومن  
عالمين ، أحدهما حنفى والآخر شافعى ..

ففى هذه ، السلطة التشريعية ، كان الفكر الإسلامي - وليس العلماني -  
حاضررا بواسطه هؤلاء العلماء .. أما التوسيع الذى حدث فى دوائر المحاكم ،  
فانه قد أضاف إلى ، المحاكم الشرعية ، التي هي ، قضاء البلاد ، ، مجالس  
أو محاكم - الأقاليم ، للفصل فى المسائل المدنية والتجارية ، وفي كل مجلس -

---

(١) أمين سامي باشا ( تقويم التدليل ) المجلد الثاني من الجزء الثالث . ص ٤٩٩ . طبعة  
القاهرة سنة ١٩٣٦ م .

محكمة . ، اثنان من العلماء ، بوظائف مفتين ، أحدهما حنفي والآخر شافعى ، .. وكان العمل أمام ( مجلس الأحكام ) و( مجالس الأقاليم ) يجرى طبقاً للقانون العثماني والقوانين التى أصدرها الخديوى ، (١) فلم يحدث فى سلطة التشريع ، ولا فى ، دوائر القضاء ، تغير ، عثمانى ، بهذا الإصلاح الذى أدخله الخديوى إسماعيل .

٣ - وبعد تسع سنوات من حكم إسماعيل ... وبعد خمس سنوات من ترجمة اللجنة التى رأسها رفاعة الطهطاوى لقانون نابليون .. أى فى حقبة السبعينات من القرن التاسع عشر ، أصدر الخديوى إسماعيل فى ٢٣ شوال ١٢٨٨ هـ / ٥ يناير ١٨٧٢ م قراراً بتعيين مفتى الحنفية وشيخ الأزهر ومفتى الجوزة أعضاء فى ( المجلس الخصوصى ) ، الذى هو المرجع فى أكثر أمور الحكومة ، وذلك للنظر فى القضايا الشرعية ، (٢) ..

فليس هناك . حتى هذا التاريخ . أثر لـ ، علمنة ، القانون والقضاء المصرىين ! ..

٤ - أما ، حكاية ، ترجمة قوانين نابليون ، التى يقول عنها الدكتور لويس إنها ، قد بلغت بعلمته القوانين المصرية مدها الكامل ، فإنها لا تخرج عن حدود ، الوهم . أو الخطأ . الشائع . إن أحسناظن . وقد تدخل فى عداد جرائم تزيف التاريخ ، !!!

(١) الرافعى ( عصر إسماعيل ) ج ١ ص ٤٤ - ٤٧ .

(٢) ( تقويم النيل ) المجلد الثانى من الجزء الثالث ، ص ٩٧٩ .

صحيح أن لجنة برئاسة رفاعة الطهطاوى قد أنجزت ترجمة مجموع قوانين نابليون ( تعریب القانون الفرنسي ) وطبعته مطبعة بولاق - ١٢٨٣ هـ / ١٨٦٦ م . وفي هذه المجموعة : القوانين المدنية ، والبلدية ، والمحاكمات ، والمرافعات ، وتحقيق الدعاوى ، والمدافعت ، والحدود ، والجنائيات ... لكن هذه الترجمة لم تكن بغرض ، علمنة قانون القضاء المصرى ، كما يوهم الدكتور لويس فرانس . وإنما كانت بهدف أن يعرف المصريون القانون الذى يتعاكم إليه الأوربيون فى بلادهم . حتى يكونوا على بينة من حلول المشكلات الداجمة عن كثرة المعاملات مع هؤلاء الأوربيين فى ذلك التاريخ .. كانت ترجمة ، للعلم والمعرفة وتصريف الأمور مع الأجانب ، وليس ، علمنة للقانون المصرى والنظام القضائى فى مصر ، ... ودليلنا على هذا الذى نقول - من ، حقائق الفكر ، - نفس المقدمة التى قدم بها رفاعة الطهطاوى الترجمة العربية لهذا القانون ... وفيها يقول عن سبب هذه الترجمة : إنه ، قد صدر الأمر العالى الخديوى بتعریبها ... حتى لا يجهل أهل هذا الوطن أصول الملك الأخرى ، لا سيما وأن علاقات الاقتصاد ، ومناسبات الأخذ والعطاء ، تدعى إلى الإلمام بمقتضى تلك الأصول الرضعية ؛ ليكون من يتعامل معهم فى تسوية الأمر على بصيرة (١) ...

ويزيد الطهطاوى هذا الأمر تأكيداً ووضوحاً في المقدمة التي كتبها لطبعه ترجمة ، قانون أحكام التجارة ، الفرنسي ١٤٨٥ هـ / ١٨٦٨ م ، عندما يتحدث عن ، دواعي ، هذه الترجمة لهذا القانون الفرنسي ، فيقول : « .. وحيث

---

(١) (الأعمال الكاملة) ج ٥ ص ٣٦٦، ٣٦٧ . طبعة بيروت سنة ١٩٨١ م .

انسعت الآن في مصرنا دائرة المعاملات بين أهالي الممالك الأوروبية ، وكثرت العلاقات ، فصار لا يأس لأرباب التجارة بمعرفة قوانين المعاملات الجارية عند الأجانب ، بل صار الاطلاع عليها لمن يعقد التجارات معهم من الواجب ، ولهذا حسن إبراز هذا القانون بالعربية إلى حيز الوجود (١) ...

رأيتم أن هذه الترجمة كانت ، للعلم .. والمعرفة .. وحتى يكون المصريون على بينة وهم يعقدون عقود التجارات والمعاملات مع الأجانب .. ولم تكن ، علمنة للقانون وللقضاء في مصر ، ...؟

٥. لكن أمراً آخر كان يحدث بمصر ، منذ عهد الخديوي سعيد (١٢٣٧ - ١٢٧٩ هـ / ١٨٢٢ - ١٨٦٣ م) الذي سبق عهد الخديوي إسماعيل .. هذا الأمر هو تزايد النفوذ الأجنبي بمصر ، وخاصة بعد عقد امتياز شركة قناة السويس .. فلقد تزايد عدد الأجانب ، وتزايد نفوذهم ، وأخذت حكوماتهم تتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد ، وتزايد عدد المدارس الأوروبية في البلاد ، حتى لقد افتتح منها سبعون مدرسة ، للبنين والبنات . في عهد الخديوي إسماعيل .. وكما يقول الرافعى : ، فلقد خرجت هذه المدارس عدداً كبيراً من رجال الأعمال والمهن وموظفي الحكومة .. ونال كثير منهم الحمايات الأجنبية بواسطة القنصل ، فصاروا في حكم الأجانب في إنماطهم للدول الأجنبية وميلولهم إليها ، وعدم خضوعهم للنظم الأهلية القضائية والإدارية ، (٢) ...

(١) المصدر السابق . ج ٥ ص ٣٦٨، ٣٦٩ .

(٢) ( عصر إسماعيل ) ج ١ ص ٢٠٥ .

فأصبح في البلاد كثرة من ، الخواجات ، وأشباه ، الخواجات ، ، ويُسط النفوذ الاستعماري المتزايد ، حمايته ، على هذه ، الجالية ، النامية عدداً ونفوذاً ... واستطاع هذا النفوذ أن يخلق لهذه ، الجالية ، قضاء غير القضاء الوطني ، فرض الاعتراف الرسمي به على الخديوي سعيد الذي أصدر، إرادة ، ؟! في ١٢ شعبان ١٢٧٢ هـ / ١٨٤٥ م بإنشاء محكمة تجارية ( مجلس تجار ) مختلف من المصريين والأجانب ؛ ليقضى في المنازعات التجارية التي يكون الأجانب طرفاً فيها<sup>(١)</sup> ...

وبتزاد النفوذ الأجنبي في شئون مصر أنشئ لفصل في دعاوهم - أوآخر عهد سعيد ، في ١٨٦١ م - مجلس خاص باسم ( قوميون مصر ) يتالف من : رئيس مصرى ، وعضوين مصريين ، وعضو أوربي ، وأخر يوناني ، وعضو إسرائيلي - (يهودي) - وأخر أرمني ... أي بأغلبية غير مصرية ! .. وإن ظلت دعاوى العقارات من اختصاص المحاكم الوطنية الشرعية ، باعتبارها وقاعة المحاكم العادلة في البلاد<sup>(٢)</sup> . . .

لكن تعاظم النفوذ الأجنبي في عهد إسماعيل نشر فوضى التعدد في القضاء بالدعوى التي كان الأجانب والخاضعون ، لحمايتهم ، طرفاً فيها .. بل لقد أصبحت المحاكم الفنصلية - ومقرها قنصليات الدول الأجنبية ، وقضائهما هم الفنالل الأجانب !؟ . أصبحت تحكم للأجانب على الحكومة المصرية . وكانت كل محكمة فنصلية تحكم وفق قانون بلدها .. وكانت الدول المنتعة بهذا الامتياز سبع عشرة دولة ، لها بمصر سبع عشرة محكمة فنصلية تحكم

(١) (تقدير التسلل) المجلد الأول من الجزء الثالث . ص ١٦٠ .

(٢) (عصر إسماعيل) ج ١ ص ٤٧ ، ٤٨ .

وفق قانون بلدها.. وكانت أحكامها الابتدائية تستأنف في البلاد التابعة لها .. !!

وتنظيمها لهذه ، الفوضى القانونية والقضائية ، أنشئت ، المحاكم المختلفة ، في مصر ١٨٧٥ م ، وهيمحاكم ذاتأغلبية أجنبية ، وللأجانب رئاسة جلساتها ، وينفرد القاضي الأجنبي بالحكم في دائرةهاجزئية ذات القاضي الواحد ، وكذلك في دائرة الأمور المستعجلة ، والأمور الوقفية ، ودائرة البيوع ونزاع الملكية العقارية ... ولقد اعتمدت هذه المحاكم ، قانون نابليون ، شريعة تقضى به فيما يرفع إليها منمنازعات<sup>(١)</sup> .. فكانت أول ، اختراقاً أجنبية منظم ، للقضاء الوطني الإسلامي في مصر .. لكنه ظل ، اختراقاً جزئياً ومحدوداً ، فلم يخرج اختصاص هذا القانون النابليوني ومحاكمه المختلفة عن حدود منازعات الأجانب ، أو المنازعات التي يكون الأجانب طرفاً فيها .. ولم يتحول - طوال عهد إسماعيل - إلى قانون لمصر ونظام لقضاءها ! ..

وجدير بالذكر أن إنشاء الخديوي إسماعيل لهذه ، المحاكم المختلفة ، التي تقضى بقانون نابليون - إنما تم استناداً إلى نص ، الأمر الجليل - الخط الهمایونی ، الذي أصدره له السلطان ١٢٩٠ هـ / ١٨٧٣ م ، والذي جاء فيه : «... ومن المعلوم أن أمر إدارة أي مملكة كانت وحسن تنظيمها وتزايد معموريتها وثروة أهلها وسكانها لا يتيسر إلا بتوسيع معلماتها وتطبيق إجراءاتها العمومية بأحوال الوقت والموضع وأمزجة الأهالى وطبيعتها ، فقد أعطينا لكم المرخصية الكاملة فى إعمال قوانين ونظمات داخلية على حسب

(١) المرجع السابق . ج ٢ ص ٢٤٢ - ٢٤٦ .

لزوج العملة ، وكذا لأجل تسهيل نفثة وتصويم كافة المعاملات ، سواء كانت من طرف الحكومة أو من طرف الأهالي مع الآجنب .. (١) .

لكن النفوذ الأجنبي المتزايد بمصر ، وخصوص الخديوي إسماعيل لهذا النفوذ . قد استعمل هذه الرخصة ، التي تتيح له العمل المستقل عن الاستانة لا في دعم الاستقلال الحقيقي لمصر ، وإنما في تنمية تبعيدها للغرب الاستعماري .. فكانت المحاكم المختلطة ، وقانونها النابليوني بوزرة شاذة في القضاء المصري ، تعن عن تزايد واستشراء هذا النفوذ ..

ويكفي أن نعرف رأي قانوني أجنبي - ومؤرخ مصرى ، في هذا الاختراق الاستعماري للقضاء الوطنى المصرى الإسلامى ؟ لنرى مكان هذا الاختراق على الدرب الذى كان الاستعمار يسوق مصر عليه فى ذلك التاريخ ..

يقول الرافعى : « إن النظام المختلط لم يقتصر على إنشاء قضاء أجنبى نافذ الأحكام على الرعايا الوطنية وعلى حكومة البلاد ، بل خول الدول الأجنبية حق التدخل في التشريع الذى يسرى على رعاياها ، وهذا حق لم يكن لها قبل إنشاء المحاكم المختلطة (٢) » .

ويقول القاضى الهولندى - بالمحاكم المختلطة - فان بعلن vom Beimme-Law عن القضاء الفنصلى : إنه وليد الاعتصاب الواقع من الأقوية على حقوق الضعفاء ... كما يقول عن قضاء المحاكم المختلطة - وكان قاضيا بها - : إنها

(١) (نقيب النيل) العدد الثالث من الجزء الثالث . ص ١٠٨٣ .

(٢) (عصر إسماعيل) ج ٢ ص ٢٤٩ .

ركن قوى من أركان السيطرة الأوروبية على مصر<sup>(١)</sup> ، ...

لقد حدث هذا ، الاختراق الجزئي ، لسيطرة مصر القانونية والقضائية ، وأقام الأوربيون - بهذا ، الاغتصاب الواقع من الأقوياء على حقوق الضعفاء - ركنا من أركان السيطرة الأوروبية على مصر ، .. وفق عبارات ، الخواجة ، فان بملن ... ثم يجيء ، الوطني ، لويس عوض ليبرى في هذه السيطرة الأوروبية على مصر علمانية ومذهبها إنسانيا ارتفت إليه مصر في عهد إسماعيل العظيم !!؟؟ ..

٦ - وحتى لا تكون هناك ثغرة ، لشك متشكك ، في رفض الفكر الوطني الحقيقي لهذا ، الاختراق الجزئي ، لشرعية البلاد وقضائها .. فإننا نسوق رأى رفاعة الطهطاوى .. الذى يزعم الدكتور لويس عوض أنه قد رسع أسس العلمانية بمصر - نسوق رأيه في احتكام ، مجالس التجار المختلفة ، إلى غير القانون الإسلامي ، والرجل قد مات قبل قيام ، المحاكم المختلفة ، - والقانون الإسلامي ، ممثلا في ، فقه المعاملات ، كان - برأى الطهطاوى . المصدر الكافل لتحقيق أرقى صور العدل بين كل المتفااضلين ، في كل المنازعات .. يقول الشيخ رفاعة . مترجم قانون نابليون - عن فقه المعاملات الإسلامي : .. ومن أمعن النظر في كتب الفقه الإسلامية ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية ، حيث يربوا للمعاملات الشرعية أبوابا

---

(١) المرجع السابق - ج ٢ ص ٢٤٣ ، ٢٤٧ ( نقلًا عن كتاب ، مصر وأوروبا ، ج ١ ص ١١٨ ، ٢٠٥ ، ١٨٨٤ م ) .

مستوعبة للأحكام التجارية ، كالشركة ، والمضاربة ، والفرض ، والمخابرة ، والعارية ، والصلح ، وغير ذلك ... ثم إن الحالة الراهنة اقتضت أن تكون الأقضية والأحكام على وفق معاملات العصر ، بما حدث فيها من المقررات الكثيرة المتنوعة بتنوع الأخذ والإعطاء من أيام الأنام ... ومن المعلوم أن بحر الشريعة الغراء - على تفرع مشارعه - لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقى والری ... ولم تخرب الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية ... لأنها أصل وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع ... .

وبعد هذا الحديث عن شريعة الإسلام وأحكام فقه المعاملات الإسلامية ، الصالحة لتنظيم الحياة وسياسة العمران .. ينقد الطهطاوى احتكام ، مجالس التجار المختلفة ، إلى القوانين الأوربية - التي ترجمها هو ، للعلم والمعرفة ، لا تكون مصدر أحكام القضاء في بلادنا . فيقول : « إن مخالفات تجار الغرب ومعاملتهم مع أهل الشرق أنشئت نوعا هم هؤلاء المشارفة ، وجددت فيهم وازع الحركة التجارية ، وترتب على ذلك نوع انتظام ، حيث ترتب الآن في المدن الإسلامية مجالس تجارية مختلفة لفصل الدعاوى والمرافعات بين الأهالى والأجانب بقوانين - في الغالب أوربية - مع أن المعاملات الفقهية لو انتظمت وجرى عليها العمل لما أخلت بالحرقق ، بتوفيقها على الوقت والحالة ، مما هو سهل العمل على من وفقة الله بذلك من ولاة الأمور المستيقظين . ولكل مجتهد نصيب ! ... (١) .

(١) (الأعمال الكاملة) ج ١ ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٥٤٤ .

هذا هو ما كتبه الطهطاوى عن القانون الإسلامى فى كتابه ( مناهج الألباب ) الذى طبعته ١٢٨٦ هـ / ١٨٦٩ م .. أى بعد سنوات ثلاثة من ترجمته لقانون نابليون ...

وفي ذات الكتاب نرى الرجل يعلق آمال النهضة الحقيقية على طلاب الأزهر وعلماء الشريعة ، شريطة أن يضيّعوا إلى : علوم الشريعة ، سائر المعارف البشرية المدنية .. والعلوم الحكمية العملية<sup>(١)</sup> ... .

لقد ترجم الرجل - مع تلامذته - قانون نابليون ، للعلم والمعرفة ، ، ولكن دون وعي بالنسق القانونى الذى يحكم عقول الأجانب الذين تزايدت معهم المخالفات والمعاملات ... وذلك من باب : من تعلم لغة قوم فمن مكرهم ... فلما رأى ، الرطانة الجزئية ، بهذه اللغة الأجنبية في عزbin العربية ، حذر من ذلك الانحراف ، ووجه إليه الانتقادات ؟!؟ ..

وعلى ذات الدرب سار المشرع القانونى المقتدر محمد قدرى باشا ( ١٢٣٧ - ١٣٠٦ هـ / ١٨٨٨ - ١٨٢١ م ) وهو الذى تعاون مع الطهطاوى فى ترجمة قانون الجنایات ، التعقوبات - الفرنسي الذى طبعته مطبعة بولاق فى ثلاثة أجزاء ١٢٨٢ هـ / ١٨٦٥ م .. سار على ذات الدرب عندما نهى بعض بعمره فنـ به أحكام فقه المعاملات ، على مذهب الإمام أبي حنيفة ، فقدم للحياة القانونية ولمكتبة القانون الإسلامية :

(أ) كتاب ( مرشد الحيران فى معرفة أحوال الإنسان ) فى المعاملات الشرعية ، على مذهب الإمام أبي حنيفة .. ملائماً لعرف الديار المصرية وسائر الأمم الإسلامية ..

(١) المصدر السابق . ج ١ ص ٥٣٣ ، ٥٣٤ .

( ب ) وكتاب ( قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف ) ..  
( ج ) وكتاب ( تطبيق ما وجد في القانون المدني موافقاً لمذهب أبي حنيفة ) ..

( د ) وكتاب ( الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية<sup>(١)</sup> ) ..  
فأين هي ، علمانية مصر في عصر إسماعيل ، ١٩٠١ ..  
إن إسماعيل لم يرد ، لمصر أن تكون قطعة من أوربا .. وإنما الذي فرض  
ذلك عليه هو الاستعمار ...

وإن قانون مصر وقضاءها لم يتحولا إلى العلمانية ، على عهد الخديوي  
إسماعيل .. وما الاختراق الجرئي الذي تمثل في المحاكم الفنصلية والمختلطة  
الآن اغتصاب استعماري لجزء من السيادة الوطنية في موسعة التشريع  
والقضاء ..

ولم يكن الطهطاوى وأعلام عصر إسماعيل بالعلمانيين الذين يخونون  
شريعة الأمة ومنظومتها القانونية ، وإنما كانوا - رغم ترجمتهم لقانون نابليون -  
المدافعين عن جدار فقه المعاملات الإسلامي بتنظيم المعاملات الحديثة ..  
والساعين لتقنين هذا الفقه تقنياً حديثاً ، محاولين بذلك مقاومة العلمانية التي  
كانت سلاحاً من أسلحة الغزو الاستعماري الزاحف على البلاد في عصر  
إسماعيل ! ..

---

( ١ ) الزركلى ( الأعلام ) طبعة بيروت . وسركيس ( معجم المطبوعات العربية والمغربية )  
طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨ م .

## الاستعمار يفرض العلمانية

إذا ... انكشف ، الوهم ، وتبعد ، الزيف ، الذي تجسست في دعوى : أن مصر بقيادة الخديوي إسماعيل قد أرادت وسعت إلى ، العلمنة ، وأنه قد تحقق فيها ، على عهد إسماعيل علمته القانون والقضاء .. فالذى ، تعلم ، هو القضاء الأجنبى فى مصر . ممثلاً فى المحاكم الفنصلية فالمختطة . التي احتكفت إلى قانون نابليون . وهذه الثغرة التي انفتحت فى جدار القانون ، الإسلامى . الوطنى ، وفي بناء المؤسسة القضائية الشرعية المصرية ، إنما حدثت بالقاهرة الأجنبى والتدخل الأجنبى ، وكجزء من ، اغتصاب السيادة المصرية ، الذى كان يتم فى ذلك التاريخ ! ..

ثم تلاحت الأحداث .. فتولى الخديوى توفيق ( ١٢٦٨ - ١٣٠٩ هـ / ١٨٥٢ - ١٨٩٢ م ) حكم مصر بعد عزل أبيه إسماعيل سنة ١٨٧٩ م ... وشهدت الساحة المصرية سباقاً محموماً بين القرى الوطنية ، التي استخدمت أدلة الثورة العربية سنة ١٨٨١ م لمقاومة التدخل الأجنبى ، والإطلاق طاقات الأمة ، بالحرية والديمقراطية ؛ كى تسد التغرات أمام الغرب الطامع ، وإحداث النهضة الكافلة إفلات مصر من المصير الذى أعده الغرب لأقاليم دولة ، الرجل المريض ، ..

شهدت الساحة المصرية سباقاً محموماً بين هذه القرى الوطنية وبين

الاستعمار الغربي - والإنجليزى فى طليعته - الذى سعى لإجهاض ، النهضة الثورية ، ولاغتصاب مصر اغتصاباً كاملاً ...

فلمما هزمت الثورة واحتلت إنجلترا مصر فى سبتمبر ١٨٨٢ م .. صدق حديث الدكتور لويس عرض لأول مرة فى كلامه عن « قصة العلمانية فى مصر » ، إذ نهى الاستعمار الإنجليزى ممثلاً فى اللورد كروم ( ١٨٤١ - ١٩١٧ م ) بتوسيع ثغرة العلمانية التى حدثت فى عصر إسماعيل .. فبعد أن كان قانون نابليون هو شريعة القضاء الأجنبى المختلط وحده ، أصبح فى ظل الاحتلال - وبواسطته - شريعة المحاكم الأهلية المصرية كلها ، والقانون الذى فرض على الشعب التحاكم إليه فى كل ما عدا قضايا الأحوال الشخصية من منازعات ! ...

ففى ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ هـ / ٢ مايو سنة ١٨٨٣ م وتحت سلطان الاحتلال الإنجليزى ، وفي عهد وزارة شريف باشا ( ١٢٢٨ - ١٣٠٤ هـ / ١٨٢٣ - ١٨٨٧ م ) الرابعة بدأ صدور القوانين الوضعيّة المستمدّة من قانون نابليون - أى القانون المدني .. والقانون التجارى .. وقانون التجارة البحرى .. وقانون المرافعات - صدرت على حالها الذى كانت عليه فى المحاكم المختلطة ، وأيضاً صدرت قوانين العقوبات .. ونحوّيق الجنایات - مع بعض التعديلات .. ولقد اكتمل إصدار هذه القوانين فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ م .. وفي ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ م صدرت تعليمات قضاعة المحاكم الأهلية ... وبعد أن كانت محاكم مصر - قبل الاحتلال - يعين بكل دائرة من دواوينها اثنان من علماء الإسلام ، أحدهما حنفى والأخر شافعى ، صدرت تعليمات المحاكم

الأهلية وفي كثير من دولنرها قاض أجنبي ، كحد أدنى ، وعيين في محكمة الاستئناف أربعة من القضاة الأجانب (١)؟! ..

فكان هذا هو الانقلاب العلماني الحقيقي الشامل الذي عمّت به البلوى ، في قانون مصر وقضائهما!.. وصدق الدكتور لويس عوض عندما قال: إن «السنوات الخمس والعشرين (١٨٨٢ - ١٩٠٧ م) تمثل - بوجه عام - الحقبة العلمانية الثالثة بمصر» ..

وهو يعتبرها الحقبة ، الثالثة ، لادعائه علمانية مصر محمد على .. ومصر إسماعيل ... لكنها - في الواقع والحقيقة - الحقبة الأولى للعلمانية بمصر ، بعد التحقيق الذي قدمناه عن أوضاع مصر - الفكر والواقع - على عهد محمد على وإسماعيل ...

والدكتور لويس عوض لا يتحدث عن قيادة كرومر والاستعمار الإنجليزي لجهود ، علمنة مصر ، باعتبارها غزوا فكريًا وتشويها حضاريا وعدوانا قانونيًّا مارسه الاستعمار في بلادنا ، وإنما يتعدّث عنه في سعادة وانشاء .. بل لقد بلغ به الولاء للحضارة الغربية العلمانية إلى حد انتقاد كرومر لبطشه في معركة اكتساح الحضارة الأوروبية ، لطابع مصر الإسلامي .. فهو لا يعجبه تدرج كرومر في ، تغريب مصر وعلمتها ، وهو ، الدرج ، الذي أطلق عليه كرومر

(١) انظر في هذه العقائق التاريخية : محمد مختار باشا المعصري (التفريقات الإلهامية ) دراسة وتحقيق : د . محمد عماره . طبعة بيروت سنة ١٩٨٠ م . والرافعى ( عصر إسماعيل ) ج ٢ ص ٢٤٠ . و( مصر والسودان في أواقيع عهد الاحتلال ) ص ٦٥ . ٦٨ . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .

وصف ، الخبب المنتظم ، وليس الركض ، .. فيعلن الدكتور لويس لقرائه أنه من أنصار ، الركض ، لأن هذا ، الخبب المنتظم ، قد أعاد أي انتشار مكتسب للحضارة الأولى في مصر (١) .

وكان لابد لهذا ، الواقع العلماني ، الذي زرع في المجتمع المصري من الفكر ، يبيح وجهه ، ويحسن صورته ، ويدعو إلى تعميمه في ميادين الثقافة والتعليم ، والقيم أيضا ... وهذا هو الدور الذي لعبته ، مدرسة المقطم ، في الحياة الفكرية المصرية ، وهذه ، المدرسة ، التي بدأت بأصحاب (المقطم) ١٨٧٦ - ١٩٥٢ م و (المقطم) ١٨٨٩ - ١٩٥٢ م ، قد تكونت نواتها من يعقوب صروف (١٨٥٢ - ١٩٢٧ م) وفارس نمر (١٨٥٦ - ١٩٥١ م) وشاهين مكاريوس (١٨٥٣ - ١٩١٠ م) والتغف حول هذه النواة آخرون ، كتبوا في (المقطم) أو (المقطف) أو في غيرهما من المنابر الصحفية ، من أمثال شبل شمبل (١٨٦١ - ١٩١٧ م) ونقولا حداد (١٨٧٨ - ١٩٥٤ م) وجرجى زيدان (١٨٦١ - ١٩١٤ م) وفرح أنطون (١٨٧٤ - ١٩٢٢ م) ...

ولم يكن غريباً أن تنفرد هذه ، المدرسة ، وهذا ، التيار الفكري ، بالدعوة إلى ، العلمانية ، في العقود الأولى من سنوات الاحتلال الإنجليزي لمصر ... فهذه المدرسة قد تكونت من المسيحيين الشوام ، الذين هاجروا إلى مصر فراراً من الممارسات الاستبدادية للدولة العثمانية في الشام ، فهم يكتبون للرابطة العثمانية عداء شديدا ، ويسعون لنزع الصبغة الإسلامية عن الحياة الشرقية ..

---

(١) (المصور) العدد ٣٠٧٦ في ٢٣ - ٩ - ١٩٨٣ م .

ثم هم أبناء أقلية دينية لا يتيح لها وزنها أن تطرح فكريتها كبدائل للإسلام ، وذلك فضلاً عن أن المسيحية التي يدينون بها هي رسالة روحية ممحضة ، لا تقدم للدنيا والدولة نظاماً مدنياً .. ومن هنا وجدوا في « التغريب » ، وفي فكرية الحضارة الغربية البديل الذي يبصرون به كى ينسخ الإسلام السياسي والحضاري ، وكانت العلمانية الغربية سبيلاً لهم لفصل الدين الإسلامي عن الدولة .. فنهضوا بدور الطبيعة العلمانية التي دعت إلى ترسیخ الواقع العلماني ، الذي زرعه كرومر بمصر سنة ١٨٨٣ م ، والتي تعميمه في مختلف مجالات الفكر والحياة ..

صحيح أن التمايز قائم و موجود بين مواقف أعلام هذه المدرسة من عدد من الفضايا .. لكننا لا نتجازر الدقة والموضوعية ! إذا فلنا إنهم قد جمعتهم ارتبطة الولاء لـ« الغرب » .. الولاء - بالمعنى السياسي - عند الذين اتخذوا من الاستعمار الغربي - إنجلترا أو فرنسيا - موقف الولاء والتبعية ، بل والعمالة في بعض الحالات ... أو الولاء - بالمعنى الفكري والحضاري - عند الذين أصبحت رسالتهم : التبشير بـ« فكرية الغرب وأيديولوجية حضارته » ، سعياً لحلولها محل حضارة الإسلام ! ..

وشيئاً فشيئاً اتسع نطاق هذه « المدرسة » ، ليضم عدداً من الكتاب والمفكرين المصريين ، الذين تميزت دوافعهم ومنطلقاتهم لتبنّي « العلمانية » ، حتى يمكن تصنيفهم إلى فريقين :

الأول : ذلك الذي توحدت منطلقاته مع « مدرسة المقطم » .. : الرفض

لإسلام السياسي والحضاري . والعداء لأية محاولة تسعى لصيغة الدولة والمجتمع بحضارة الإسلام . والعمل على سيادة نهج الحضارة الغربية وقيمها مع علومها وتطبيقات هذه العلوم .. أي ، تغريب ، الدولة والمجتمع ؛ تحاشياً ، الأسلوبية ، ... وكان سالم موسى ( ١٨٨٨ - ١٩٥٨ م ) أبرز أعلام هذا الفريق ، الذي يمثله في واقعنا المعاصر الدكتور لويس عوض خير تعظيل ! ..

والثاني : ذلك الفريق الذي نفر من الصورة العثمانية للإسلام .. وحسب هذه الصورة هي كل الإسلام وحقيقة وجوده ؛ تأثراً بتصنيفات الاستشراق لحياتنا الفكرية .. وفي ظل الانبهار بحضارة الغرب - المتألفة والمنتصرة - خيل لأعلام هذا الفريق - الذين كونوا في الحياة السياسية المصرية ، التيار الوطني - المهدان ! .. خيل إليهم أن ، التغريب ، هو السبيل إلى النهضة وتحرير الوطن من سيطرة الغرب الاستعماري .. ولقد بدأ هذا التيار بخطى السيد باشا ( ١٢٨٣ - ١٨٧٢ م ) و ، حزب الأمة ، .. ثم استمر في صورة ، حزب الأحرار الدستوريين ، ..

لكن براءة منطلقات هذا الفريق من العداء الثابت للإسلام السياسي والحضاري قد فتح الطريق أمام أبرز مفكريه لمراجعة النفس والفكر ، وخاصة عندما بلغوا مرتبة النجاح والحكمة في مسيرتهم الفكرية ، ولاحظت لهم أمارات خيبة الأمل في الحضارة الغربية كمشروع صالح لإنهاض أمتهم من تحالفها وتحريرها من قبضة الاستعمار .. وعندما عادوا - بأنفسهم ، دون وساطة المستشرقين - إلى تراثهم الإسلامي ، فرأوا فيه صورة مختلفة ، بل ومعادية لصورته العثمانية ولتلك التي صورها له المستشرقون ... لقد عاد أبرز أعلام

هذا الفريق - بدرجة أو بأخرى - إلى الإسلام السياسي والحضاري ، وانسلخوا عن موكب المبشرين بالعلمانية والتغريب ..

\* ففي الوقت الذي نجد فيه ثبات سلامة موسى على ، التغريب العلماني ، والعلمانية المتغيرة ، .. ونقرأ له كلامه المسافرة التي يقول فيها : ، إذا كانت الرابطة الشرقية سخافة ؛ لأنها تقوم على أصل كاذب ، فإن الرابطة الدينية وقاحة ، فإننا أبناء القرن العشرين أكبر من أن نعتمد على الدين جامعة تربطنا .. ونحن في حاجة إلى ثقافة حرة وبعد ما نكون عن الأديان .. وحكومة ديمقراطية برلمانية ، كما هي في أوروبا ، وأن يعاقب كل من يحاول أن يجعلها مثل حكومة هارون الرشيد أو المأمون ، أو توفرقراطية دينية ... وكلما ازدلت خبرة وتجربة وثقافة نوضحت أمامي أغراضي .. يجب علينا أن نخرج من آسيا ، وأن نلتحق بأوروبا ، فإني كلما زادت معرفتي بالشرق زادت كراهيتى لها وشعورى بأنه غريب عنى ، وكلما زادت معرفتى بأوروبا زاد حبى لها وتعلقى بها ، وزاد شعورى بأنها مني وأنا منها . وهذا هو مذهبى الذى أعمل له طول حياته سراجها ، فأنَا كافر بالشرق ، مؤمن بالغرب<sup>(١)</sup> .. !

في الوقت الذي نجد فيه ثبات سلامة موسى على هذا ، المذهب ، وهذا الموقف ، نجد امتدادهما عند الدكتور لرئيس عرض .. فهو جزء من الثورة

(١) سلامة موسى (اليوم والنقد) طبعة القاهرة سنة ١٩٢٧ م . (انظر النص في : د . محمد محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، ج ٢ ص ٢١٦ - ٢١٥ طبعة القاهرة سنة ١٩٨٠ م .

العربية مبعثه رفضها ، للقيم الغربية ، .. وتشويه لجمال الدين الأفغاني ( ١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ / ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م ) سببه أن الأفغاني لم يقبل ، قيم الحضارة الغربية ، مع علومها<sup>(١)</sup> .. وتغريب المجتمع وعلمنته هو النهضة والتقدم .. أما أسلنته فهي الجاهلة والتخلف والثيوقراطية .

وفي الوقت الذي نقرأ فيه هجوم سلامة موسى على مصطفى كامل ( ١٢٩١ - ١٣٢٦ هـ / ١٨٧٤ - ١٩٠٨ م ) والحزب الوطني ؛ لربطه بين الوطنية المصرية والانتماء المصري للجامعة الإسلامية .. وهو الهجوم الذي يقول فيه : لقد حدث ارتداد في الفكرية الوطنية بظهور مصطفى كامل والخدبوى عباس ( ١٢٩١ - ١٣٦٣ هـ / ١٨٧٤ - ١٩٤٤ م ) والمؤيد . فإن كل هؤلاء عادوا إلى جامعة الإسلام<sup>(٢)</sup> .. نجد امتداد هذا ، الفكر ، وهذا ، الموقف ، عند الدكتور لويس ، الذي يصف كل التيارات والأحزاب والجماعات التي ربطت الوطنية المصرية بدائرة الانتماء الإسلامي - وليس الغربي - بصفتها ، الرجعية ، والسلفية ، و ، الثيوقراطية ، .. ويطلق هذه الأوصاف على ( الحزب الوطني ) الذي كونه مصطفى كامل .. وعلى ( جماعة الإخوان المسلمين ) و ( مصر الفتاة - الحزب الاشتراكي ) و ( الحزب الوطني الجديد ) وتنظيم ( الضباط

(١) انظر دراسته ، الإيراني الغامض في مصر ، مجلة ( التضامن ) العدد ١٦ سنة ١٩٨٣ م ، ص ٦٧ . وانظر كتابنا ( جمال الدين الأفغاني بين حقائق التاريخ وأكاذيب لويس عوض ) ص ٣١ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٧ م .

(٢) ( اليوم والنقد ) . وانظر النص في ( الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ) ج ٢ ص ٢١٥ .

الأحرار) <sup>(١)</sup>... على حين يعتبر الذين ، اختاروا الاستعمار البريطاني ، بدلاً من الرياط الذي كان يربط مصر بالدولة العثمانية عندما احتل الإنجليز مصر . وهو رباط أشبه ما يكون ، بالكمونك الإسلامي ، يعتبر الذين ، اختاروا الاستعمار البريطاني وطنين تقدميين <sup>(٢)</sup> ، لأنهم ( الجناح العلماني ) في ، الثورة العربية <sup>(٣)</sup> ...

هذا عن ، الفريق العلماني ، الذي مثل ، مدرسة المقطم ، في صفوف الحركة الفكرية المصرية ، وتعامل معها في المنطلقات والغايات ..

\* أما الفريق الثاني الذي لم تبع دعوته إلى ، العلمانية ، من العداء للإسلام الحضاري .. والذى راجع نفر من أبرز أعلامه الموقف من العلمانية ، فعاد يدعوا إلى نهضة إسلامية متميزة عن نهج العلمانية والتغريب .. فبان من أبرز مفكريه : الشيخ على عبد الرزاق ( ١٣٠٥ - ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ - ١٩٨٧ م ) والدكتور محمد حسين هيكل ( ١٣٠٥ - ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ - ١٩٨٨ م ) ...

\* في ظاهر الأمر وعنوان القضية لم يكن كتاب الشيخ على عبد الرزاق ( الإسلام وأصول الحكم ) - الذي صدر في أبريل سنة ١٩٢٥ م - دعوة إلى تبني

(١) (الصورة) العدد ٣٠٧٦ في ٢٣ / ٩ / ١٩٨٣ م .

(٢) دكتور لويس عوض ( تاريخ الفكر المصري الحديث ) من عصر إسماعيل إلى ثورة سنة ١٩١٩ م - المبحث الأول - الخلفية التاريخية ص ١٢٢ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٨٠ م .

(٣) (الصورة) العدد ٣٠٧٦ في ٢٣ / ٩ / ١٩٨٣ م .

العلمانية ، كقسمة من قسمات الحضارة الغربية ، تبنيها في مشروع التهضة المصرية والشرقية .. لكن حقيقة الأمر وجواهر القضية أن هذا الكتاب كان أخطر وأكبر عمل فكري بعد الطريق لسيادة العلمانية في بلاد الإسلام ؟ ..

فقبل هذا الكتاب كان الدعاة للعلمانية إما من « مدرسة المقطم » ، المعروفة بعدها للإسلام السياسي والحضاري ، أو من « المتغربين » ، الذين لا ينظر الناس إلى كتاباتهم حول علاقة الدين بالدولة نظرتهم إلى كتابات « الشيوخ » ، و « علماء الإسلام » ، في أمور الدين ... أما الشيخ على عبد الرزاق ، فكان أول عالم من علماء الأزهر الشريف . بل من علماء الإسلام . يقول للناس « جواهر ، ما يقصد إليه العلمانيون ! ..

وقبل هذا الكتاب كانت الأفكار العلمانية الداعية إلى فصل الدين عن الدولة تواجه باعتبارها « فكراً مستورداً » ، أتى به أصحابه من « الغرب الاستعماري » ، ولم يدركوا « خصوصيته الغربية » ، التي جعلته حلاً غريباً لمشكلة غربية : لأنه طبعي مع المسيحية التي انعقد الإجماع على أنها رسالة روحية محضة ، ومن ثم فإنه ليس بطبيعي مع الإسلام الذي انعقد الإجماع على أنه عقيدة وشريعة لها أحكام تنظم الدولة والمجتمع وتنوس الناس في حياتهم الدنيا .. كما أن فكر العلمانية طبيعي في الغرب ، من حيث كان رد فعل على وجود مؤسسات كنسية كهنوتيّة استبدلت بحياة الناس وفكيرهم وحاربت التقدّم وفرّضت التخلف والجمود في كل ميادين الحياة .. وهو - لذلك - غير طبيعي في المحيط الإسلامي الذي لا يعرف . بل ينكر دينه ومسار

تطوره فداسة البشر والمؤسسات ووصاية أى متهمما على العقائد والفكر  
والمارسات ...

لكن كتاب ( الإسلام وأصول الحكم ) قد جاء ليلغى خصوصية الإسلام -  
كفر . في هذه القضية ... وليلغى خصوصية التطور التاريخي لحضارتنا  
العربية الإسلامية في هذه القضية ، أيضا .. ومن ثم فقد أصاب الهدف الذي  
ما كان ليحمل ياصابته العلمانيون المتغربون عندما خلص إلى أن فصل الدين  
عن الدولة هو الحل الطبيعي بالنسبة لنا ، تماما كما كان الحل الطبيعي في  
الحضارة الغربية ...

فإذا كانت الكنيسة الكاثوليكية - في الغرب - قد أصنفت فداسة الدين على  
صاحب السلطة الزمنية ، فجعلت رأس الدولة حاكما ، بالحق الإلهي ، ... فإن  
كتاب ( الإسلام وأصول الحكم ) قد صور نظام الخلافة الإسلامي - تاريخيا -  
على نفس الصورة .. فقال إن هذا النظام - فضلا عن أنه ليس من الإسلام في  
شيء - قد جعل الخليفة : حاكما مطلقا .. يستمد سلطانه من الله .. وولايته على  
دين الناس ودنياهم عامة ومطلقة كولاية الله - سبحانه - ورسوله - عليه الصلاة  
والسلام - ...

وإذا كانت العلمانية الغربية - بما عنده وتعنيه من فصل الدين عن الدولة -  
قد كانت رد الفعل الطبيعي ضد الحكم بالحق الإلهي ... وزاد من ضرورتها أن  
هذا الحكم بالحق الإلهي لا سند له ولا مبرر في ظل المسيحية التي هي رسالة  
روحية ممحضة ، ودين لا دولة ، وموعظة لا سياسة ، أى لا مدخل لها في  
الحكم ، أيا كان هذا الحكم وبصرف النظر عن طبيعة نظامه .. فقد جاء كتاب

( الإسلام وأصول الحكم ) ليقول للناس . على لسان أحد علماء الأزهر وقضاء المحاكم الشرعية . : إن الإسلام دين لا دولة .. ورسالة روحية ، لا علاقة له بالهياكل الدينية وعمارة الكون وتنظيم المجتمعات .. وإن ذبي الإسلام ~~يكون~~ لم يوسع دولة ، ولم يرأس حكومة ، ولم يسس مجتمعا .. ولم يدع إلى شيء من ذلك .. بل كان رسولاً ما عليه إلا البلاغ ، دون التنفيذ .. الأمر الذي يجعل الإسلام كال المسيحية . دعوة دينية خالصة لروحانية الدين ، تطلب من أتباعها أن يدعوا مالقيصر لقيصر وما لله لله : ..

فعدد على عبد الرزاق ، أن محمداً ~~يكون~~ ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للذين ، لاتشوبها نزعه ملك ، ولا دعوة للدولة ، وإنه لم يكن للنبي ~~يكون~~ ملك ولا حكومة ، وإنه ~~يكون~~ لم يقم بتأسيس مملكة ، بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها . ما كان إلا رسولاً كأخوانه الخالقين من الرسل ، وما كان ملكاً ولا مرسساً دولة ، ولا داعياً إلى ملك ، (١) .

ولذا كان الكتاب لم يستخدم كلمة ، العلمانية ، التي هي الترجمة العربية المتدوالة للكلمة الإنجليزية secularism فإنه قد استخدم مرادفاً شديد الدقة في التعبير عن معنى هذا المصطلح في الحضارة الغربية ، وذلك عندما أراد وصف حكمة أبي بكر الصديق فقال إنها كانت حكمة ، لا دينية (٢) . أى علمانية ! .. فالعلمانية هي الغاية .. ولها مهد على عبد الرزاق الطريق كما لم يصنع أحد من الذين سلكوا هذا المسبيل ! ..

(١) الإسلام وأصول الحكم . الكتاب الثاني . الباب الثالث . ص ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ . طبعة ١٩٦٥ م.

(٢) المرجع السابق . الكتاب الثالث . الباب الثاني . ص ٩ .

ذلك هو مكان على عبد الرزاق ، وكتابه ( الإسلام وأصول الحكم ) في علمنة الإسلام ، والدعوة إلى علمنة الدولة في عالم الإسلام ..

ولقد أثار هذا الكتاب أكبر وأخطر معركة فكرية في تاريخ الإسلام الحديث<sup>(١)</sup> .. وبقدر ما أثار الارتياح في صفوف العلمانيين فلقد أثار الاستئثار في صفوف الإسلاميين .. بل لعله كان أحد الأسباب التي استغرت الصميري الإسلامي فحركته لإقامة التنظيم ، كاداة للدفاع عن مكانه أمام انتصارات التغريب ، فظهرت ( جمعية الشبان المسلمين ) و ( جماعة الإخوان المسلمين ) في السنوات التي شهدت ذيول معركة هذا الكتاب ..!

وأمام هذا الرفض والاستئثار الإسلامي - شبه الجماعي - بدأت أمارات تراجع الشيخ على عبد الرزاق عن درجة ، الغلو ، التي ذهب إليها في فصله الدين عن الدولة ، وتجريد الإسلام من آية مهام سياسية وتنفيذية .. فبعد أن قال في كتابه : « يا بعد ما بين السياسة والدين »<sup>(٢)</sup> .. صرخ ، لجماعة من العلماء ، تصريحاً نرى فيه تراجعاً أكيداً عن الفكرة المحورية لكتابه ، ونشر هذا التصريح في صحيفة ( السياسة ) اليومية . وفيه قال : « إن الإسلام دين تشريعي ، وأنه يجب على المسلمين إقامة شرائعه وحدوده ، وإن الله خاطبهم جميعاً بذلك ... » .

---

( ١ ) انظر تفصيلات هذه المعركة في الدراسة التي قدمنا بها طبعة هذا الكتاب : بيروت سنة ١٩٧٢ م .

( ٢ ) ( الإسلام وأصول الحكم ) الكتاب الثاني . المباب الثالث . ص ٦٩ .

ويعد أن أنكر - في كتابه - علاقـة الإسلام بـطبيـعة ما من طبـائع  
الـحكومة، خـاصـة إذا كانت هـذـه ، الـحـكـومـة، هـي ، الـخـلـافـة ، .. نـزـادـ يـتـرـاجـع ،  
فـيـقـولـ فـيـ هـذـاـ الـ (إـيـضـاحـ) : .. إـنـهـ إـذـاـ رـأـتـ جـمـاعـةـ الـمـسـلـمـينـ أـنـ مـصـلـحـةـ  
الـمـسـلـمـينـ فـىـ أـنـ تـكـوـنـ الـحـكـومـةـ خـلـافـةـ تـكـوـنـ حـبـلـ حـكـومـةـ شـرـعـيـةـ ، وـاجـبـةـ  
طـاعـتـهـاـ فـيـماـ لـاـ يـخـالـفـ الدـيـنـ ، ..

ويـعـدـ أـنـ كـانـ يـرـىـ . فـيـ كـتـابـهـ . أـنـ حـكـومـةـ الـخـلـافـاءـ الـراـشـدـيـنـ كـانـتـ لـاـ دـيـنـيـةـ ،  
فـاقـمـتـ عـلـىـ الـقـهـرـ وـالـغـلـبـ .. تـرـاجـعـ ، وـقـالـ فـيـ هـذـاـ الـ (إـيـضـاحـ) : .. إـنـ حـكـومـةـ  
الـخـلـافـاءـ الـراـشـدـيـنـ .. إـنـمـاـ فـاقـمـتـ وـنـتـ بـرـأـيـ عـامـةـ الـمـسـلـمـينـ ؛ رـعـاـيـةـ مـنـهـمـ  
لـمـصـلـحـتـهـمـ الـدـيـنـيـةـ وـالـدـنـيـوـيـةـ ، فـكـانـتـ .. بـذـلـكـ . بـيـعـتـهـمـ صـحـيـحـةـ وـاجـبـةـ  
الـطـاعـةـ<sup>(١)</sup> .

وـأـمـرـ آخـرـ يـشـهـدـ لـهـذـاـ التـرـاجـعـ . إـنـ نـمـ يـبـلـغـ مـبـلـغـ ، الدـلـيلـ ، فـهـوـ ، فـرـينـةـ ..  
يـتـمـثـلـ فـيـ اـمـتـاذـ الشـيـخـ عـلـىـ عـبـدـ الـرـازـقـ عـنـ إـعـادـةـ طـبـعـ كـتـابـهـ ، رـعـمـ تـفـادـهـ  
الـسـرـيعـ ، وـالـحـاجـ كـثـيرـ مـنـ الـعـلـمـانـيـنـ عـلـيـهـ كـىـ يـعـيـدـ طـبـعـهـ .. لـقـدـ رـفـضـ إـعـادـةـ  
طـبـعـهـ ، وـيـدـاـ نـافـرـاـ مـنـ الـحـدـيـثـ فـيـ مـوـضـوـعـهـ<sup>(٢)</sup> ..

وـيـبـدـوـ أـنـ الرـجـلـ قـدـ عـزـمـ . أـوـاـخـرـ حـيـاتـهـ . أـنـ يـكـتبـ صـرـاحـةـ عـنـ تـرـاجـعـهـ عـنـ  
الـفـكـرـةـ الـمـحـورـيـةـ الـتـىـ دـارـ حـولـهاـ كـتـابـهـ .. فـوـقـاـ لـرـوـاـيـةـ أـكـبـرـ أـبـنـائـهـ . مـحـمـدـ . لـىـ  
سـنـةـ ١٩٧١ـ مـ .. أـنـهـ قـدـ شـرـعـ فـيـ كـتـابـهـ صـفـحـاتـ يـسـجـلـ فـيـهاـ هـذـاـ التـرـاجـعـ ، لـكـنـ  
الـأـجـلـ وـافـاهـ قـبـلـ إـتـمامـ هـذـهـ الصـفـحـاتـ ..

(١) صـحـيـفـةـ (الـسـيـاسـةـ) الـيـوـمـيـةـ . عـدـدـ ٨٨١ـ فـيـ أـوـلـ سـبـتمـبرـ سـنـةـ ١٩٦٥ـ مـ .

(٢) ظـهـرـ ذـلـكـ فـيـ حـدـيـثـ لـهـ نـشـرـ فـيـ (الـمـصـورـ) قـبـيلـ وـفـانـهـ سـنـةـ ١٩٦٦ـ مـ .

وهكذا خسرت العلمانية ، الورقة الإسلامية ، الوحيدة التي كتبها واحد من علماء المسلمين ...

\* أما الدكتور محمد حسين هيكل ، فإن قصته مع الدعوة العلمانية هي درس في الموضوعية والشجاعة الأدبية والأمانة الفكرية ، يستحق التأمل واستخلاص العبر والدلالات ..

ففي سنة ١٩٢٥ مـ . عندما صدر كتاب على عبد الرزاق ( الإسلام وأصول الحكم ) - حمل الدكتور هيكل - وكان رئيساً لتحرير صحيفة ( السياسة ) - حمل مع صحيفة وحزبه لواء الدفاع عن ، علمنة الإسلام ، و ، فصل الدين عن الدولة ، - وهو جوهر فكر الكتاب . ...

وبعد هذا التاريخ بعشر سنوات طبع الدكتور هيكل كتابه الهام ( حياة محمد ) الذي افتتح به . حقبة إسلامياته : ... فرأينا - في هذا الكتاب . يتراجع عن ، العلمانية ، - بل وينقضها . عندما يقرر تميز الإسلام عن المسيحية في علاقة الدين بالدولة ، ونميز الحضارة الإسلامية عن الحضارة الغربية في هذه القضية ... فهو في سنة ١٩٢٥ مـ كان يدافع عن كتاب يقول إن رسالة محمد عليه السلام : دعوة دينية خالصة للدين ، لا سياسة فيها ولا حكومة ولا تنفيذ ، وما كان محمد ، إلا رسولاً كإخوانه الخالين من الرسل ، لم يقم دولة ، ولم ينفذ شريعة ، ولم يرأس حكومة ... أما في سنة ١٩٣٥ مـ فإنه يكتب عن طور الدولة ، في حياة الرسول وتجربته . بعد الهجرة إلى المدينة . فيقول : ، هنا يبدأ طور جديد من أطوار حياة محمد ، لم يسبقه إليه أحد من الأنبياء والرسل ، هنا يبدأ الضرر السياسي - الذي أبدى محمد فيه من العهارة والعقادة والخذلة ما

يجعل الإنسان يقف دهشا ، ثم يطأطئ الرأس إجلالا واكبارا .. وهذا الطور من حياة الرسول لم يسبقه إليه نبى ولا رسول ، فقد كان عيسى وكان موسى وكان من سبقهما من الأنبياء يقفون عند الدعوة الدينية يبلغونها للناس من طريق الجدل ومن طريق المعجزة ، ثم يتذكرون لمن بعدهم من الساسة وذوى السلطان أن ينشروا هذه الدعوة ، فاما محمد فقد أراد الله أن يتم نشر الإسلام وانتصار كلمة الحق على يديه ، وأن يكون الرسول والسياسي والمجاهد والقائد .. لقد أقام محمد دين الحق ، ووضع أساس حضارة هي وحدها الكفيلة بسعادة العالم . والدين والحضارة اللذان بلغهما محمد للناس بوحى من ربه يتزاوجان ، حتى لا انفصال بينهما ... وقد خلا تاريخ الإسلام من النزاع بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية : أي بين الكنيسة والدولة ، فأنجاه ذلك مما ترك هذا النزاع في تفكير الغرب وفي اتجاه تاريخه .. (١) .

نعم .. كتب الدكتور هيكل هذه السطور - ومثلها - في ( حياة محمد ) . وهي التي لو نشرت في سنة ١٩٢٥ م لكانت ، نصفا ، للعلمانية ، ولعلمنة الإسلام ، كما جاءت في كتاب على عبد الرزاق ، الذى حمل هيكل ثواب الدفاع عنه في ذلك التاريخ ! ..

ولقد كان طبيعيا أن يثير رجوع الدكتور هيكل عن ، العلمانية ، إلى القول بأن الإسلام دين ودولة .. وعن ، التغريب ، إلى الدعوة للنهضة بواسطة الحضارة الإسلامية المتميزة .. كان طبيعيا أن يحدث ذلك تأثيره في الحركة

(١) ( حياة محمد ) ص ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٣٨، ٥١٦، ٥١٩ . طبعة القاهرة سنة ١٩٨١ م.

الفكرية .. فالرجل نجم متألق في الحياة الفكرية والسياسية والحزبية والبرلمانية .. وغير ذلك ، فإن تراجعه قد اتسم بالشجاعة والمصراحة والجسم والوضوح .. ولم يكن بالصمت عن المقولات التغريبية ، أو بمجرد الامتناع عن إعادة طبع الكتب التي صرخت وطفحت بالتغريب .. أو بتكثيف البحث في ميدان الإسلاميات . كما حدث من عديد من المفكرين الذين عادوا إلى نهج الاستقلال الحضاري ، وخلصوا من مرحلة الانبهار بالحضارة الغربية الغازية ، بعد أن خابت آمالهم في « وهم » ، اتخاذها سبيلاً إلى تحضر الأمة وتحررها . .. كانت مكانة الدكتور هيكل وشجاعته مثيرة لردود الأفعال حيال موقفه الفكري الجديد ، فأخذت تنهال على الرجل ، الانتقادات ، و« الغمزات » .. ومنن ؟! من « الرفاق القدماء » في « العلمانية والتغريب » ؟! ..

ومنحت ستان على ظهوره ( حياة محمد ) .. وفي سنة ١٩٣٧ م طبع الرجل العمل الفكري الثاني في « إسلامياته » . ( في مذكرة الوحي ) - الذي جاء ثمرة لرحلة حجازية ، تتبع فيها خطط الرسول .. وعبر القرون ليعيش الذكريات والأحداث التي جسدت « البعثة » ، التي بلورت الأمة وصنعت الحضارة ، وغيرت مجرى التاريخ ! .. وفي مقدمة هذا الكتاب أفاد الرجل في الحديث عن تحوله الفكري .. وعن الموقف من الحضارة الغربية العلمانية .. ورد على غمز الرفاق القدماء في « العلمانية والتغريب » .. لقد تحدث عن تجربته مع « التغريب » ... وتجربته مع « الفرعونية » ، كسبيل للنهضة ... وعن تحوله إلى معسكر الإسلاميين ... والمنطق الحضاري والمنطلق العقلاني لهذا التحول الفكري ... ولما كانت سطور الدكتور هيكل هذه هي أشبه ما تكون « بالوثيقة » .

في المعركة ضد ، العلمانية والتغريب ، فإننا نسوق أطراها منها ، يستدعيها المقام ، رغم ما فيها من إطالة نسبيّة .

لقد بدأ حديثه - في هذه القضية - مثيرا إلى : غمز رفاق العلمانية والتغريب القدماء ، فقال : ... وأقف هنا لأدفع زعما حسب الذين زعموا أنه مغمز عجزوني به بعد تأليف كتابي « حياة محمد » . حسب هولاء أنني انقلب بكتابية السيرة رجعا ، وكنت عندهم قبلها في طليعة المجددين ... لكنني لست أصدقائي - أحذار الرأي - عن غايتنا جميعا حين نتّبع ؟ السّنّا تُنْتَغِي التقدّم خطوة جديدة في سبيل الكمال ؟! ... ولقد طالما انتمسنا في شرقنا أسباب النهوض بعلمنا ؛ لنقف إلى جانب الإنسانية المهدبة ، لا ينكح الخجل رءوسنا ، ولا يحز في نفوسنا ذلك الشعور المممض بأنّا دون الغرب مكانا . ولقد خيل إلى زماننا - كما لا يزال يخيل إلى أصحابي - أن نقل حياة الغرب العقلية والروحية سبّلنا إلى هذا النهوض . وما أزال أشارك أصحابي في أنا ما نزال في حاجة إلى أن ننقل من حياة الغرب العقلية كل ما نستطيع نقله . لكنني أصبحت أخالفهم في أمر الحياة الروحية ، وأرى أن ما في الغرب منها غير صالح لأن ننقله ؛ فتاريخنا الروحي غير تاريخ الغرب ، وثقافتنا الروحية غير ثقافته .

خضع الغرب للتفكير الكنسي على ما أفرته ، البابوية ، المسيحية منذ عهدهما الأول ، وبقي الشرق بريداً من الخضوع لهذا التفكير ، بل حوريت المذاهب الإسلامية التي أرادت أن تقيم في العالم الإسلامي نظاماً كنسياً أهول الحرب ، فلم تقم لها فيه قائمة أبدا ، بذلك بقي الشرق مطهراً من الأسباب التي أدت إلى اضطراب الغرب الروحي ، والتي ثوراته السياسية التي نشأت عن هذا

الاضطراب ، وبقى المسيحيون المقيمين في الشرق في جوار المسلمين في طمأنينة لا يصلون من نيران الثورات والحروب الأهلية ما كان يصله إخوانهم في الغرب .

كان الخروج على الكنيسة المسيحية في الغرب إعلاناً للثورة على السلطان ، وكانت الثقافة الروحية لذلك في قبضة رجال الدين ، يبرمون من أمرها ما يشاءون إبرامه ، وينقضون ما يشاءون نقضه .

أما الإسلام لا يعرف الكنيسة ، وأقرب الناس فيه إلى الله أتقاهم ، ولا فضل فيه لعربي على عجمي إلا بالتقوى ، فقد بعثت الثقافة الروحية في الشرق حرة طيبة لم تقيد إلا حين فعد الجهل بالناس ففترت الأذهان وخدمت الفراغ وجمدت القلوب .

لم تعرف عصور الازدهار الإسلامي قيداً لحرية الفكر ما كان صاحبه برىءقصد ينتهي برأيه سبيل الحق ، ولم يعرف المسلمون أن الذنب يغفرها غير الله .

كيف نستطيع أن ننقل ثقافة الغرب الروحية لنهض بهذا الشرق ، وبيننا وبين الغرب في التاريخ وفي الثقافة الروحية هذا التفاوت العظيم ! لا مفر - إذا - من أن نلتمس في تاريخنا وفي ثقافتنا وفي أعماق فلوبنا وفي أطواء ماضينا هذه الحياة الروحية ؛ نحيي بها ما فتر من أذهاننا وحمد من فرانحنا وحمد من فلوبنا .

هذا كلام واضح بين ، ومن عجب أن يخفى على أصحابي فلا يروننه ، وأن

يكون خفاؤه سبب تزييفهم على . ولكن لا عجب ، فقد خفي هذا الكلام عنى سنوات ، كما لا يزال خفيا عن كثرين منهم . وقد حاولت أن أنقل لأبناء لغتي ثقافة الغرب المعنوية وحياته الروحية لنتخذها جميعا هدى ونبراسا ، ولكنني أدركت بعد لأني أضع البذر في غير مثبيه ، فإذا الأرض تهضمه ثم لا تتمضض عنه ولا تبعث الحياة ، وإنقلب التمس في تاريخنا البعيد . في عهد الفراعين . موئلاً نحوى هذا العصر ينشأ فيه نشأة جديدة ، فإذا الزمن وإذا الركود العقلى قد قطعا ما بيننا وبين ذلك العهد من سبب قد يصلح بذراً لنهضة جديدة . وروأت فرأيت أن تاريخنا الإسلامي هو وحده البذر الذي يثبت ويشرم ، وفيه حياة تحرك النفوس وتجعلها تهتز وتزهو ، ولأبناء هذا الجيل في الشرق نفوس قوية خصبة تنمو فيها الفكرة الصالحة لتوئي شعرها بعد حين .

والفكرة الإسلامية المبنية على التوحيد في الإيمان بالله تنزع . في ظلال حرية الفكر إلى وحدة الإنسانية ، ووحدة أساسها الإخاء والمحبة . فالمؤمنون في مشارق الأرض ومغاربها إخوة يتحابون بنور الله بينهم ، وهم لذلك أمة واحدة تحيطها السلام وغایتها السلام . وهذه الفكرة الإسلامية تخالف ما يدعوه إليه عالمنا الحاضر من تقدیس الفرمدات ، وتصویر الأمم وحدات متنافسة يحكم السيف وتحكم أسباب الدمار بينها فيما تتنافس عليه . ولقد تأثرنا عشر أمم الشرق بهذه الفكرة القومية ، وإندفعنا نتفنح فيها روح القوة ، نحسب أنها نستطيع أن نقف بها في وجه الغرب الذي طغى علينا وأذلنا . وخيل إلينا في سذاجتنا أنا قادرون بها وحدها على أن نعيد مجد آبائنا ، وأن نسترد ما غصب الغرب من حرمتنا وما أهدر بذلك من كرامتنا الإنسانية . ولقد أنسانا بريق حضارة

الغرب ما تنتظري هذه الفكرة القومية عليه من جرائم فناكة بالحضارة التي تقوم على أساسها وحدها، وزادنا ما خيم علينا من سجف الجهل بمعانا في هذا النسيان .

على أن التوحيد - الذي أضاء بنوره أرواح آبائنا - قد أورثنا من فضل الله سلامه في الفطرة هدتنا إلى نصور الخطر فيما يدعوه الغرب إليه ، وإلى أن أمة لا يتصل حاضرها بماضيها خليفة أن تضل السبيل ، وإلى أن الأمة التي لا ماضي لها لا مستقبل لها ، ومن ثم كانت الهرة التي ازدادت عمقاً بين سواد الأمم في الشرق والدعوة إلى إغفال ما مضينا والتوجه وجهاً الغرب بكل وجودنا ، وكان النفور من جانب السود عن الأخذ بحياة الغرب المعنوية ، مع حرصه على نقل علومه وصناعاته . وللحياة المعنوية هي قوام الوجود الإنساني للأفراد والشعوب ؛ ولذلك لم يكن لنا مفر من العودة إلى تاريخنا لتلتمس فيه مقومات الحياة المعنوية ل الخروج من جمودنا العذل ، وللتغلق الخطر الذي دفعت الفكرية القومية للغرب إليه ، فأدامت فيه الخصومة بسبب الحياة العادلة التي جعلها الغرب إليه .

لم ألبث حين تبيّنت هذا الأمر أن دعوت إلى إحياء حضارتنا الشرقية ... فلأين هذا من تعلق الجمهور أو متابعته التماسًا لرضاه ... كما يزعم الذين يغمزون؟! ... إنني لم أقييد في تفكيري وتأملتي أمام شيء مما رأيت بغير منطقى وعقيدتى الذاتية ، الذين كونتهما الطريقة العلمية الحديثة ، فأنا لا أسلم بالعقيدة الموروثة إذا لم يكن لها أساس غير ما وجدنا عليه آباءنا ، ما لم أمعنها وأمحصها ومالم أصل من أمرها إلى الإيمان بأنها هي الحقيقة كما يسيغها

عقلى ويعلمون إليها ضميرى . ولما لا أحسب الذين يديرون بعقيدة ما لغير شيء  
إلا أنهم وجدوا عليها آباءهم مؤمنين حقا ... (١) .

إنه درس عظيم في الجدية والموضوعية والصدق مع النفس ومع الأمة التي  
ينتمي إليها هذا المفكر العظيم ، صدره الدكتور هيكل وهو في مرحلة نضجه  
الفكري . في العقد الرابع من عمره . وكان البداية لأنقلب وأهم الأعمال الفكرية  
التي أبدعها !! ..

لقد كان نجماً لاماً في سماء الفكر والسياسة يتقدم صفوف التيار الفكري  
العلمانى - الوطنى ، ... تتلمذ على الحضارة الغربية ، ودعا إلى استعارتها  
ككل ، بثمراتها العقلية والروحية ... وتبني مفهومها للقومية ، فنادى - ككل  
أعلام هذا التيار - بـ ، المصرية ، التي ت分成 عرى الانتماء الحضاري  
الإسلامى لمصر ... وتبني علمانيتها ، فدافع عن فصل الدين عن الدولة ،  
ونظر إلى الإسلام باعتباره رسالة روحية خالصة ، كما كانت رسالات الأنبياء  
الذين سبقوه موسى - عليه الصلاة والسلام . ...

فلما بلغ مرحلة النضج الفكري ، ورأى الأزمة . أزمة الاغتراب التي تحيط  
بالمثقفين المتغربين وتعزلهم عن سواد الأمة . وبلغ مرتبة اليقين بأن بذور  
الحضارة الغربية غير صالحة لتراب أمتنا ، وبأن نهضتنا بها أمر محال ...  
جرب استلهام عوامل النهضة من التراث الفرعوني ... لكنه افقد الخطوط التي  
 يجعل هذا التراث صالحًا لتحقيق النهضة التي تريدها الأمة .. فلما عاد إلى فكر

(١) د . محمد حسين هيكل ( في منزل الوحي ) ص ٢٢ - ٢٦ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧ م .

الحضارة الإسلامية وتاريخها وجد الزاد الذي أراد ... وواته الشجاعة ليعلن على الملأ هذا التحول العظيم الذي قام . ويقوم . درساً عظيماً في الشجاعة الأدبية لمفكر عظيم يحمل في عقنه وقلبه وضميره هموم أمّة عظيمة تجاهد للتحرر والانبعاث من أسر الغرب الاستعماري ، ولمواجهة ما يفرضه عليها من تحديات ! ..

ويمثل هذه المواقف الشجاعة ، والتحولات ذات الدلالة ، بقيت العلمانية ثمرة مرّة ، أقحمها كرومر في تربية الواقع العصري ، وتبنت الدفاع عنها «مدرسة المقطم» ، واستمر يدافع عنها نفر من المثقفين المصريين ، اندفعوا إلى تبني فكرية التغريب ، ليس بالانبهار بحضارة الغرب فقط ، وإنما باعتبارها البديل للإسلام الحضاري ، الذي يكثون له شديد العداء ... ولقد كان سالمة موسى طليعة هذا النفر من المثقفين المصريين ، الذي يحمل «رسالتهم» ، الدكتور لويس عرض ، في واقعنا الفكري المعاصر (١) ! ..



(١) لمزيد من التفصيل عن هذه التحولات الفكرية ، انظر كتابنا ، الإسلام والسياسة ، طبعة القاهرة سنة ١٩٩٧ م . و ، الإسلام بين التقوير والتزوير ، طبعة القاهرة سنة ١٩٩٥ م .

## ثورة سنة ١٩١٩م والعلمانية

لكن الدكتور لويس عوض قد تجاهل تماماً هذه الصفحة من تاريخ العثمانية والعلمانيين في مصر .. صفحة تراجع الكثيرين من علمائها ورموزها عن علمائهم ، كجزء من تراجعهم عن فكرية التغريب ، عندما خاب أملهم في هذه الفكرية كسبيل لنهضة أمته ، وعندما قادهم التفكير في ، المسألة الحضارية ، إلى اليقين بتميز أمتهم حضارياً ، في القديم ، وأيضاً في المشروع الحضاري الكافل لنهايتها في العصر الحديث ...

وبسبب آخر ، لعله قد جعل الدكتور لويس لا يشير صراحة إلى مكان (حزب الأمة) وأمتداده (الأحرار الدستوريين) من الفكر التغريبي العلماني .. وهو أن جمهور القراء يعرفون أن هذا التيار قد كان - في السياسة - تيار ، المهاجرة مع الاستعمار ، كما كان في معسكر ، الأفقي ، ، فإنما علمناته لا ، يبيّض وجه ، العلمانية في أعين جمهور القراء !!

ولعل هذا السبب ذاته هو الذي جعل الدكتور لويس يقفز فوق هذه الصفحة ، دون أن ينشرها ، ليدعى - في استفاضة - أن سعد زغلول ، وثورة سنة ١٩١٩م ، وحزب الوفد ، قد رفعوا لواء العلمانية في مصر ، وأنها قد عرفت - بسببهم - ثالثين عاماً من العلمانية امتدت من ثورة سنة ١٩١٩م وحتى ثورة سنة ١٩٥٢م ...

لنقرأ كلمات الدكتور لويس .. حتى ننظر حظها من الصدق في « حقائق الفكر و « وقائع التاريخ » ... يقول : « ... ويتمزق أوصال الإمبراطورية العثمانية ، وذبول دعوة الجامعة الإسلامية ، ثم إلغاء الخلافة في تركيا .. غدت عقيدة الجامعة الإسلامية غير ذات موضوع في مصر وغيرها من إيانات الدولة العثمانية .. وقد أطلق هذا مد القومية المصرية جارفا على الأسماء العلمانية في ثورة سنة ١٩١٩ م ، بزعامة سعد زغلول والوفد المصري ... لقد كانت روح ثورة سنة ١٩١٩ م خالية تماماً من روح الكراهية للغرب ... فقد كان المحرك الأساسي لثورة سنة ١٩١٩ م هو الإيمان الذي لا يتزعزع بالحق الطبيعي ، أي بأن مزاولة السلطة لا شرعية لها إلا بتفويض من الشعب ، وبعيداً الفصل بين الدين والدولة ... ولقد لفت مرارة فشل الثورة العربية سعد زغلول جملة دروس ...

منها : أن المصريين هزموا وسحقت ثورتهم ، لا بسبب خيانة الخديوي توفيق ، ولا بسبب سوء نية البريطانيين ، ولا بسبب تفاقم تركيا ذات الوجهين .. وإنما فشلت الثورة العربية أساسا لأن المصريين كانوا غير ناضجين ، وكانوا يعتمدون على تراث باق لهم من العصور الوسطى أكثره محض هراء ؛ فشلت الثورة العربية لأن طريق التحرر من الاستبداد الداخلي ومن السيطرة الأجنبية معا هو نفس الطريق الذي سارت فيه شعوب أوروبا منذ الرئيسيانس ، إلا وهو العثماني ... وithera سنة ١٩١٩ م انتصرت العثمانية في مصر ، وامتد انتصارها ، من الناحية الرسمية ثلاثة وثلاثين سنة ، أي من ثورة سنة ١٩١٩ م

إلى ثورة سنة ١٩٥٢ م ... (١).

تلك هي كلمات الدكتور لويس عن « علمانية مصر » : ثورة ١٩١٩ م والوفد وسعد زغلول .. والآن ، لنعرض هذه الدعوى على « حقائق الفكر » و « وقائع التاريخ » ...

\* إن العلمانية - بما تعنيه من عزل الدين عن شؤون الدولة والمجتمع - لم تكن « الأساس » الذي قام عليه المد القومي الذي تفجر ، والذي فجر ثورة سنة ١٩١٩ م .. فشعار هذا المد قد كان « وحدة الهلال مع الصليب » ، وليس تجاهل ولا تجاوز ما يرمي إليه « الهلال » و « الصليب » .. فأين هي العلمانية في ثورة فلاح زندها وأورى ذارها الشيوخ والقساوسة من فوق منابر المساجد والكنائس .. ولعب فيها الأزهر دوراً بارزاً؟! ..

\* ومن الذي قال إن « روح ثورة سنة ١٩١٩ م قد خلت تماماً من روح الكراهية للغرب » ..!؟... إن مبلغ علمي أن الدكتور لويس نيس الراهن المسيحي الذي يمارس خلق ، الصوفية ، المسالمة ، الذي جاءت به الفسيحية الأولى ، خلق ، أحبوا أعداءكم ، وباركوا لاعنيكم .. فهل بلغت به المحبة للغرب ، والعشق لقيمه الحضارية إلى حد تصوير « ثورة » سنة ١٩١٩ م بأنها قد خلت تماماً من روح ، الكراهية ، للغرب الذي كان يجلد الشعب ، ويغير الأمة ، وينهب الاقتصاد ، ويشهوه الذاتية الحضارية ، ويختسب الأرض بدماء الشهداء ..!؟

---

(١) (المصور) العدد ٣٠٧٦ في ٩/٢٣ م ١٩٨٣ م.

\* ثم .. من قال إن الثورة العربية لم تهزم - في الأساس - بسبب خيانة الخديوي ، وسوء نية إنجلترا !! ..

لست أنيهم الدكتور لويس بالتعاطف مع توفيق أو الإنجلizer ، فالرجل بريء من ذلك تماما ... لكنه يوقع نفسه في مواطن الشبهات طلبا لإلقاء تبعات هزيمة الثورة العربية على كاهل عقيدة الأمة وموروث الشعب وما تزمن به الجماهير ، والإسلام - كما يعرف الدكتور لويس ويقصد - هو هذه العقيدة وهذا الموروث ... فالثورة العربية - برأيه . قد فشلت لأنها لم تكن « علمانية » ، تفصل الدين عن الدولة ، وتبني « القيم الغربية » ، لأنها بدلاً من ذلك اعتمدت على تراث باق للمصريين .. أكثره محسن هراء !! .. وفي موطن آخر من دراسة الدكتور لويس عن ( قصة العثمانية في مصر ) يرجع تخلف الخديوي عباس الأول ( ١٢٢٨ - ١٢٧٠ هـ / ١٨١٣ - ١٨٥٤ م ) إلى « كراهيته للأوربيين وحضارتهم .. واكتفائيه بالقيم الدينية بين رعایاه » !! .. فسبب الانحطاط ، والمرجع في هزيمة الثورة العربية - عنده - أنها لم تخلص من الموروث الإسلامي ، ولم تتبّن العثمانية الكافلة إزاحة الإسلام من ميدان الحياة الدنيا !!

ويصرف النظر عما في هذه الدعوى من استفزاز صارخ لجمهور الأمة ، يأباء الذين يدركون مكان العقائد الدينية وسلطان الموروث الديني .. فبانت نتجاؤز الجدل في هذه النقاط الخطرة ، ونعرض هذه المقوله على الثابت المتوتر من « حقائق الفكر » و« وقائع التاريخ » للثورة العربية ..

إن رموز الموروث - إبان الثورة العربية - وأعلامه كانوا في طبعة هذه الثورة ... بل لقد كان المحافظون من هؤلاء الأعلام هم قادة الجناح الأصلب عوداً والأكثر والأوضح رؤية في أحداث هذه الثورة وتطوراتها فمواقف الشيخ حسن العذوي (١٢٢١ - ١٣٠٣ هـ / ١٨٠٦ - ١٨٨٦ م) وخطبه وفتواه بخيانة الخديوي وعزله .. شهيرة في تراث هذه الثورة وأحداثها .. وصلابة الشيخ عليش (١٢١٧ - ١٢٩٩ هـ / ١٨٠٢ - ١٨٨٢ م) في أحداث هذه الثورة هي التي جعلت الإنجليز يحملونه - وهو المريض الذي جاوز الثمانين - غداة الهزيمة ، فيلقونه بالسجن ليموت فيه !!.. أما المجددون من رموز هذا الموروث وأعلامه الذين كان يقودهم الشيخ محمد عبده (١٢٦٦ - ١٣٢٣ هـ / ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) فإنهم هم الذين صاغوا برنامج ، الحزب الوطني ، حزب الثورة الذي وحد صفوف الأمة ، وجعل برلمان الثورة - المجلس العرفي - يضم كل قيادات الطوائف الدينية غير الإسلامية : المسيحيين بطوائفهم ، واليهود بمذاهبهم ... فهل هذا الموروث هو محضر الهراء ، الذي قاد الثورة إلى الفشل والهزيمة !!.. ولو كانت علمانية لانتصرت ، رغم خيانة الخديوي ، وسوء نية البريطانيين ، ( لاحظ الوصف المخفف لجرائم الغزاة المحتلين - مجرد سوء نية ، ) !!

\* أما احكاية ، الحق الطبيعي ، الذي يجعل ، شرعية السلطة رهنا بتفويض الشعب لها ، .. فقد سبق وعرضنا لها ، على النحو الذي أكد أن موقف الإسلام السياسي لا يعرف شرعية لسلطة لا تستند إلى تفويض من الأمة ؛ لأن هذه الأمة - بنظره - هي مصدر السلطة والسلطان ... كان هذا هو

موقف الإسلام منذ أن حكم أبو بكر الصديق ، بالأخذ والردع ، وإلي أن اختارت الأمة بولاسطة ، مجلس الشرع ، محمد على باشا وآلياً على مصر ، بشروط الأمة ؛ تأسساً على حقها الثابت . شرعاً . في عزل ولاة الجور ، حتى ولو كانوا خلفاء وسلطانين ... فما جاءت به ثورة سنة ١٩١٩ م من تحرير لهذا المبدأ ليس غريباً عن موروث الأمة ، وإن كان معادياً لمذاهب المستبددين الذين اغتصبوا حقوق الأمة في هذا الميدان ..

\* ويبلغ الدكتور لويس قيمة تزيف الحقائق عندما يدعي أن سعد زغلول والوفد . بل ومصر . قد فصل الدين عن الدولة على امتداد السنوات التي امتدت من ثورة سنة ١٩١٩ م وحتى ثورة سنة ١٩٥٢ م ..

ونحن نسأل الدكتور لويس :

هل هي علمانية . تفصل الدين عن الدولة . دولة ومجتمع ينص دستورهما على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام ؟ ! .. وفي أي دولة من الدول العلمانية الأوروبية يحدث ذلك ؟ ! ..

وهل هي علمانية تلك الدولة التي تبني المساجد وتنفق على الأزهر وترسل الدعاة المسلمين من ميزانيتها العامة ؟ ! ..

وهل هي علمانية تلك الدولة التي تقرر تعليم الدين في مدارس التعليم العام ؟ ! ..

وهل هي علمانية تلك الدولة التي ترعى القيم الدينية ، وتسائل الخارجين على ما تعارف عليه الدين من عقائد وأفكار ؟ ! ..

ثم .. من الذى علم الدكتور لويس أن سعد زغلول كان علماً ، يؤمن إيماناً لا ينزع عن مبدأ فصل الدين عن الدولة ، ؟ .. لأنه درس القانون الفرنسي ؟ ... وهل ماذا ذلك إسلامه الذى ورثه ، وتعلم فى الأزهر ، وتتعلم فيه على جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ؟ !؟

إن هناك حقائق صلبة وعديدة تتفى علمانية سعد زغلول ، وتنكر وتسنكر الادعاء بأنه كان يؤمن بفصل الدين عن الدولة ... وفي مقدمة هذه الحقائق موقف سعد زغلول من الكتاب الذى دعا إلى ، علمنة الإسلام ، ونادى بفصل الدين عن الدولة : كتاب الشيخ على عبد الرزاق عن ( الإسلام وأصول الحكم ) ..

لقد سجل سكريتير سعد زغلول : الأستاذ محمد إبراهيم الجزيري . وهو قانوني تخرج من مدرسة القضاء الشرعى ، وصاحب مجلة ( القضاء الشرعى ) التى كانت تتعاطف مع آراء الشيخ على عبد الرزاق . سجل في ذكرياته عن سعد زغلول نص الكلمات التى انتقد بها أفكار كتاب ( الإسلام وأصول الحكم ) ، واستنكاره للعلمانية وفصل الدين عن الدولة ، وإنكار هذا الكتاب ، مدنية الإسلام ، وجمعه بين الدين والدولة .. وهذه الكلمات هي وثيقة فكرية وتاريخية ، تدحض القول بعلمانية سعد وإيمانه هو والوفد ثورة سنة ١٩١٩ م بمبدأ فصل الدين عن الدولة ... قال سعد زغلول . وكان يومئذ في صفوف المعارضة للملك أحمد فؤاد ( ١٢٨٤ - ١٣٥٥ هـ / ١٨٦٩ - ١٩٣٦ م ) الذي وقف خلف محاكمة ، هيئة كبار العلماء ، على عبد الرزاق . قال بعد أيام من إدانة هذه الهيئة لأفكار على عبد الرزاق . قال لسكرتيره ، مساء يوم الخميس ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٥ م - :

: لقد فرأت كتاب ( الإسلام وأصول الحكم ) بامعان لأعرف مبلغ المعاملات عليه من الخطأ أو الصواب ، فعجبت ، أولاً : كيف يكتب عالم دين بهذا الأسلوب في مثل هذا الموضوع ؟! . وقد فرأت كثيراً المستشرقين والمواهم ، فيما زجذب عندهم طعن منهم في الإسلام حدة كهذه الحدة في التعبير ، على نحو ما كتب الشيخ على عبد الرزاق .

لقد عرفت أنه جاهل بقواعد دينه ، بل يلتبس طبعاً من نظراته ، ولا فكيف يدعى أن الإسلام ليس مدنياً ، ولا هو بنظام يصبح للحكم ؟! فـأية راحية مدنية من تواحـيـةـ الـحـيـاةـ لـمـ يـنـصـ عـلـيـاـ إـلـاـ إـسـلـامـ ؟! هلـ الـبـيـعـ ؟ أوـ الـإـجـارـةـ ؟ أوـ الـبـيـةـ ؟ أوـ أـلـىـ فـوـعـ آخـرـ مـنـ الـفـعـالـلـاتـ ؟! لمـ يـدـرـسـ شـيـتاـ مـنـ هـذـاـ فـيـ الـأـزـهـرـ ؟! لمـ يـقـرـأـ أـلـفـاـ كـثـيـرـةـ حـكـمـتـ بـفـوـاعـدـ إـلـاسـلـامـ فـقـطـ عـيـونـاـ طـوـرـيـةـ كـانـتـ أـنـصـرـ الـعـصـورـ ؟ وـأـلـفـاـ لـأـتـرـالـ تـحـكـمـ بـهـذـهـ الـقـوـاعـدـ ، وـهـىـ آمـةـ مـطـلـعـةـ ؟! . فـكـيفـ لاـ يـكـونـ إـلـاسـلـامـ مـدـنـيـاـ ، وـدـيـنـ حـكـمـ ؟!

وأعجب من هذا ما ذكره في كتابه عن الزكاة ؟! فـأـلـيـنـ كـانـ هـذـاـ الشـيـخـ مـنـ الـدـرـاسـةـ الـدـينـيـةـ الـأـزـهـرـيـةـ ؟!

إنـيـ لـأـفـهـمـ مـعـنـيـ الـحـمـلـةـ الـمـتـحـبـزـةـ الـتـىـ تـنـتـرـهـاـ جـرـيـدةـ (ـالـسـيـاسـةـ)ـ حـولـ هـذـاـ الـمـوـضـوعـ ،ـ مـاـ قـرـأـ ،ـ مـاـ فـرـارـ ،ـ هـيـةـ كـيـانـ الـعـلـمـاءـ ،ـ بـاـخـرـاجـ الشـيـخـ عـلـىـ مـنـ رـصـنـهـمـ الـفـارـ صـحـيـحـ لـأـعـيـبـ فـيـهـ ..ـ وـمـهـمـاـ كـانـ الـبـاعـثـ فـيـ الـعـلـمـاءـ فـعـلـوـاـ مـاـ هـوـ وـاحـدـ وـحـقـ ..ـ فـذـكـ أـمـرـ لـأـ عـلـاقـةـ لـهـ مـطـلـقـاـ بـحـرـيـةـ الرـأـيـ الـتـىـ تـنـتـعـيـهـاـ (ـالـسـيـاسـةـ)ـ ..

وـالـذـىـ يـؤـلـمـيـ حـقـاـنـ كـثـيـرـاـ عـنـ الشـيـانـ الـذـيـنـ لـمـ تـفـوـ مـذـارـكـهـمـ فـيـ الـعـلـمـ

القومى ، والذين يتعلّمُون ثقافتهم الغريبة على الإعجاب بكل جديد ، سينتحِرُون ل فعل هذه الأفكار ، خطأً كانت أو صواباً ، دون تمحيص ولا درس ، ويجدون تشجيعاً على هذا التحيز فيما تكتبه جريدة (السياسة) وأمثالها من القناء العظيم على الشيخ على عبد الرزاق ، ومن نسمياتها له بالعالم المنافق والمصلح الإسلامي والأستاذ الكبير ... الخ ..

وكم وددت أن يفرق المدافعون عن الشيخ بين حرية الرأى وبين القواعد الإسلامية الراسخة التي تصدى كتابه لهدمها ، (١)؟!

هذه هي كلمات سعد زغول ، تعلَّم في حسْن ووصوح :

• أن الإسلام دين مدنى ودين حكم ، ... وأن ، فواعده وحده ، فـ حكمت أمماً كثيرة ، فيما محنى .. ولا تزال أمم تحكم بهذه القواعد في عصرنا الحديث .. وأن ذلك الحكم الإسلامي قد أتم .. فديما .. انصر عصور تلك الأمم ، ولا يزال حتى اليوم مصدر الأمان والطمأنينة .. للذين يحكمون بالإسلام ! ..

وأن الذين يتحيزون للعلمانية وفصل الدين عن الدولة . من انصار عنى عبد الرزاق . إنما دفعهم إلى ذلك : مصحف ، مداركهم في العلم القومي ، أي جهولهم بتراث الأمة وفكراها الحضاري ... وتغييرهم ، وثقافتهم الغربية التي تعمّلهم على الإعجاب بكل جديد ، خطأً كان هذا الجني أو ضرائب ، درس ... تمحيص ولا درس ، ..

(١) محمد إبراهيم الجيزى | سعد زغول : ذكريات تاريخية | ص ٩٦ ، ٩٣ ، طبعة القاهرة . كتاب اليوم .

وأن القول بالعلمانية هو ، هدم لقواعد الإسلام الراسخة ، ..  
فأين هي - إذن - علمانية سعد زغلول ؟ .. وعلمانية الوفد ؟ .. وعلمانية  
مصر ثورة سنة ١٩١٩ م ؟ .. وـ إيمانهم الذي لا يتزعزع بمبدأ فصل الدين  
عن الدولة ، الذي اخترّه ، الدكتور لويس عوض ، ثم ألقى به إلى  
القراء ..!؟



## جمال عبد الناصر والعلمانية

يرى الدكتور لويس عوض في دراسته عن (قصة العلمانية في مصر) أن تنظيم «الضباط الأحرار»، الذي فجر وقاد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م، هو من حيث الفكر والأصول، تنظيم «ثيوقراطي»... فهو، عنده، «سيكِّة»، تشكل من مجموعة الضباط المتأثرين بالأحزاب والجماعات والتنظيمات «الثيوقراطية»: (الإخوان المسلمين) و(مصر الفتاة - الحزب الاشتراكي) و(الحزب الوطني الجديد)... وهي التنظيمات التي تنسب إلى (الحزب الوطني) الذي أسسه مصطفى كامل، في مطلع القرن العشرين، والذي يرى فيه الدكتور لويس عوض، أفراداً بأستاذ سلامة موسى... : حزب «الثيوقراطية»، «المناوي»، للوطنيين التقديميين، الذين اختاروا الاستعمار الإنجليزي المتحضر، بدلاً من العلاقة مع الدولة العثمانية الجاهلة... وموقف هذا الحزب في رأي سلامة موسى هو، ردة عن الفكرة الوطنية، بالعودة إلى جامعة الإسلام<sup>(١)</sup>... وفي رأي لويس عوض، رجعية ناولت الوطنيين العلمانيين التقديميين الذين اختاروا الاستعمار الإنجليزي المتحضر، ...

---

(١) سلامة موسى (اليوم والمغد) . والنص منقول عن (الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر) ج ٢ ص ٢١٥ .

ذلك هو، النسب الفكري ، لتنظيم ، الصباط الأحرار ، ... كما رأه الدكتور لويس - واحد من التنظيمات ، الشيفراتية ، .. ظهرت كسيكية سرية .. بين الصباط الأحرار، كان أبوها المروحي عزيز المصري باشا<sup>(١)</sup> .. .

وهو يرى أن تنظيم ، الصباط الأحرار ، قد احتفظ ، بثيوقراطيته ، إلى ما بعد قيام الثورة .. ، فعندما قامت ثورة ١٩٥٢ م كانت أغلبية الصباط الأحرار ومجلس قيادة الثورة ذات ميل للحزب الوطني أو لمصر الفتاة أو للإخوان المسلمين .. وهي التنظيمات الشمولية .. التي نقلت الجنان الشيفراتي في الثورة العربية<sup>(٢)</sup> .. .

لكن الدكتور لويس - حرصا منه على أن يصور لقارئه أن مصر الحديثة كانت دائما علمانية ، وأن مشاريعها النهضوية كانت كلها علمانية ، وأن زعماتها التاريخية كانوا دائما علمانيين .. ذهب ليوهن القاريء أن جمال عبد الناصر (١٣٣٦ - ١٣٩٠ هـ / ١٩١٨ - ١٩٧٠ م) قائد تنظيم ، الصباط الأحرار ، وزعيم الثورة ، قد تحول من خلال الصراع بينه وبين (جماعة الإخوان المسلمين) من ، الشيفراتية ، إلى ، العلمانية ، فكانت مصر الناصرية علمانية ... يقول : لقد أصبح عبد الناصر مع كل تحركه جديد ضد (الإخوان) أكثر علمانية في تفكيره وفي أساليبه العملية .. ولقد استغرق دعوة الوحدة الإسلامية في دعوة الوحدة العربية وفي دعوة الاشتراكية العربية ..

(١) (المصور) العدد ٣٠٧٦ في ٢٣ / ٩ / ١٩٨٣ م . وإ تاريخ الفكر المصري الحديث ) من عصر إسماعيل إلى ثورة سنة ١٩١٩ م ، ج ١ ص ١١٦ .

(٢) (المصور) العدد ٣٠٧٨ في ٧ / ١٠ / ١٩٨٣ م .

وهما أكثر علمانية .. و حتى بعد كارثة الهزيمة في ١٩٦٧ م تثبت عبد الناصر بأسلحته العلمانية حتى وفاته ١٩٧٠ م ، ومن أجل هذا يجب أن نصف المرحلة الناصرية بأنها الحقبة العلمانية الرابعة في تاريخ مصر (١) !

ذلك هي كلمات الدكتور لويس ، وهذه هي دعوه : تنظيم ثيوقراطي ، يفجر ثورة ثيوقراطية ، تقودهما زعامة ثيوقراطية .. ثم يحدث التحول من الثيوقراطية إلى العلمانية من خلال الصراع مع ( جماعة الإخوان المسلمين ) ليصبح مصر الناصرية إحدى حقب مصر العلمانية . ( ولاحظوا أن الرجل لم يكفل نفسه النظر في هذه المعادنة غير المعقولة : تنظيم ثيوقراطي ، يتحول للعلمانية ، بسبب الصراع مع تنظيم آخر مثله في الثيوقراطية ) ؟! .. لكن .. لتجاوز عن هذه المغافرة .. ونسأل : ما هو نصيب هذه المعقولة من الصدق الفكري والتاريخي ..؟؟

بادئ ذي بدء نجد لزاما علينا أن نتباهى بـ المترافق الذي لا يكفي الدكتور لويس عن الواقع فيه ... فائز جل صاحب عقل قد ضرب في أوروبا ، وعشيقه للحضارة الغربية وولاوه لها قد بلغ درجة المعمق الماهر الذي تجاوز مرحلة توصيل الدور وـ أداء النص ، فأصبح يعيش فيه ، ! .. فإذا كانت الصراعات التي شهدتها ، الدولة ، في أوروبا مع ، الكنيسة ، كانت صراعات دينية ، لأن الكنيسة مؤسسة كهنوتية مقدسة تحكر - بحكم اللاهوت الكنسي - جميع حقوق التفسير للدين والحديث باسمه . إذا كان هذا هو حال وطبيعة

---

(١) المرجع السابق .

صراع ، الدولة ، مع ، الكنيسة ، في أوروبا .. صراع بين ، العلمانية ، وبين الدين ، وطبيعته ، دينية ، فإن الدكتور لويس يصب صراع ثورة ٢٣ يوليو مع الإخوان المسلمين في ذات القوالب الأوروبية ، ويخلص إلى أن هذا الصراع قد تحول بعد الناصر ومصر الثورة من ، الشيوفراطية ، إلى ، العلمانية ، ... ولقد تجاهل الدكتور لويس خصوصية الشرق والإسلام في هذه القضية .. وأكثر من هذا تجاهل أن حقيقة الصراع بين قيادة الثورة وبين الإخوان لم يكن صراعا على الدين ولا خلافا على الانتماء إليه ولولاه له ، وإنما كان صراعا سياسيا . وليس دينيا . دارت رحاه حول الحكم والسلطة ، أي الفريقين أحق بها وأقدر على القبض على مقدراتها ! ..

ونحن إذا تبعنا فكر ثورة ٢٣ يوليو إبان مراحل صراعها مع ( الإخوان المسلمين ) ونظرنا إلى موقفها من الإسلام ، وجدنا من الأدلة الشاهدة على هذه الحقيقة ما لا تستوعبه هذه الصفحات ..

\* ففي ٥ سبتمبر ١٩٥٤ م ، وإبان الصراع بين الثورة و( الإخوان ) يخطب عبد الناصر ، فيقول : هم يقولون : القرآن دستورنا . ونحن نخلع الملك ، ونقتضى على الفساد والظلم الاجتماعي ، ونحقق العلاج . فهل هذا الذي نعمله خروج على القرآن ؟ ! ) ١ ) .

فالخلاف بين الفريقين ليس على القرآن ، بل إن ما بينهما هو ، مزايده ، على القرآن !! ..

( ١ ) خطاب جمال عبد الناصر . رفت سيد أحمد ( الدين والدولة والثورة ) ص ٨٨ طبعة كتاب الهلال . القاهرة سنة ١٩٨٥ م .

\* وفي ٢٢ مارس ١٩٦٦ م ، أثناء المرحلة الثانية من المصادم العنيف بين الثورة و(الإخوان) . ممثلين في تنظيم المرحوم سيد قطب (١٣٢٤هـ / ١٣٨٦هـ - ١٩٠٦ - ١٩٦٦ م) . يخطب عبد الناصر فيقول : لم تكن الرجعية أبداً شريعة الله ، ولكن شريعة الله كانت دائمًا هي شريعة العدل (١) !

فأين هي العلمانية عند عبد الناصر الذي يقول إنه والثورة الملتزمون حقاً بشرعية الله ، وليس الإخوان المسلمين؟!؟ ..

\* وفي ٢٢ فبراير ١٩٦٢ م ، يخطب عبد الناصر في ذكرى وحدة مصر وسوريا ، فيقول : إن الإسلام ثورة ، والانضمام الإسلامي تحتاجه الشعوب (٢) ،

وعن ذات القضية يتحدث في خطاب ٢٨ مايو ١٩٦٢ م قائلاً : ، بالنسبة للروابط الإسلامية ، إلها طبعاً أشرنا في ، الميثاق ، إلى الإسلام والروابط الإسلامية ، ولقد أشير إلى هذا من أول يوم من أيام الثورة في كتاب فلسفة الثورة (٣) .

فأين هو ذلك التحول عن الروابط الإسلامية واستغراقها في الوحدة العربية ، الأكثر علمانية ، كما يقول الدكتور لويس؟!؟ ..

لقد التزم عبد الناصر ، والتزمت الثورة بالتصور الذي تحدث عنه كتاب

---

(١) المرجع السابق . ص ٩١ .

(٢) المرجع السابق . ص ١١٣ .

(٣) المرجع السابق . ص ١١١ .

(فلسفة الثورة) حول الدوائر التي تتحرك فيها مصر : الدائرة الوطنية ، فالعربية ، فالإسلامية .. وهي دوائر يضم كل منها الآخر ، دونما تناقض أو تضاد .. ولم تكن الوحدة العربية - في فكر الثورة ولا في معارضتها - نهاية المطاف ، ولا الدائرة التي تنفي روابط الجامعة والتضامن مع عالم الإسلام .. وفي هذا المعنى يقول جمال عبد الناصر في خطاب ٢٧ مارس ١٩٦٧ م : إن الأمة العربية لا ترى أى تعارض بين قوميتها العربية المحددة وبين تضامنها الفلبى والأخرى مع الأمم الإسلامية ، أى أن الأمة العربية - بقوتها التصورية التقدمية - لا ترى في الإسلام عائقاً عن التطور ، بل تراه - بحسن وإيمان - دافعاً لهذا التطور .<sup>(١)</sup>

\* ومن الذي يستطيع أن يغفل دلالة زيادة التركيز عبد الناصر على دور الدين في عملية إنهاض الأمة لمواجهة الهزيمة التي حلّت بها في يونيو ١٩٦٧ م .. لقد عاش عبد الناصر السنوات التي أعقبت الهزيمة ، ولا هم له أكبر من بناء القوة الضاربة القاتلة على تحقيق النصر وإزالة عار الهزيمة .. والذين يطالعون خطبه وأحاديثه ، وخاصة إلى الجنود والضباط ، يلمّسون التركيز على دور الإيمان والتدين في هذا العمل الكبير الذي ختم الرجل به حياته .. ففي حديثه إلى الجنود والضباط في ١٠ مارس ١٩٦٨ م يقول : «عاوز كل عسكري يكون مؤمن بالدين وبالعبادى ، والقيم ، ولازم التوجيه المعنوى يعمق هذه المعانى ، ويجعل عامل الإيمان بالله أساسى فى توعية الجندي ، وهذا الإيمان الذى يعلّأ قلب كل واحد يدفعه أن لا يتردد فى وقت

(١) المرجع السابق . ص ٨٤ .

الشدة . قد لمستم ذلك في المعركة ، وعشتم أيامها ، وأدركتم قوة العبادى ، والإيمان ، (١) .

وفي خطابه في اليوم التالي ١١ / ٣ / ١٩٦٨ م . يتحدث عن عوامل النصر فيقول : « بالإرادة والإيمان بالله والثقة بالنفس ، وبالتدريب والجهاد وبالعلم نستطيع أن نحيل الهزيمة إلى نصر » . (٢) .

\* بل إننا لواجبون في فكر الثورة ما يقطع ، بوعيها ، بقيام العلاقة بين الدين ، الإسلامي وبين ، الدولة ، الأمر الذي يجعل الحديث عن علمانية هذه الثورة وقائدها صنرياً من التزييف لحقائق الفكر وواقع التاريخ ..

ففي المذكورة الإيضاحية لقانون تطوير الأزهر ، رقم ١٠٣ بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٦١ م نقرأ هذه العبارة ذات الدلالات الهمامة : « إن الإسلام - في حقيقته - لا يفرق بين علم الدين وعلم الدنيا ؛ لأنه دين اجتماعي ينظم سلوك الناس في الحياة ليحيوا حياتهم في حب الله عاملين مؤثرين في المجتمع في ظل طاعة الله ... والإسلام يفرض على كل مسلم أن يأخذ بتصنيبه من الدين والدنيا . فكل مسلم يجب أن يكون رجل دين ورجل دنيا » . (٣) .

فهذه العبارات - التي تضمّنها هذه الوثيقة الرسمية من وثائق حكومة الثورة - حاسمة ، لا في نفي العلمانية - بمعنى فصل الدين عن الدولة - فقط ، وإنما هي حاسمة في نقض العلمانية وفي العداء لها !! ..

(١) المرجع السابق . ص ٩٤ .

(٢) المرجع السابق . ص ٩٥ .

(٣) المرجع السابق ص ١٩٥ .

وفي كلمات عبد الناصر نجد ذات المعنى ونفس الموقف .. ففي خطابه في ٢٨ يوليو ١٩٦٣ م يقول : « فيه ناس بيقولوا : إن الإسلام دين رجعى . وأنا أقول : أبدا ، الإسلام دين تقدمى . هو دين التطور والحياة . والإسلام يمثل الدين ويمثل الدنيا ، لا يمثل الدين فقط . الإسلام هو دين العدالة الاجتماعية ». (١)

وعندما تخرج إذاعات بعض النظم العربية المناوئة لعبد الناصر تنهكم على اعتماد الثورة وقادتها على الفكر الإسلامي ، يتناول عبد الناصر هذه القضية . في ذات الخطاب - ٢٨ / ٧ / ١٩٦٣ - فيعلن أن علاقة الدين بالدولة في وطن الأمة العربية هي حقيقة تاريخية .. وأن هذه الأمة - على امتداد تاريخها - لم تتمكن لحاكم خارج على الدين من السلطة والسلطان في بلادها .. يقول عبد الناصر : « طول عمر هذه المنطقة العربية تمسكت بالدين ، وطول عمر هذه المنطقة دافعت عن الدين ، وطول عمر هذه المنطقة تدافع عن الدين ولم تتمكن أى خارج عن الدين من أن يكون صاحب سلطة فيها ... » (٢) !

فأين هي ، العلمانية ، ياترى - تلك التي يتحدث عنها الدكتور لويس ؟! .. وأين وجدها ؟ ..وها هو ذا فكر الثورة - من خلال فكر قادتها .. ومن خلال وثائقها القانونية - شاهد صدق وعدل على نفيها للعلمانية ، بل وعدانها لمضمونها الأساسي ، وهو : فصل الدين عن الدولة ، !؟ ..

\*\*\*

وأكثر من ، فكر الثورة ، في نفي العلمانية ، تقوم ، ممارساتها ، و « الواقع » الذي ورثته وطورته وأضافت إليه - مع الحفاظ على طبيعته - وكلها شواهد

(١) المرجع السابق . ص ١١٠ .

(٢) المرجع السابق . ص ١٠٩ .

على أن الحديث عن علمانية مصر الناصرية هو ضرب من تزيف حفائق الفكر ووقائع التاريخ ..

\* فالمصاجد الجديدة التي ارتفعت مآذنها في سماء مصر الثورة تنفي عنها العلمانية ..

\* والنمو الملحوظ في ميزانيات الأرقاف شاهد ثان من شهود الواقع على إسلامية مصر الثورة ..

\* وفيما منظمة المؤتمر الإسلامي شاهد ثالث ..

\* ولجان إحياء التراث الإسلامي ، وما أضافت للمكتبة الإسلامية من كنوز تراث الإسلام شاهد رابع ..

\* و، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وسلسل الكتب الإسلامية التي أصدرها .. وأنشطته بين الشباب المسلم شاهد خامس .

\* والمراكز الإسلامية التي أقامتها مصر الثورة . وأنفقت عليها - خارج حدودها شاهد سادس ..

\* والعداء للفكر العادي .. ومنع ندرسيه للبعثات التي ذهبت في المجتمعات الماركسية شاهد سابع .

\* واهتمام الإذاعة المسماومة والمرئية بالفكر الإسلامي شاهد ثامن .

\* والحرص على إبراز الخلاف مع الماركسية حول الدين ، ودور الدين في النهضة شاهد تاسع .

\* والتلوّح في التعليم الإسلامي - من خلال الأزهر وجامعة ومعاهده الدينية - شاهد عاشر ..

وهي شواهد . تضاف . مع مثيلاتها الكثيرة . إلى فكر الثورة وقادتها  
لتجسد لنا حقائق ووقائع التاريخ في مصر ثورة ٢٣ يوليو ... وهي الحقائق  
والواقع التي تقول :

لقد كان المشروع الناصرى مشروعًا قوميًّا ، يلى في التاريخ ، ويتماشى في  
الأهمية مع مشروع محمد على باشا ، وسابقه مشروع الناصر صلاح الدين  
الأيوبي (٥٣٢ - ٥٨٩ هـ / ١١٣٧ - ١١٩٣ م) ... وهذا المشروع الناصرى وإن  
لم يكن إسلاميًّا خالصا فإنه - بالقطع - ليس علمنيًّا .. وإنما هو خطوة على  
дорب الإحياء لذاتية الأمة الحضارية ، ولخصوصيتها المتغيرة . وهي ذاتية  
وخصوصية يمثل الإسلام الحضاري جوهرها . إحياء هذه الذاتية وإبراز هذه  
الخصوصية في مواجهة الغرب ، وفكريته العلمانية ، وبذاته التي فرضها  
على وطن العرب وعالم الإسلام ... ومن هنا فإن هذا المشروع القومي  
الناصرى هو خطوة هامة . من الناحية الموسوعية . نحو ، أسلمة ، الحياة ،  
والنهضة في عالم الإسلام .. ومن هنا جاءت مواجهة الغرب لهذا المشروع  
على نفس المستوى الذي واجه به المشاريع النهضوية التي سبقته على درب  
النهضة والتحرر والإحياء .. تلك هي حقيقة المشروع الذي قال عنه  
الدكتور لويس : إنه ، العقبة العلمانية الرابعة في تاريخ مصر الحديثة ١٩...

وهذا هو تصنيف دعوى ، علمانية نهضتنا الحديثة ، من الإنفاق والاتساق  
مع حقائق الفكر وواقع التاريخ ٢٠؟ ..

وكم في هذه الدعوى . يا ترى . من حقائق الفكر؟ .. وكم فيها من  
الزيف والادعاء؟ ..

## كلمات ودية

وإذا كان لنا أن نختتم هذه الصفحات عن ، العلمانية ونهايتها الحديثة ... فإننا نختتمها بكلمات ملخصة .. وودية .. نتوجه بها إلى الأستاذ الدكتور لويس عوض - الذى لا يمتنعا الخلاف معه من أى تكُن له الود والاحترام . ذلك أن الحقيقة هي حنالة المؤمن أى وجدتها في أحق بها .. بل يجب أن تكون صلة الإنسان ، من حيث هو إنسان ! ..

ولقد كان بوع الدكتور لويس عوض أن يختار لنفسه فكرية التغريب ، والعلمانية كما يحب ويشاء ... وكان بوعشه أن يدعوا الناس إلى هذه الفكرية التغريبية ، وما فيها من علمانية تفصل الدين عن الدولة ، وينتفق في هذه الدعوى ما يستطيع من حهود وطاقات ... وذلك دون أن يشوه فكر مصر وتاريخها بقوله إن زعماءها وقادة النهضة فيها قد كانوا - وكانت هي معهم - علمانيين ... ودون أن يصلح في هذا الزعم تلك الدرجة التي جعله يضع قادة مصر وزعماء نهضتها : محمد على ، وابناعيل ، وسعد زغلول ، وجمال عبد الناصر .. مع خزانتها وفاهرى كبرياتها الوطنية : بونابرت ، وكرومر في سنة واحدة ، هي « سلة العلمانية » ، وفي ختائق واحد هو « خندق التغريب » ! ..

كان باستطاعة الدكتور لويس أن يختار لنفسه من الفكر ما يشاء ، دون أن يحاول ، جر ، مصر وقادتها إلى الموضع الذى اختاره لنفسه ... وكثيرون هم

الذين اختاروا العلمانية مذهبًا يعتنقونه ، وفکرا يدافعون عنه ، وطريقاً يدعون  
إليه ، وذلك دون أن يشوهوا تاريخ مصر بتزييف حقائق فكره ، ووفاقع  
ممارساته ، ... ولنضرب للدكتور لويس مثلاً ونمودجاً كان باستطاعته - لو  
أنصف - أن يحتذيه ..

\* فرجل القانون البارز الأستاذ مصطفى مرعي : قد اختار ، العلمانية ،  
لنفسه فكراً ومذهبًا .. يصلح على هذا الدرس حداً خالفاً فيه وبه كل الإسلاميين ..  
فيعتقد : .. الإسلام دين لا دولة ، .. ومن الخطأ أن نقول : إن الإسلام  
عقيدة وشريعة ، !؟ .. وهو يرى ، أننا لا نستطيع أن نطبق الشريعة الإسلامية  
إذا أردنا أن نطبق حكمًا يتفق مع العصر .. !؟ ..

لكن الرجل لم يذهب في تبرير ، الغلو العلماني ، إلى حد تشويه تاريخ  
مصر ، والقول بأنها علمانية كي ، ببساط وجه ، العلمانية ، ويظهرها بمظهر  
الفكر المنتصر الذي صنع لمصر النهضة والتحديث .. وإنما كان الرجل - مع  
اعتباً للعلمانية ، والدعوة إليها - أميناً مع تاريخ وطنه ، وذلك عندما تحدث  
عن العلمانية فقال :

ـ العلمانية : لفظ جرى على الألسن - في العصور الوسطى - في الأوساط  
المسيحية ، كاتجاه يستهدف تقويض سلطة الكنيسة السياسية ، لتصبح - فقط -  
كنيسة الله ؛ لأن الدين هناك كان هو الأساس وقاعدة الانتماء .. وكانت سطوة  
الكنيسة تشمل الأرض والناس والحياة ، ولم تكن فكرة الوطنية قد تبلورت ، لم  
يكن قد ظهر - أيضًا - معنى القومية أو مفهومها ، لم تكن هناك من سلطة سوى  
سلطة الكنيسة ، وكانت البابوية تأمل في أن يسود الدين المسيحي العالم ، وأن

تكون البابوية عالمية . وتحت ضغط العاطفة الدينية وسطوة الكنيسة استطاع الكثيرون من رجال الدين أن يتولوا أخطر المناصب في الدول المتفرقة في العالم الغربي ، وبدا منهم ما بدا من قسوة وإنحراف مما امتنع به الصحف السود التي سوت وجه التاريخ .. كانوا ضد العلم وضد المعرفة ، يعتزونها هرطقة وسحرا ، حتى تأخرت أوروبا .

وبعدما جاء عصر النهضة - أو الإحياء - كان الخلاص - من وجهة نظر عقلاه المجتمع - مرتبطة بعزل السلطتين ، أي فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية ... ومن هنا ظهر إلى الوجود مصطلح «العلمانية» ، ومقابله في اللغة العربية : التفرقة والفصل بين السياسة والدين ... .

ويعد أن أعلن الأستاذ مصطفى مرعي رأيه المحب لفصل الدين عن الدولة ... وأيان - في دقة - الظروف التي أثمرت العلمانية في الحضارة الغربية .. تحدث عن الواقع التاريخي لمصر ، وعلاقته وعلاقتها بالعلمانية .. فقال :

.. أما نحن - في مصر - فلم نكن في يوم من الأيام دولة علمانية ، لا قبل الثورة ولا بعدها .. فانا حين أتحدث عن مصر فإني أتحدث عن مصر الحديثة .. عن مصر قبل الثورة ومصر بعد الثورة ... مصر قبل الثورة كان يحكمها نظام ملكي يقوم على دستور ١٩٢٣ م ، وفي دستور ١٩٦٣ م جرى النص على ، أن مصر دولة لغتها العربية ودينهما الإسلام ، وقد نقل هذا النص تقلا حرفيًا بالفظه ومعناه من دستور ١٩٢٣ م إلى أول دستور وضعته الثورة ١٩٥٩ م ، ثم نقل النص أيضًا إلى دستور ١٩٦٤ م . وأخيرًا إلى دستور ١٩٧١ م ،

الذى نص - أيضا - على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريعات . . . (١) تلك هي كلمات رجل اختار العلمنية مذهبها ، دون أن يأخذ هذه الاختيار إلى تزيف التاريخ . . . وهو نعوذ نختلف معه في مذهبها ، ونحترمه عندما يحترم حقائق التاريخ . . ولقد كان باستطاعة الدكتور لويس عوض أن يتخذ من موقف مصطفى مرعى نعوذجا يحتذيه . .

\* كذلك ، فإن المسيحية - التي يتدبر بها الدكتور لويس عوض - ليست هي خصم ، الحضارة الإسلامية ، ولا هي النقيض ، للقانون الإسلامي .. بل ولا هي ، المسيحية الغربية ، التي خرجم عن طبيعة المسيحية الشرقية الأولى لتصبح مجرد فسمة في الحضارة المعاصرة الغربية ..

فال المسيحية الشرقية هي جزء من التراث التاريخي لأمتنا العربية الإسلامية ، تعزز بها أمتنا - مسلموها والمسيحيون - وهذه المسيحية لها عند المسلمين قداسة علمهم إياها قرآنهم الكريم ورسولهم - عليه الصلاة والسلام - ..

وفيما يتعلق بطبيعة الإسلام وطبيعة المسيحية هناك حقائق قد أجمع عليها العلماء والباحثون ، من مختلف الأديان :

فال المسيحية رسالة روحية محضنة ، طلبت وتحتاج من كنيستها وأبنائها أن يدعوا ما لا يفيصر لغير مصر وما لا ينه : فالessianي الحقيقي لا يدعى أن لكتسيته ولا هويه نظاما مدنيا لسياسة الدولة وتنظيم الاجتماع والاقتصاد . . وهو إن

---

(١) (المصمر) العدد ٣٠٩٤ في ٢٧ / ١ / ١٩٨٤ م . والعدد ٣١٠٤ في ٤ / ٦ ستة ١٩٨٤ م .

ادعى ذلك كان خارجا عن روح المسيحية ونصلها ومتجاوزا لرسالة كريستها .  
أما الإسلام فإن جمهور العلماء والباحثين - من مختلف الأديان - قد اتفقوا  
على أنه دين ودولة ، وضع للسياسة وتنظيم المجتمع أطراً مزنة وحدد لها  
الفلسفات والمقاصد والغايات ، ضرب للتشريع المدني أمثلة في الآيات القرآنية  
التي تناولت الأحكام .. ثم ترك للعقل إبداع القانون ووضع التشريعات في  
ضوء هذه الأطروحات والفلسفات ، على هدى من مصلحة الأمة المتتجدة والمنتورة  
باستمرار ...

أما الحضارة العربية الإسلامية فإنها - وإن اتسقت مع الروح الإسلامية  
الدينية - إلا أنها إبداع بشري في الأساس ، متميزة عن « الإسلام : الدين » ؛  
ذلك لأن هذه الحضارة قد ثبّلورت فسماتها الأولى بعد نحو قرنين من ظهور  
الإسلام ، فجاءت ثمرة « لعصر انتدابين » ، الذي هو حصيلة لتناقض النهج  
الإسلامي بالموازيت الحضارية لشعوب البلاد التي فتحتها العرب المسلمون ..  
وفي هذا البناء الحضاري العربي الإسلامي أسهمت الأمة كلها : المسلمين من  
أبنائها وغير المسلمين .. فهي حضارة الأمة : مسلميها والمسيحيين .. ولذلك  
فإن الدعوة إلى أن يكون مشروعنا الحضاري النهضوي عربياً إسلامياً ، ليس  
مطلبًا للMuslimين وحدهم ، ومن الخطأ البالغ أن يكون كذلك ؛ لأن هذه الحضارة  
هي حضارة الأمة ، بالمعنى « القومي » ، وليس بالمعنى « الديني » ...  
وإذا كنا أبناء حضارة واحدة فليس من الطبيعي أن يمنع نفر منها ولاهم  
حضارة غربية غازية ، مارست وبقى مارس مع موازيرها في البلاد التي ابتليت بها  
سياسة المسخ والتفسخ والتشويه ...

وإذا كان الإسلام ديناً مدنياً - والمسيحية ليست كذلك - فإن ، فقه المعاملات الإسلامي ، والقانون المدني الإسلامي ، وما في الإسلام من كليات وفلسفات ومقاصد لسياسة الدولة وتنظيم المجتمع ، ليس بديلاً ولا نقيضاً للمسيحية الشرقية .. وإنما هو بديل للقانون الوضعي ذي المصدر الأجنبي الاستعماري ولفلسفته في التشريع ، وهو القانون والفلسفة اللذان فرضاه على مؤسسنا القانونية والقضائية والتشريعية تحت حرب الغزو والاستعمار ... وإن المكان الطبيعي للمسيحي المصري والشرقي - من منطلق وطني وقومي وحضاري - هو إلى جانب الحضارة العربية الإسلامية ؛ لأنها حضارة التي يواجه بها الحضارة الغربية الغازية .. وإلى جانب ، القانون الإسلامي ، الذي هو ثمرة لإبداع عبقري أمه في الفقه والتشريع .... فمن منطلق وطني وقومي وحضارى لا بد للمسيحي المصري من أن ينحاز لفقهه الفقهي المصري الليث بن سعد ( ٩٤ - ١٧٥ هـ / ٧١٣ - ٧٩١ م ) ومحمد بن إدريس الشافعى ( ١٥٠ - ٢٠٤ هـ / ٧٦٧ - ٨٢٠ م ) .. وغير متصور ولا لائق أن يهدى تراثه الفقهي هذا لينتقل به قانون ، الغازى نابليون ، أو قوانين الرومان .. فنابليون - بالنسبة لنا جميعاً - هو طبيعة المد الاستعماري الحديث الذى جاء فأذل الأمة جميعاً : مسلميها ومسحيتها .. والروماني - بالنسبة لنا جميعاً - هم الذين مارسوا القهر والإذلال بالنسبة لأجدادنا القبط ، قبل الفتح العربي لمصر ، حتى أخرجوهم من ديارهم وكنائسهم ، وأجبروهم على الفرار بدينهم وتقاليدهم إلى بطون الكهوف والمغارات فى الصحراء ! ..

ذلك هي طبيعة المواجهة الحضارية بين حضارتنا العربية الإسلامية

المتميزة ، وبين الحضارة الغربية الغازية .. ولا أثر ولا تأثير في هذه المواجهة لعدد العقائد الدينية في وطن العرب وعالم الإسلام ..

ولقد أدرك هذه الطبيعة لهذه المواجهة الحضارية كثيرون من الإخوة المسيحيين .. ونهم في ذلك كتابات تزدان بها المكتبة العربية . وإذا كانت هذه الصفحات لا تتحمل الإفاضة في هذا المبحث الذي يستحق دراسة قائمة بذاتها، فلا أعتقد أن فكر هؤلاء المفكرين والمتقين قد غاب تماماً عن ذاكرة الدكتور لويس ..

\* غير بعيدة عنا - ومنا - مواقف السياسي البارز والقانوني العفتدر والوطني المناضل وليم مكرم عبيد .. والموقع الذي حدد له قبط مصر في هذه المواجهة الحضارية ، عندما قال كلمته الجامحة:

( نحن مسيحيون في الدين .. مسلمون في الوطن ) ؟!؟ ..

\* كذلك ، فإن حركتنا الفكرية تتبع - بكل الإعجاب - جهود المفكر البارز الدكتور أتور عبد الملك ، في هذا الميدان ... وهو الذي عرف نفسه ، عندما سُئل :

- من أنت ؟ .. فقال :

( أنا مصرى ، عربي ، شرقى .. قبطى المولد .. مسلم حضارة ) (١) !؟

\* ومن الذي يستطيع أن ينكر دلالة الموقف الفكري للأستاذ سليمان مرقس - أستاذ القانوني المدنى - المتمثل في قوله :

( ١ ) ( المصور ) العدد ٣١١٩ في ٢٠ - ٧ - ١٩٨٤ م.

( لقد غدت الشريعة الإسلامية نظاماً قانونياً كاملاً ، يعدل أرقى الشرائع ، بل إن بعض نظمها يفحل ما يقابلها من نظم في أحدث الشرائع العصرية )<sup>(١)</sup> .

وهل هناك فارق - أي فارق - بين هذا الموقف الفكري - لهذا القانوني المسيحي - وبين الموقف الفكري للقانوني المسلم الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري ( ١٣٩١ - ١٤١٣ هـ / ١٩٧١ - ١٩٩٥ م ) الذي يقول :

( إن الشريعة الإسلامية لوتناولتها يد الصياغة فأحسنت صياغتها لصنعت منها نظريات ومبادئ لا تقل في الرفق والشمول ومسيرة التطور عن أخطر النظريات الفقهية التي تتفاها عن الفقه الغربي الحديث )<sup>(٢)</sup> .

ليس هناك فارق .. لأنحدار الموقف في المواجهة الحضارية بيننا وبين الغرب .. وفي هذه المواجهة الحضارية كانت الشريعة الإسلامية - وما نزال - هي شريعة الشرق والشرقيين ، - بالمعنى الحضاري الشامل ... وبعبارة الدكتور السنهوري :

( أليست الشريعة الإسلامية .. بعد أن تكون شريعة الله .. هي شريعة الشرق ، منتزعة من روح الشرق وضميره ، أوحى بها الله إلى عبد شرقي ، في أرض شرقية )<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) دراسة للمستشار محمود الشربيني - نائب رئيس مجلس الدولة المصرية - صحفية ( الوفد ) في ٢٨ / ٣ / ١٩٨٥ .

( ٢ ) المرجع السابق ، نفس الدراسة .

( ٣ ) ( الأهرام ) في ٦ / ٣ / ١٩٨٥ م .

\* ومن الذي ينكر دلالة أرقام ، استطلاع الرأي ، الذي نظمه - كدراسة ميدانية - (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) بمصر .. حول تطبيق الشريعة الإسلامية ، فى مصر ، والذى شارك فى الإجابة على أسئلته مسلمون ومسحيون .. فكانت هذه الأرقام ذات الدلالة الحاكمة :

\* مع ، التطبيق الفورى ، للشريعة الإسلامية زادت نسبة المسيحيين عن المسلمين (٣٢ % إلى ٣١ %) ..!!%

\* ومع ، التطبيق التدريجى ، زادت نسبة المسلمين عن المسيحيين (٦٩ % إلى ٦٨ %) ..!!%

\* ومع تطبيق أحكام الشريعة على الجميع - بصرف النظر عن اختلاف الدين - زادت نسبة المسيحيين عن المسلمين (٧١ % إلى ٦٩ %) ..!!%  
وكان تعليل الإجابات : ، أنت مجتمع واحد .. وهذه الحرائم حرمها الله على كل الناس .. ولا فرق بين المسلم والمسيحي أمام القانون .. لأننا دولة إسلامية ، (١) ..!!%

\* ثم ... ها هو رأس الكنيسة القبطية وبابا الأقباط الأرتوذكسي الأنبا شنودة يقول :

( إن الأقباط - في ظل حكم الشريعة - يكونون أسعد حالا وأكثر أمنا ، ولقد كانوا كذلك في الماضي ، حينما كان حكم الشريعة هو السائد ... نحن نتمنى أن نعيش في ظل ، لهم ما لنا وعليهم ما علينا ، ... إن مصر نجلب

---

(١) (الأهرام) فى ٢٠ / ١٩٨٥ .

القوانين من الخارج حتى الآن ، وتطبقها علينا . ونحن ليس عندنا ما في الإسلام من قوانين مفصلة ، فكيف نرضى بالقوانين المجنونة ، ولا نرضى بقوانين الإسلام !! ) ١ ( ..

تلك إشارات لآراء وموافق - ذات دلالة هامة - لمفكرين بارزين ، يمثلون نماذج لكثيرين غيرهم ، يتذمرون نفس الموقف الفكري ، وذات الموقف الحضاري .... إنهم الأبناء البررة لأمتنا الواحدة ، ولحضارتنا العربية الإسلامية الواحدة ... بهم - مع كل أنصار استقلالها الحضاري - نواجه التغريب العلماني الذي يفرضه على عقلاها وواقعها الغزاة المستعمرات .. وبهم تفاخر الأمة ، ولسان حالها يخاطب المتغربين - الذين منحوا ولاهم لحضارة الأجنبية - في شخص الدكتور لويس عوض ، ومن وقف موقفه - بصرف النظر عن العقيدة الدينية لهؤلاء المتغربين - فيقول :

أولئك ( أبنائي ) فجئني بعضهم إذا جمعتنا يا ( لويس ) الماجامع !  
 تلك كلمات ودية ، ومخلصة .. إن لم تتوت ثمرتها مع الدكتور لويس -  
 بحكم دوافعه .. وضعف قدراته على التغيير لأفكاره - فإنها ضرورية في الحوار  
 مع الذين يحسنون الظن به من القراء ..

إنه إذا كانت العلمانية واحدة من قسمات الحضارة الغربية الفازية .. فإن مصر الحديثة لم تكن علمانية في يوم من الأيام .. وتبعداً لذلك فلم تكن نهضتنا العربية الإسلامية - التي كانت مصر فيها الطبيعة والراينة - علمانية

---

( ١ ) ( الأهرام ) في ٣/٦ / ١٩٨٥ م .

حال من الأحوال .. لأن بلادنا لم تستسلم للقهر الأجنبي في أى فترة من فترات التاريخ ..

نعم .. لقد عرفت مصر، حكاماً علمانيين ، لكن هؤلاء ، الحكام العلمانيين ، لم يتجاوزوا :

١ - بونابرت : الذي اضطر إلى أن يهرب من مصر بليل أمام الثورة الشعبية التي قادتها أذزاعامة الشعبية الإسلامية : (مجلس الشرع) ، بزعامة عمر مكرم !! ..

٢ - الوره كروم : الذي خرج من مصر ( مذعوماً مذحوراً ) أمام ضغط الحركة الوطنية ، التي قادها المزعيم ، الوطني - الإسلامي ، مصطفى كامل !! ..

أما في الفكر والثقافة فقد عرفت بلادنا من العلمانيين :

١ - نخبة : ابهرت بالحضارة الغربية وعلمانيتها .. لكن الأصلة الحضارية للأمة قد رفعت . وما تزال ترفع . الغشاوة عن أعين الكثيرين من أعلام هذه النخبة .. فعادوا ويعودون إلى الدفاع عن الخصوصية الحضارية لأمتهم التي ترفض التغرب وعلمانيتها ..

٢ - كما عرفت ذلك النتوء الشاذ : الذي اندفع إلى تبني العلمانية الغربية ، لا لشيء إلا لأنها البديل للإسلام السياسي والحضاري ، الذي يكتون له الرفض والعداء .. لقد تمثل هذا النتوء ، في مدرسة المقطم ، الغربية المتغيرة - أساسا . وفي امتدادها عند سلامة موسى ، ثم في تلميذه المعاصر . عزيزنا . الدكتور لويس عوض !! ..

تلك هي الفضة الحقيقة للعلمانية .. كخصوصية غربية .. وحل أوربي  
لمشكلة أوربية .. ولموقف الإسلام ، والحضارة العربية الإسلامية من طبيعة  
السلطة السياسية للدولة ولعلاقة نهضتنا الحديثة بالعلمانية ، كواحد غربي ،  
افتتح علينا بلادنا في ركب الغزوة الاستعمارية الحديثة .. فكان - ولا يزال -  
جبهه من جبهات نضالنا الفكري ضد الاستعمار ..

وهي قصة نرجو أن تكون قد حسمناها ، بإشكالها ، بهذه الصفحات ! ..



## المصادر

أولاً : قرآن وسنة :

١ - القرآن الكريم .

٢ - كتب السنة :

\* ( صحيح البخاري ) طبعة دار الشعب . القاهرة .

\* ( صحيح مسلم ) طبعة القاهرة ١٩٥٥ م .

\* ( سنن الترمذى ) طبعة القاهرة ١٩٣٧ م .

\* ( سنن النسائى ) طبعة القاهرة ١٩٦٤ م .

\* ( سنن أبي داود ) طبعة القاهرة ١٩٥٢ م .

\* ( سنن ابن ماجه ) طبعة القاهرة ١٩٧٢ م .

\* ( سنن الدارمى ) طبعة القاهرة ١٩٦٦ م .

\* ( مسند الإمام أحمد ) طبعة القاهرة ١٣١٣ هـ .

\* ( موطأ الإمام مالك ) طبعة دار الشعب ، القاهرة .

ثانياً : مصادر مطبوعة ومخوظة :

ابن تيمية : ( منهاج السنة النبوية ) طبعة القاهرة ١٩٦٦ م .

ابن جمیع ( أبو حفص عمر ) : ( عقيدة التوحید ) طبعة القاهرة ١٣٥٣ هـ .

ابن خلدون : ( المقدمة ) طبعة القاهرة ١٣٢٢ هـ

ابن عبد البر : ( الدرر في اختصار المغازي والسير ) طبعة القاهرة  
1966 م.

ابن القيم : ( أعلام المؤquin ) طبعة بيروت 1973 م .  
أبو حنيفة النعمان ، المغربي : ( دعائم الإسلام ) طبعة القاهرة 1969 م .  
الأفغاني ( جمال الدين ) : ( الأعمال الكاملة ) دراسة وتحقيق : د . محمد  
عمارة . طبعة القاهرة 1968 م .

أمين سامي باشا : ( تقويم النيل ) طبعة القاهرة 1936 م .  
: ( التعليم في مصر ) طبعة القاهرة 1917 م .  
أنور عبدالمالك ( دكتور ) : مجلة ( المصور ) ٢٠ / ٧ / ١٩٨٤ م .  
الإيجي ، والجرجاني : ( شرح المواقف ) طبعة القاهرة ١٣١١ هـ .  
النهانوي : ( كشاف اصطلاحات الفنون ) طبعة القاهرة ١٩٦٣ م .  
الباحث : ( رسائل الباحث ) طبعة القاهرة ١٩٦٤ م .

الجبرتي : ( عجائب الآثار في الترجم و الأخبار ) طبعة القاهرة 1966 م .  
: ( مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين ) طبعة القاهرة  
1969 م .

جمال الدين الشيال ( دكتور ) : ( تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في  
عصر محمد على ) طبعة القاهرة 1951 م .

جمهورية إيران الإسلامية : ( الدستور الإسلامي لجمهورية إيران  
الإسلامية ) طبعة قم - إيران - 1979 م .

الجويني : ( الإرشاد ) طبعة القاهرة 1950 م .  
جيبيون : ( اضمحلال الدولة الرومانية وسقوطها ) طبعة القاهرة 1969 م .

الخميني (آية الله) : (الحكومة الإسلامية) طبعة القاهرة ١٩٧٩ م.

الدهلوi ( ولی الله ) : ( حجۃ اللہ البالغة ) طبعة القاهرة ١٣٥٢ هـ .

الرافعي ( عبد الرحمن ) : ( تاريخ الحركة القومية ) طبعة القاهرة ١٩٥٨ م .

(عصر محمد على) طبعة القاهرة ١٩٥١ م

• (عصر إسماعيل) طبعة القاهرة ١٩٤٨ م.

( مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ) طبعة القاهرة

ל'ג בע

رفعت سيد أحمد : ( الدين والدولة والثورة ) طبعة القاهرة ١٩٨٥ م .

الزرکلی (خير الدين) : (الأعلام) طبعة بيروت .

سرکیس : ( معجم المطبوعات العربية والمعربة ) طبعة القاهرة ١٩٢٨ م .

سلامة موسى : (اليوم والغد) طبعة القاهرة ١٩٢٧ م .

السيهورى ( عبد الرزاق - دكتور ) : ( مصادر الحق فى الفقه الإسلامى )

طبعة القاهرة ١٩٩٧ م

الشهرستاني: (نهاية الإقدام في علم الكلام) طبعة جيروم. مصورة.

بدون تاریخ .

الطهطاوى ( رفاعة رافع ) : ( الأعمال الكاملة ) دراسة وتحقيق : د .

محمد عماره . طبعة بيروت ١٩٧٣ - ١٩٨١ م .

الطوسى (أبو جعفر) : (تلخيص الشافى) طبعة الزجف - ١٤٨٣

- ۲۷۳۸۴

عاطف غيث (دكتور - وأخرون) : (قاموس علم الاجتماع) طبعة

القاهرة - ١٩٧٤ م.

عبد الجبار (قاضى القضاة) : (المغنى في أبواب التوحيد والعدل) طبعة القاهرة

عبد المنعم النمر (دكتور) : تعليق ، (الأهرام) ٦ / ٣ / ١٩٨٥ م ، ٢٠ / ٣ / ١٩٨٥ م .

عرابى (أحمد - باشا) : (كشف الأسرار) طبعة القاهرة ١٩٥٨ م .

على بن أبي طالب (الإمام) : (نهج البلاغة) طبعة دار الشعب .  
القاهرة

على عبد الرزاق : (الإسلام وأصول الحكم) طبعة القاهرة ١٩٢٥ م ،  
وطبعة بيروت ١٩٧٢ م .

عمر طوسون : (البعثات العلمية في عهد محمد على ، وعباس ، وسعيد)  
طبعة القاهرة ١٩٣٤ م .

الغزالى (أبو حامد) : (الاقتصاد في الاعتقاد) طبعة صبيح . القاهرة -  
بدون تاريخ .

(فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) طبعة القاهرة ١٩٠٧ م  
القرافي : (الإحکام في تميیز الفتاوى عن الأحكام ونصرفات القاضي  
والإمام) طبعة حلب ١٩٦٧ م .

الكتانى (عبد الحى) : (نظام الحكومة التنبوية المسمى التراقيب الإدارية)  
طبعة بيروت - دار الكتاب العربى .

لouis عوض (دكتور) : (تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر  
إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ م) طبعة القاهرة ١٩٨٠ م .

(قصة العثمانية في مصر) (المصور) ٢٣ / ٩ / ١٩٨٣ م .

- ١٩٨٣ / ٩ / ٣٠ م ١٩٨٣ / ٧ ، ١٠ / ٢٠ م .  
 ، حديث ، (المصور) ١٩٨٤ / ٤ / ٢٠ م .
- ( الإيرانى الغامض فى مصر ) مجلة ( التضامن ) العدد ١٦  
 ١٩٨٣ م .
- الماوردي : ( أدب الدنيا والدين ) طبعة القاهرة ١٩٧٣ م .  
 مجمع اللغة العربية ( القاهرة ) : ( معجم العلوم الاجتماعية ) طبعة القاهرة  
 ١٩٧٥ م .
- محمد إبراهيم الجزيري : ( سعد زغلول - ذكريات تاريخية ) طبعة القاهرة  
 - كتاب اليوم .
- محمد أحمد خلف الله ( دكتور ) : ( النص والاجتهاد والحكم في الإسلام )  
 مجلة ( العربي ) - الكويت - يونيو ١٩٨٤ .
- محمد البهى ( دكتور ) : ( العلمانية والإسلام بين الفكر والتطبيق ) طبعة  
 القاهرة ١٩٧٦ م .
- محمد حسين هيكل ( دكتور ) : ( حياة محمد ) طبعة القاهرة ١٩٨١ م .  
 ( في منزل الوحي ) طبعة القاهرة ١٩٦٧ م .
- محمد حميد الله الحيدر آبادى : ( مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى  
 والخلافة الراشدة ) طبعة القاهرة ١٩٥٦ م .
- محمد رضا المظفر : ( عقائد الإمامية ) طبعة النجف - دار التعمان .
- محمد عبده ( الأستاذ الإمام ) : ( الأعمال الكاملة ) دراسة وتحقيق : د .  
 محمد عمارة ، طبعة بيروت ١٩٧٢ م .
- محمد عمارة ( دكتور ) : ( العرب والتحدي ) طبعة الكويت ١٩٨١ م .

- ( جمال الدين الأفغاني المفترى عليه ) طبعة القاهرة ١٩٨٢ م .
- ( الإسلام وقضايا العصر ) طبعة بيروت ١٩٨٤ م .
- ( رقاعة الطيبطاوى ) طبعة القاهرة ، بيروت ١٩٨٤ م .
- ( عمر مكرم ) ، دراسة ، مجلة ( الهلال ) نوفمبر ١٩٨٤ م ، فبراير ١٩٨٥ م .

محمد فؤاد عبد الباقى : ( المعجم المفهوس لأنفاظ القرآن الكريم ) طبعة دار الشعب . القاهرة .

محمد محمد حسين ( دكتور ) : ( الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ) طبعة القاهرة ١٩٨٠ م .

محمد مختار المصري ( باشا ) : ( التوفيقات الإلهامية ) دراسة وتحقيق : د. محمد عمارة . طبعة بيروت ١٩٨٠ م .

محمود الشرييني : دراسة ، ( الوقف ) ٣ / ٢٨ / ١٩٨٥ م .  
المرتضى ( الشريف ) : ( مجموع من كلام السيد المرتضى ) مخطوط بالمكتبة التيمورية . دار الكتب المصرية .

مصطفى مرعى : ( الفصور ) ٤ / ٦٠ م ١٩٨٤ / ١ / ٢٧ م .  
المقرizi : ( الخطط ) طبعة دار التحرير . القاهرة .  
المودودى ( أبو الأعلى ) : ( الحكومة الإسلامية ) طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧ م .

- ( نظرية الإسلام السياسية ) طبعة بيروت سنة ١٩٦٩ م .
- ( تدوين الدستور الإسلامي ) طبعة بيروت سنة ١٩٦٩ م .
- ( الإسلام والمدنية الحديثة ) طبعة القاهرة سنة ١٩٧٨ م .

( القانون الإسلامي وطرق تنفيذه في باكستان ) طبعة بيروت  
سنة ١٩٦٩ م .

( المبادئ الأساسية لفهم القرآن ) طبعة الكويت سنة ١٩٧١ م .  
( المسلمين والمصراط السياسي الراهن ) طبعة القاهرة سنة  
١٩٨١ م .

( الأمة الإسلامية وقضية القومية ) طبعة القاهرة سنة ١٩٨١ م .  
النويرى : ( نهاية الأرب ) طبعة دار الكتب المصرية . القاهرة .  
ونسخ ( ١٠٠ ) : ( المعجم المفهوس لألفاظ الحديث النبوى الشريف )  
طبعة ليذن ١٩٣٦ - ١٩٦٩ م .

اليونسكو : ( تاريخ البشرية ) طبعة القاهرة ١٩٧١ م .

### ثالثاً : دوريات :

- \* ( المسلم المعاصر ) . ، الكويت . ،
- \* ( السياسة ) اليومية ، القاهرة ، .
- \* ( المصور ) . ، القاهرة ، .
- \* ( الأهرام ) . ، القاهرة ، .
- \* ( الوفد ) . ، القاهرة ، .

## المؤلف

### ١ - سيرة ذاتية - في نقاط - :

\* مفكر إسلامي .. ومؤلف .. ومحقق ..

\* ولد بريف مصر - بقرية ، صروة ، مركز ، قلين ، محافظة كفر الشيخ ، في ٢٧ رجب سنة ١٣٥٠ هـ / ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ م ، في أسرة ميسورة الحال ، تتحرف الزراعة .

\* قبيل مولده ، كان والده - عليه رحمة الله - قد نذر الله : إذا جاء الصالون ذكرا ، أن يسميه محمدا ، وأن يهبه للعلم الديني .

\* حفظ القرآن وجوده بـ **كتاب القرية** .. مع تلقى العلوم المدنية الأولى بمدرسة القرية - مرحلة التعليم الإلزامي - .

\* في سنة ١٩٤٥ م التحق ، بمعهد دسوق الابتدائي ، التابع للجامع الأزهر الشريف . ومنه حصل على شهادة الابتدائية سنة ١٩٤٩ م .

\* وفي المرحلة الابتدائية بدأت تتفتح وتنعم اهتماماته الوطنية والعربية والإسلامية الثقافية .. فشارك في العمل الوطني - قضية استقلال مصر .. والقضية الفلسطينية - بالخطابة في المساجد .. والكتابة - نثرا وشاعرا . وكان أول مقال نشرته له صحفة ( مصر الفتاة ) - بعنوان ، جهاد ، -

عن فلسطين في أبريل سنة ١٩٤٨ م .. ونطوع للتدريب على حمل السلاح ضمن حركة مناصرة القضية الفلسطينية .. لكن لم يكن له شرف الذهاب إلى فلسطين .

\* في سنة ١٩٤٩ م التحق ، بالمعهد الأحمدى الثانوى ، بطنطا ، التابع للأزهر الشريف . ومنه حصل على شهادة الثانوية الأزهرية سنة ١٩٥٤ م .. وواصل في مرحلة الدراسة الثانوية اهتماماته السياسية والثقافية .. ونشر شعراً ونثراً في صحف ومجلات ( مصر الفنا ) و( منبر الشرق ) و( المصري ) و( الكاتب ) .. ونطوع للتدريب على السلاح بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ م في سنة ١٩٥١ م .

\* في سنة ١٩٥٤ م التحق بكلية ، دار العلوم ، جامعة القاهرة . .. ومنها تخرج ، نال درجة ، الليسانس ، في اللغة العربية والعلوم الإسلامية .. وواصل ، في مرحلة الدراسة الجامعية نشاطه الوطني والثقافي .. فشارك في ، المقاومة الشعبية ، بمنطقة قناة السويس . فايد . وأبو سلطان . - إبان مقاومة الغزو الثلاثي لمصر سنة ١٩٥٦ م .. ونشر المقالات في صحيفة ( المساء ) - المصرية . ومجلة ( الأدب ) - البيرونية . .. وألف أول كتاب عن ( القومية العربية ) والذى طبع . مرتين . سنة ١٩٥٨ م . ثم ترجم إلى بعض اللغات الأوروبية . وهو طالب بدار العلوم .

\* بعد التخرج من الجامعة أعطي كل وقته . تقريباً . وجتمع جهده لمشروعه الفكرى .. فجمع وحقق ودرس ونشر الأعمال الكاملة لأبيز أعلام البقعة العربية الإسلامية الحديثة : رفاعة الطهطاوى .. وجمال الدين

الأفغاني .. ومحمد عبد .. وعبد الرحمن الكواكبي .. وعلى مبارك .. وقاسم أمين .. وكتب عن أعلام التجديد الإسلامي وتيارات الفكر الإسلامي - عبر تاريخنا الحضاري ، القديم منه والحديث والمعاصر - وعن السمات المميزة لحضارتنا الإسلامية .. والمشروع الحضاري الإسلامي .. وحاور - كتابة ومناظرة - العديد من أصحاب المشاريع والمذاهب الفكرية الراوقة .. وحقق عدداً من نصوص تراثنا الإسلامي القديم .

وكم جزء من عمله الفكري : حصل - من كلية دار العلوم - في العلوم الإسلامية تخصص الفلسفة الإسلامية . على الماجستير سنة ١٩٧٠ م بأطروحة عن ( المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية ) . وعلى الدكتوراه سنة ١٩٧٥ م بأطروحة عن ( الإسلام وفلسفة الحكم ) .

\* أسهم في تحرير العديد من الدوريات الفكرية المتخصصة ، والصحف والمجلات .. وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية في وطن العرب وعالم الإسلام وخارجها . كما أسهم في تحرير عدد من الموسوعات السياسية والحضارية العامة . مثل ( موسوعة السياسة ) و(موسوعة الحضارة العربية ) و ( موسوعة العلوم السياسية ) و(موسوعة الشروق ) و ( موسوعة سفير ) - الخ ..

\* نال عضوية عدّة من المؤسسات العلمية والفكرية والبحثية ، منها ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، بمصر . و ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، بواسنطون . و ، مركز الدراسات الحضارية ، بمصر . و ، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، مؤسسة آل البيت ، بالأردن . ..

\* حصل على عدد من الجوائز والأوسمة والميداليات .. منها ، جائزة جمعية أصدقاء الكتاب ، بلبنان - سنة ١٩٧٢ م ، وجائزة الدولة التشجيعية - بمصر سنة ١٩٧٧ م .. ووسام العلوم والفنون ، من الطبقة الأولى .. وجائزة على وعثمان حافظ - لمفكر العام سنة ١٩٩٣ م .. الخ .. الخ . والعديد من الشهادات التقديرية والميداليات والأوسمة والذروع ..

\* تجاوزت أعماله الفكرية - تأليفاً وتحقيقاً - المائة كتاب .. وذلك غير ما نشرته له الصحف والمجلات من مقالات .

\* ترجمت العديد من كتبه إلى عدد من اللغات .. مثل الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية والتركية والأوردية الفارسية والروسية .

\* له من البناء : الدكتور خالد - جراح عظام - كلية طب عين شمس - ومن البناء : نهاد - ماجستير في الكيمياء الحيوية .

\* الاسم كاملاً : دكتور محمد عمارة مصطفى عمارة .

\*\*\*

## ٤ . المؤلفات والتحقيقات :

### أ . تأليف :

- ١ - معالم المنهج الإسلامي .
- ٢ - الإسلام وفلسفة الحكم .
- ٣ - الإسلام وأصول الحكم . دراسة ووثائق .
- ٤ - معركة الإسلام وأصول الحكم . دراسة وتحقيق .
- ٥ - الإسلام والسياسة : الرد على شبّهات العلمانية .
- ٦ - الإسلام والفنون الجميلة .
- ٧ - الإسلام وحقوق الإنسان . ضرورات لا حقوق .
- ٨ - الإسلام والمستقبل .
- ٩ - الإسلام والثورة .
- ١٠ - الإسلام والعروبة .
- ١١ - الإسلام والعروبة والعلمانية .
- ١٢ - إسلامية المعرفة .
- ١٣ - الدين والدولة .
- ١٤ - الإسلام وقضايا العصر .
- ١٥ - الإسلام والوحدة القومية .

- ١٦ - الإسلام والسلطة الدينية .
- ١٧ - الإسلام وال الحرب الدينية .
- ١٨ - الإسلام بين العلمانية والسلطة الدينية .
- ١٩ - الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية .
- ٢٠ - هل الإسلام هو الحل .. لماذا .. وكيف ؟
- ٢١ - سقوط الغلو العلماني .
- ٢٢ - نهضتنا الحديثة بين العلمانية والإسلام .
- ٢٣ - أزمة الفكر الإسلامي المعاصر .
- ٢٤ - الغزو الفكري : وهم أم حقيقة ؟
- ٢٥ - الاستقلال الحضاري .
- ٢٦ - الطريق إلى اليقظة الإسلامية .
- ٢٧ - تيارات الفكر الإسلامي .
- ٢٨ - الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري .
- ٢٩ - العزلة ومشكلة العربية الإنسانية .
- ٣٠ - العادية والمثالية في فلسفة ابن رشد .
- ٣١ - عندما أصبحت مصر عربية إسلامية .
- ٣٢ - معارك العرب ضد الغزاة .
- ٣٣ - العرب والتحدي .

- ٣٤ - مسلمون ثوار .
- ٣٥ - التفسير الماركسي للإسلام .
- ٣٦ - الإسلام بين التنوير والغزوين .
- ٣٧ - فكر التنوير بين العثمانيين والإسلاميين .
- ٣٨ - سلامة موسى : اجتهاد خاطئ أم عمالة حضارية ؟
- ٣٩ - صراع القيم بين الغرب والإسلام .
- ٤٠ - الفرضية الغائية : عرض وحوار ونقويم .
- ٤١ - الجامعة الإسلامية وال فكرة القومية عند مصطفى كامل .
- ٤٢ - استراتيجية التنصير في العالم الإسلامي .
- ٤٣ - الأصولية بين الغرب والإسلام .
- ٤٤ - التيار القومي الإسلامي .
- ٤٥ - الأمن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية .
- ٤٦ - الإبداع الفكري والخصوصية الحضارية .
- ٤٧ - معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام .
- ٤٨ - الإسلام والتعددية : الاختلاف والتنوع في إطار الوحدة .
- ٤٩ - التعددية : الرؤية الإسلامية والتحديات الغربية .
- ٥٠ - الثوابت والمتغيرات في البقعة الإسلامية .
- ٥١ - الحركات الإسلامية : رؤية نقدية .

- ٥٢ - الصحراء الإسلامية في عيون غربية .
- ٥٣ - النموذج الثقافي .
- ٥٤ - الانتماء الثقافي .
- ٥٥ - نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم .
- ٥٦ - الغرب والإسلام .
- ٥٧ - ابن رشد بين الغرب والإسلام .
- ٥٨ - أبو حيان التوحيدي بين الزندقة والإبداع .
- ٥٩ - جمال الدين الأفغاني بين حقائق التاريخ وأكاذيب لويس عوض .
- ٦٠ - التراث والمستقبل .
- ٦١ - الوعى بالتاريخ وصناعة التاريخ .
- ٦٢ - التراث فى صنوه العقل .
- ٦٣ - دراسات فى الوعى بال تاريخ .
- ٦٤ - القدس الشريف : رمز الصراع وبوابة الانتصار .
- ٦٥ - المنهج العقلى فى دراسة العربية .
- ٦٦ - العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية .
- ٦٧ - عالمنا : حضارة ؟ أم حضارات ؟ .
- ٦٨ - الجديد في المخطط الغربي تجاه المسلمين .
- ٦٩ - العلمانية بين الغرب والإسلام .

- ٧٠ - إسرائيل .. هل هي سامية ؟
- ٧١ - ظاهرة القومية في الحضارة العربية .
- ٧٢ - رحلة في عالم الدكتور محمد عمارة .
- ٧٣ - نظرية الخلافة الإسلامية .
- ٧٤ - القومية العربية ومؤامرات أمريكا ضد وحدة العرب .
- ٧٥ - فجر البقظة القومية .
- ٧٦ - العروبة في العصر الحديث .
- ٧٧ - الأمة العربية وقضية الوحدة .
- ٧٨ - ثورة الزنج .
- ٧٩ - الفكر الفائد للثورة الإيرانية .
- ٨٠ - أزمة العقل العربي - مخاضرة مع الدكتور فؤاد زكريا .
- ٨١ - المواجهة بين الإسلام والعلمانية - مخاضرة .
- ٨٢ - تهافت العلمانية - مخاضرة .
- ٨٣ - العدل الاجتماعي لعمر بن الخطاب .
- ٨٤ - الفكر الاجتماعي لعلي بن أبي طالب .
- ٨٥ - عمر بن عبد العزيز .
- ٨٦ - جمال الدين الأفغاني : موقف الشرق وفيلسوف الإسلام .
- ٨٧ - محمد عبده : تجديد الدنيا بتجديد الدين .

- ٨٨ - رفاعة الطهطاوى : رائد التنوير فى العصر الحديث .
- ٨٩ - عبد الرحمن الكواكبى : شهيد الحرية .
- ٩٠ - على مبارك : مهندس التاريخ وال عمران .
- ٩١ - أبو الأعلى المودودى والصحوة الإسلامية .
- ٩٢ - قاسم أمين وتحرير المرأة .
- ٩٣ - الشيخ محمد الغزالى : الموقف الفكري والمعارك الفكرية .
- ٩٤ - نظرة جديدة إلى التراث .
- ٩٥ - عندما دخلت مصر في دين الله .
- ٩٦ - تجديد الدنيا بتجديد الدين .
- ٩٧ - الدكتور يوسف القرضاوى : المدرسة الفكرية .. والمشروع الفكري .

## **ب - دراسة وتحقيق :**

- ٩٨ - الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني .
- ٩٩ - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده .
- ١٠٠ - الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوى .
- ١٠١ - الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبى .
- ١٠٢ - الأعمال الكاملة لعلى مبارك .
- ١٠٣ - الأعمال الكاملة لقاسم أمين .
- ١٠٤ - رسائل العدل والتوحيد .

- ١٠٥ - كتاب الأموال - لأبي عبيد القاسم بن سلام .
- ١٠٦ - فصل المقال - لابن رشد .
- ١٠٧ - رسالة التوحيد - للإمام محمد عبده .
- ١٠٨ - الإسلام والمرأة في رأي الإمام محمد عبده .
- ١٠٩ - التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ - لمحمد مختار باشا المصري ..

### ج - بالاشتراك مع الآخرين :

- ١١٠ - القرآن : نظرة عصرية جديدة .
- ١١١ - محمد عَلَيْهِ السَّلَامُ : نظرة عصرية جديدة .
- ١١٢ - عمر بن الخطاب : نظرة عصرية جديدة .
- ١١٣ - على بن أبي طالب : نظرة عصرية جديدة .
- ١١٤ - الحركة الإسلامية : رؤية مستقبلية .

### د - تحت الطبع :

- ١١٥ - الحوار فريضة إسلامية .
- ١١٦ - الإسلام في عيون غربية .
- ١١٧ - معالم المشروع الحضاري الإسلامي .

# الفهرس

الصفحة

الموضوع

٥	مقدمة الطبعة الثانية
٩	القضية
١٣	الدلالة وملابسات النشأة
٢٥	الإسلام والكاثوليكية الأوروبية
٣٩	الدين والدولة
٥٧	حضارتنا والعلمانية
١١٧	القفز على حقائق الفكر وواقع التاريخ
١٤٧	عصر محمد على باشا والعلمانية
١٤٥	عصر الخديوي إسماعيل والعلمانية
١٦٣	الاستعمار يفرض العلمانية
١٨٧	ثورة سنة ١٩١٩ م والعلمانية
١٩٧	جمال عبد الناصر والعلمانية
٢٠٧	كلمات ودية
٢١٩	المصادر
٢٢٧	المؤلف : سيرة ذاتية
٢٣٩	الفهرس

# مَلِكُ الْجَنَّاتِ

## هذا الكتاب

إن الخلاف بين «الإسلاميين» و «العلمانيين» قد أصبح «المأزق» الذي يقسم الأمة، ويسعد طاقاتها، ويفتح لأعدائها المزيد من التغرات ... وللخروج من هذا المأزق ، لا بد من الحوار حول قضايا هذا الخلاف ،

- فالعلمانية : ماذاعنى ؟ ... وهل لها في نهضتنا ما كان لها في النهضة الأوروبية ..
- والدولة الدينية : ما علاقتها بالفكر السياسي للإسلام ..
- وهل من الممكن أن تكون الدولة إسلامية و مدنية ؟ .. تطبيق الشريعة .. والأمة فيها هي مصدر السلطات ..
- ونهضتنا الحديثة . من محمد على حتى عبد الناصر . مروراً بالخديوي اسماعيل وسعد زغلول . هل كانت علمانية ؟ ..

إن الحواريين فرقاء لهذا الخلاف .. والسعى إلى حسمه بكلمة سواء .. هو الرسالة التي تنهض بها صفحات هذا الكتاب ! ...

## المؤلف

دار الرشاد